جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تطورات عملية السلام على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1991-2011

إعداد الطالب
حمد عقايل الكرازنه

إشراف الدكتور
محمد حمد القطاطشه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراســـــات العليـــــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيــــــــــة

جامعة مؤتة، 2011

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حمد عقايل الكرازنة الموسومة بـــ:

تطور عملية السلام على المسار الفلسطيني – الاسرائيلي وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1991-2011

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد حمد القطاطشة		2011/12/21	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/12/21	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2011/12/21	عضواً
د. هاني عبدالكريم أخو ارشيدة		2011/12/21	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من أوصاني بهم ربي، وأضاء بدعائهم دربي،... أمي نبع الحنان التي أدين لها بكل شيء،..... وإلى روح والدي قدوتي

إلى روح من بفقده تساوت الحياة مع الموت، فلذة كبدي محمد سماح

إلى إخوتي، وأخواتي، وأسرتي بكواكبها ونجومها الخمس

حمد عقايل الكرازنه

الشكر والتقدير

بعد أن استوى هذا البحث على سوقه، أشعر أن هنـاك مـن يطـوق عنقـي بأفضاله، فأوقن أن الواجب يفرض علي أن اعترف لكل ذي فضل بفضله، وأول من أتوجه إليه بشكري وامتناني وتقديري _ بعد الله ذي الفضل والجود والإحسان هـو أستاذي الفاضل الدكتور محمد القطاطشه الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسـالة، وأمدني بملحوظاته، ولم يبخل لحظة في أن يسدي لي النصح والإرشاد، فكان بـذلك نعم الموجه والمشرف الحفي بطلابه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقـشة وهـم: (الأستاذ الدكتور فايز الزريقات، والدكتور صداح الحباشنة، والدكتور هـاني عبـد الكريم اخو ارشيده) الذين تفضلوا علي بقبول مناقشة هذه الرسالة، لتقويم اعوجاجها، وسد ثلومها، وتشذيب نتوئها، فجزاهم الله عني خير الجزاء

وأتوجه بالشكر موصولاً إلى أساتذتي الكرام في قسم العلوم الـسياسية الـذين تعلمت على أيديهم كيف يكون البحث بحثاً، والعلم علماً، واستذكر مترحمـاً فقيـدنا الدكتور مخلد المبيضين جزاه الله عنا خير ما يجزي به عباده الصالحين، واسـكنه فسيح جنانه. والشكر موصول لأبن أخي فايز محمد على ما بذله من جهود معي في إعداد هذه الرسالة.

حمد عقايل الكرازنة

فهرس المحتويات

الملخص

تطورات عمليه السلام على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي وأثرها على العلاقات الأردنية – الفلسطينية 1991 – 2011م

حمد عقايل الكرازنة

جامعة مؤتة 2011

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التأثيرات التي طرأت على العلاقات الأردنية الفلسطينية، والآثار المترتبة على الأردن من مفاوضات السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، منذ مؤتمر مدريد 1991م ولغاية طلب إعلان الدولة الفلسطينية 2011م، باعتبار العلاقات الأردنية الفلسطينية تعدّ إحدى العوامل الأساسية المحددة لمستقبل القضية الفلسطينية، تماماً كما هي إحدى محددات مستقبل المملكة الأردنية الهاشمية.

وباستخدام المنهجين التاريخي والتحليلي، تم البحث في تطورات عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وأهم العوامل المؤثرة فيها سواء داخلية أو خارجية، وكذلك الأحداث المفصلية في العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل مسيرة التسوية، وحاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة الرئيسة فيها، وهي: ما هي الآثار التي ستترتب على الأردن من نتائج المفاوضات على المسار الإسرائيلي – الفلسطيني؟ وما هو موقفه من قضايا الوضع النهائي ؟

حيث خلصت الدراسة إلى أنه يجب على الأردن أن يكون على اطلاع مستمر على المفاوضات، وله دور فيها؛ لما لها من تأثير بالغ الأهمية على مصالح الدولة العليا، لارتباطه بأهم ملفاتها، وهي اللاجئون والدولة الفلسطينية. وتأثير ذلك على الوضع السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والاستقرار في الأردن.

Abstract

Peace Process Developments on the Palestinian- Israeli Track and its Impact on the Jordanian- Palestinian Relations from 1991- 2011

Hamad A'Kail Al-Karazinah

Mutah University, 2011

This study aims at knowing the impacts that have taken place on the Jordanian- Palestinian relations and the effects implicated on Jordan from peace negotiations on the Palestinian- Israeli track from the Madrid Conference on 1991 until the request of declaring the Palestinian state on 2011, regarding that the Jordanian- Palestinian relations are one of the major specific factors to the future of the Palestinian cause exactly as it is one of the specifics to the future of the Hashemite Kingdom of Jordan.

Using the historical and the analytical approaches, it has been searched in the developments of peace process on the Palestinian- Israeli track and the most influential factors on it, whether internal or external, as well as the critical events in the Jordanian- Palestinian relations within the settlement process. The study tries to answer the primary questions included in it: what are the impacts that will be implicated on Jordan from the results of the Palestinian- Israeli track negotiations politically, socially and economically? And what is Jordan's position of final status issues?

The study concluded that Jordan should be well aware on the negotiations and has a role to play in, as the negotiations have an extreme significant effect on the supreme state interests which are linked with their most important files: the refugees and the Palestinian state, and the impact of that on the political, social and economic situations and the stability in Jordan too.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

تتميز العلاقات الأردنية الفلسطينية بالترابط في جميع مراحلها، نتيجة للعوامل التاريخية والقانونية والدينية والإنسانية أيضا، كما تخضع تلك العلاقة إلى التأثيرات التي تحصل في المتغيرات الإقليمية والدولية.

وكان ارتباط الأردن بفلسطين ارتباطاً جغرافياً وتاريخياً وديمغرافياً على مدى العصور، وتداخل الجغرافيا بالتاريخ يعود بالعلاقة الأردنية الفلسطينية إلى ما قبل الفتح الإسلامي، وقد دخلت هذه العلاقة منذ عشرينيات القرن العشرين في مسار تتجاذبه أطراف متعددة لا علاقة لها بالإقليم، وقد مرت هذه العلاقة بمراحل متعددة، فمنذ وعد بلفور عام 1917م بدأ الارتباط الحديث للأردن جغرافياً كما نعرفه اليوم بفلسطين التوراتية كما تعرفها الصهيونية، وكان الوعد يشمل كل فلسطين، ومعظم الأراضي الأردنية ذات الميزة الزراعية و التاريخية على الضفة الشرقية لنهر الأردن، إلا أن هذه الصيغة القديمة لهذا الارتباط التي تخدم الحركة الصهيونية، تم تحديها من قبل العرب، واستطاع الأردنيون فك هذا الارتباط مع فلسطين بحلول عام 1923م، وقبول دولة الانتداب (بريطانيا) بالدولة الأردنية شرقي النهر، إلا أن الارتباط أعيد مجدداً بعد قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية عام 1948م لأسباب متعددة وموضوعية، وبقيت الضفة الغربية التي توحدت مع الأردن عام 1950م حتى عام 1967م عندما تم احتلالها من قبل إسرائيل،ومرت بحدث مفصلي مازال له تبعات على العلاقة بين الطرفين وهي أحداث عام 1970م وبعد قيام منظمة التحرير، ومؤتمرات القمة العربية التي طالبت بفك الارتباط مجدداً بين الأردن وفلسطين، وتم ذلك مرة أخرى عام 1988م (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2004، 115).

ومن العسير إجراء تقدير دقيق للفلسطينيين في الأردن، لأن من الصعوبة بمكان تحديد من هو الفلسطيني؛ إذ جاء الفلسطينيون إلى الأردن تحت ظروف مختلفة. فمنهم من لا يزالون لاجئين ولم يحصلوا على الجنسية، وثمة جماعات

أخرى، وإن لم يسجل أفرادها كلاجئين، جاءت في ظل أوضاع مختلفة.وهاجر بعض منهم قبل قيام إسرائيل عام 1948م. ونزح حوالي 700ألف فلسطيني نتيجة لحــرب ذلك العام، وتوجه قرابة 60% من هؤلاء إلـــى الأردن، وحــصل غــالبيتهم علـــى الجنسية الأردنية. ونجم عن حرب 1967م طرد أكثر من 385 ألف شــخص مــن الضفة الغربية إلى الأردن، وعلى أثر فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية عام 1988م، أصبح هناك شكل جديد للعلاقة بين الأردن والفلــسطينيين ليــشكل حــدا فاصلا؛ إذ أصدرت الحكومة الأردنية بعد ثلاثة أسابيع من تاريخ إعلان فك الارتباط وتحديدا في 20 /أغسطس 1988م بيانا عرّف الفلسطينيين بـــأنهم جميـــع المقيمـــين بصورة دائمة في الضفة الغربية اعتبارا من 31/تموز 1988م. أيضا كانت هنـــاك خلف جميع هذه الاعتبارات الحقيقة التي مفادها أن الوضع القـــانوني للفلــسطينيين، يتأثر بالاتحاد بين الأردن والضفة الغربية عام 1950م،عندما أعلــن بوضـــوح أن عملية التوحيد تلك لا تؤثر على حقوق الفلسطينيين الثابتة في وطنهم التاريخي طبقـــا لمبادئ الحق والشرعية الدولية (البريزات،2000، 266-267)

من خلال هذا الاستعراض التاريخي لمراحل العلاقات الأردنيـــة الفلــسطينية المتذبذبة، من الفك والارتباط بين الأردن وفلسطين، يتبين لنا مدى العلاقة التاريخية بين الجانبين، بالإضافة إلى العلاقة الجغرافية التـــي زادت مـــن وتيـــرة الارتبـــاط الديمغرافي والاقتصادي، إلى مستويات لا يمكن للشعبين تجاهلها، وإن بقيت العلاقة السياسية بينهما غير مستقرة؛ إذ أن هذه الارتباطات الأردنيـــة الفلــسطينية وإعـــادة فكها، لم تأت نتيجة لرغبة الشعبين، إنما جـــاءت لظـــروف موضـــوعية فرضـــتها الأحداث والوقائع، وبتأثيرات إقليمية ودولية حاسمة، إذ كان لتفوق إسرائيل وعزلـــة العرب وضعفهم، إضافة إلى أطماع إسرائيل لأخذ أكبر مساحة ممكنة مـــن الأرض، هي الدافع والمحرك لتبني الدعوة للعمل على إنقاذ ما يمكن إنقـــاذه، وكانـــت هـــذه السياسة ضمن هذه البيئة، هي مصدر حالة التجاذب المتحرك في العلاقة الأردنيـــة الفلسطينية.

وتشكل القضية الفلسطينية محور مركزي في موضـــوع الـــسياسة الأردنيـــة الداخلية والخارجية، لوجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين بين سكان الأردن، كمـــا أن

الاشتراك بالحدود مع أرض فلسطين بأطول حدود مقارنة بأية دولة عربية أخرى من دول الطوق، هذا الوضع يجعل من أية متغيرات تحدث على الساحة الفلسطينية، سواء أحداثا محلية (فلسطينيا) أو بحكم الممارسات الإسرائيلية ذات التأثير المباشر على المصالح العليا للمملكة الأردنية الهاشمية، وأية سيناريوهات تنتج عن مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، لا بد وأن يكون لها تأثير على الأردن، من ذلك يأتي حرص الدولة الأردنية،على الإطلاع والمتابعة الحثيثة لمضامين ومآلات المسار التفاوضي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن لا تكون النتائج على حساب الأردن.

ويتضح ذلك من تصريحات المسؤولين الأردنيين اتجاه ذلك مثل تصريح رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت، في محاضرة ألقاها بعنوان "مستقبل القضية الفلسطينية في إقليم متحول" بأنه من وجهة نظر المصالح الوطنية الأردنية، نحتاج في هذه الظروف بالذات لوقفة متمعنة، لقراءة تداعيات الأحداث وتطوراتها على الملف الفلسطيني، فالقضية الفلسطينية بالنسبة لنا في الأردن ليست ولا يجوز أن تكون مجرد قضية قومية عادلة وحسب، وإنما هي بالدرجة الأولى: قضية أمن وطني أردني يرتبط بحلها عدد من الملفات، والتي تشكل أولوية وطنية وسياسية أردنية، وفي مقدمتها القدس واللاجئون وأن الدولة الأردنية لن تسمح بأية تنازلات يقدمها أيا كان على حساب الحقوق التاريخية للمواطنين الأردنيين من اللاجئين، ولا تقبل إلا بإقامة الدولة الفلسطينية وضمان حق العودة، كما أكد أن علاقة الأردن مع الأطراف المختلفة بما فيها الفلسطينية ليست علاقة عاطفية، بل هي علاقة سياسية قائمة على اعتبارات المصالح الأردنية العليا، وكل من يخدم هذه المصالح هو حليف للأردن، وكل من يحاول التفريط بهذه الاعتبارات هو في الخندق المعادي بغض النظر عن نواياه ومشاعره (جريدة الرأي 2011/5/4م).

لقد عايش الأردن الأحداث الفلسطينية منذ بدايتها وتفاعل معها وساند الشعب الفلسطيني بكل ما يستطيع، وبما يتجاوز قدراته تلبية لواجبه القومي والديني، وقدم في سبيل ذلك التضحيات من أبنائه شهداءً على أسوار القدس، ولم يتوانَ لحظة عن نجدة أشقائه في جميع مراحل القضية الفلسطينية، وجند طاقاته كافة في سبيل استعادة

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي طليعتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف على ترابه الوطني، وظلت القضية الفلسطينية وما زالت المحور الذي يحرك السياسة الخارجية الأردنية، والقاعدة التي ترتكز عليها تلك السياسة (الفرا، 2001، 123).

ومع تطورات الأحداث في الصراع العربي الإسرائيلي، ووصول جميع أطرافه إلى قناعة تامة بعدم قدرة أي طرف على إنهاء الصراع عسكرياً، بالقضاء الكامل على الطرف الآخر، ووصول الأطراف الدولية المؤثرة في هذا الصراع، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قناعة بأن الظروف الدولية مناسبة لبداية مفاوضات سلام بين العرب وإسرائيل، حيث تمت الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وبحضور أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، وقد تم عقد المؤتمر الدولي للسلام في مدريد في 1991/10/31 م.

وبدأت المفاوضات في مسارات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية المعنية بالصراع، ومع تسارع الأحداث على المسار التفاوضي الإسرائيلي – الفلسطيني في مفاوضات علنية ومنها سرية، توالت الأحداث، فكان أبرزها اتفاقية أوسلو عام 1993م، والتي جرت مفاوضاتها في العاصمة النرويجية أوسلو بشكل سري إلى أن تم توقيع الاتفاق بين الجانبين، لقد كانت الظروف الدولية والإقليمية وما حدث من متغيرات على النظام الدولي بشكل عام منها انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الإقليمي العربي بشكل خاص بعد أحداث حرب الخليج، جميعها كانت في غير صالح المفاوض الفلسطيني الذي وقع اتفاقية أوسلو، في ظل هذه الظروف وموازين القوى التي تميل إلى صالح إسرائيل، التي بدورها تستغل ذلك بأقصى درجة ممكنة.

ويرى البعض إن اتفاق أوسلو يسلم بفصل قضية القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران عام 1967م، وأطلق يد إسرائيل لتعجيل عملية تهويدها، ويضفي شرعية زائفة على وجود المستوطنات بتسليمه ببقائها، ويعترف ضمناً بالسيادة الإسرائيلية عليها، ويتجاهل صفته كوجود احتلالي، وينطوي بالتالي ضمناً على تحويل الأرض المحتلة إلى (أراضٍ متنازع عليها)، وهو يتجاهل قضية اللاجئين الذين يشكلون 60% من الشعب الفلسطيني، ويترك مصيرهم لمخططات

التوطين والتهجير، ومقابل ذلك يعدُ الاتفاق الطرف الفلسطيني الموقع عليها بحكم ذاتي محدود في منطقة غزة – أريحا قابل للامتداد لاحقاً إلى الضفة الغربية... نظرياً يؤجل الاتفاق البت بقضايا الوضع النهائي وهي القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والدولة والحدود إلى مفاوضات لاحقة (عبد الكريم، 2001، 8)

ومع استمرار الجولات التفاوضية بين الطرفين، والتي تخضع إلى التعنت الإسرائيلي نتيجة لاختلال موازين القوى بين الطرفين، إضافة إلى الانقسام الفلسطيني الذي يضعف من الموقف التفاوضي للمفاوض الفلسطيني، وتأجيل البت في قضايا الوضع النهائي، وهي قضايا جميعها قضايا ذات تماس مباشر مع المصالح العليا للمملكة الأردنية الهاشمية، ومؤثرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ومنذ تولي الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الحكم في الأردن، بدأت مرحلة جديدة في السياسة الأردنية، تولي الشأن الداخلي الأهمية الكبرى من خلال تبني شعار "الأردن أولاً" ترافق ذلك مع الصعود المتسارع لتأثير الحركة الإسلامية حماس على القرار الفلسطيني، وصولاً إلى تشكيلها الحكومة الفلسطينية بعد الانتخابات الفلسطينية عام 2006م، زاد ذلك من حدة الانقسام بين الفصائل الفلسطينية، خاصة حركتي فتح وحماس، كل ذلك ترافق مع التدخلات الدولية والإقليمية في الشأن الفلسطيني، وتجاذبات الأنظمة العربية في هذه القضية المحورية للشعوب العربية والإسلامية، ومع توجه السياسة الخارجية الأردنية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، فقد كان التعامل مع جميع أطراف صنع القرار الفلسطيني بالتساوي، أو ما يعرف بأدبيات السياسة الخارجية بالوقوف مسافة واحدة من الجميع، يترافق ذلك مع الحرص بأن تكون الحلول القادمة ونتائج المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ليست على حساب المصالح العليا أو المتوسطة للدولة الأردنية، وتجدر الإشارة إلى أن الدعم السياسي الذي يقدمه الأردن إلى السلطة الفلسطينية، هو ضمن جهود دولية وعربية لإنجاح المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية، وتقديم الدعم للفلسطينيين في وجه التعنت والتغطرس الإسرائيلي. وسنسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل تطورات عملية السلام على المسار

التفاوضي الفلسطيني – الإسرائيلي، ومستقبلها وآثارها على العلاقات الأردنية الفلسطينية وآفاقها المستقبلية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في إشكالية وتعقيد العلاقات الأردنية الفلسطينية، وخضوعها للتطورات والأحداث الإقليمية والدولية، وتداخل النواحي القانونية والإنسانية والقومية في هذه العلاقة وتأثير الوضع الجغرافي والديمغرافي فيها.

ومع التقدم في المسار التفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والبحث في قضايا الحل النهائي، وهي حق العودة للاجئين الفلسطينيين والحدود والقدس والمياه، تبرز لدينا المؤثرات المحلية (فلسطينياً) وإقليمياً ودولياً، والتي تصب في مصلحة إسرائيل، التي تكرس ذلك من خلال فرض سياسة الأمر الواقع وتجيير تلك الأوضاع لصالحها بأقصى درجة ممكنة، إن كان على حساب الشعب الفلسطيني أو الدولة الأردنية، بما يعرف بأدبيات السياسة "الوطن البديل" أو "الخيار الأردني".

فكرة الخيار الأردني العودة للحكم الذاتي بالضفة الغربية من قبل الأردن؛ حيث أن إسرائيل ترفض فكرة التنازل عسكرياً عن الضفة الغربية، وفكرة الخيار الأردني تستعمل للضغط على الجانب الفلسطيني لكي يقبل ببديل عنها، والبديل المعروض على الفلسطينيين لكي يتخلص من فكرة الخيار الأردني، هو فكرة الوطن البديل، وتعني فكرته تمكين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة من وطن لهم في الأردن بكل ما تعنيه كلمة الوطن، بمعنى الحقوق الكاملة والحرية والمساواة مع الآخرين، ليس للفلسطينيين الحاصلين على الجنسية الأردنية، وإنما بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بعد تهجيرهم (المحاسنة، 2008م، 95).

أضف إلى ذلك الانقسام الفلسطيني والضعف العربي والوضع الدولي الراهن، جميعها عوامل تجعل من مستقبل عملية السلام ونتائجها المتوقعة من خلال المعطيات الحالية، ذات أثر بالغ الخطورة على المصالح العليا للدولة الأردنية.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه الظروف الدولية والإقليمية والمحلية وطبيعة موازين القوى، على المسار التفاوضي الفلسطيني – الإسرائيلي، وسوف تتابع هذه الدراسة هذه المؤثرات وما ينتج عنها من حلول أو اتفاقيات سلام بين الطرفين.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في الآثار التي ستترتب على الأردن من تبعات لنتائج هذه المفاوضات. كما ستقوم هذه الدراسة باستشراف مستقبل العلاقات الأردنية الفلسطينية، ومحاولة تقديم بعض السيناريوهات المستقبلية لتلك العلاقة.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن العلاقات الأردنية الفلسطينية، هي إحدى العوامل الأساسية المؤثرة والمحددة لمستقبل القضية الفلسطينية، كما إنها إحدى محددات مستقبل المملكة الأردنية الهاشمية، كما توضح الدراسة تعامل الأردن مع تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وإظهار الاستراتيجيات التي يجب أن يتبعها صانع القرار الأردني، للمحافظة على الأمن والاستقرار ومصلحة الدولة العليا. وتقدم هذه الدراسة للمهتمين في الشأن الأردني مزيدا من المعلومات عن مخرجات عملية السلام، والتي لها تأثير على المصالح العليا للدولة الأردنية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

5.1 منهجية الدراسة:

المنهج العلمي: هو أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة، ويمتاز هذا الأسلوب بالمرحلية؛ بمعنى أنه يتكون من مجموعة من المراحل المتسلسلة والمترابطة، التي يؤدي كل منها إلى المرحلة التالية (عليان، 2000م، 33).

إن المنهجية العلمية عبارة عن نظام واضح ومحدد من القواعد والإجراءات التي يسير بمقتضاها، ويلتزم بها الباحث السياسي أثناء المراحل المختلفة لدراسة الظواهر أو المتغيرات السياسية. وإذا كانت المنهجية ترتبط بوجود مدخل فكري لدراسة الظاهرة السياسية، فإنه يمكن القول بأن المنهجية لا يمكن أن تستغني بأي حال من الأحوال عن منهج بحث يساعد الباحث على تحقيق أهداف البحث السياسي. (خشيم، 2002م، ص 98)

ومع ذلك فأن مفهوم المنهج في علم السياسة يعاني من اللبس والغموض، فكثيرا ما تستخدم مفاهيم الاقتراب والنظرية والمنهج باعتبارها مترادفات، وعلى صعيد آخر فأن المنهج قد يتسع من حيث دلالته ليشمل النظرية والنموذج المعرفي، وقد يتم تقليصه إلى مستوى الأدوات والإجراءات البحثية... المنهج العلمي يهتم بالمسلك الذي يتخذه الباحث للوصول للمعرفة، كما أنه يشمل الإجراءات والقواعد التي تحكم عملية الإجابة على تساؤلات البحث (حسن،1998، 16).

ومن اجل الإجابة على أسئلة الدراسة سنعتمد في هذه الدراسة على أكثر من منهج، ليكون هناك تكامل بينها لتغطية الدراسة، التي تتكون أساسا من جزأين، الأول يعالج موضوع المفاوضات على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، والجزء الثاني هو العلاقات الأردنية – الفلسطينية التي ستتأثر ضمنا بمخرجات المسار التفاوضي أعلاه.

1- **المنهج التحليلي**: هو عبارة عن عملية فك الكل إلى أجزاء، وتقييم الأجزاء التي يتكون منها الكل، بهدف اختبار فرضيات معينة للوصول إلى نتائج مختلفة أو جديدة (خشيم،2002، 98).

إلا أنه من الصعب ذكر كلمة التحليل دون ذكر كلمة التركيب Synthesis، وذلك للعلاقة الوثيقة التي تربطهما، فكما يعني التحليل: عملية تفتيت الكل إلى أجزاء سواء كان تفتيتاً واقعياً(كما يحدث في العلوم الطبيعية) أو تفتيتاً ذهنياً(كما هو الحال في العلوم الاجتماعية)، فان التركيب يعني إعادة تجميع وبناء الأجزاء لتكوين الكل (ربيع، 1987، 247).

وسنعتمد هذا المنهج لمعرفة الأسس التي ينطلق منها المفاوض الفلسطيني، وما هي المخرجات التي نتجت والتي ستتمخض عنها المفاوضات مستقبلا، ومن خلال هذا المنهج سيتم تحليل كل مرحلة من مراحل التفاوض، وما هي الظروف المؤثرة في مسارها ونتائجها سواء كانت ظروف دولية أو إقليمية أو محلية.

2- **المنهج التاريخي**: يقوم هذا المنهج على فكرة مؤداها أن الطريق الأجدى لدراسة مجمل الظاهرة الاجتماعية السياسية المعاصرة، هي دراسة جذورها وامتداداتها التاريخية، ومرد ذلك قاعدة سابقة تبنى على أساس أن الحاضر إنما يعكس الماضي، وأن المستقبل هو محصلة لقانون أزلي يتحكم وحده في تطور الظواهر والتحولات الاجتماعية المختلفة، وهو القانون التاريخي(الخزرجي، 2009،75).

وسيتم الاستفادة من هذا المنهج في عرض مراحل وتطورات عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك العلاقات الأردنية الفلسطينية ومحددات ومرتكزات هذه العلاقة، وأهم الأحداث المفصلية التي أثرت فيها نتيجة لمسيرة المفاوضات.

6.1 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

التساؤل الرئيس لهذه الدراسة: ما هي الآثار التي ستترتب على المملكة الأردنية الهاشمية من نتائج المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي؟

1. ما أثر المتغيرات في بنية النظام السياسي العربي على مسار المفاوضات مع إسرائيل ؟
2. ما هي النتائج المتوقعة لعملية السلام على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي في ظل الأوضاع الإقليمية و الدولية الراهنة؟
3. ما هو موقف المملكة الأردنية الهاشمية من قضايا الوضع النهائي: اللاجئين، والقدس، والدولة، والحدود، والمستوطنات ؟
4. ما هي المتغيرات والآثار التي ستطرأ على الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والأمني في المملكة الأردنية الهاشمية ؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تبحث هذه الدراسة في القسم الأول: تطورات عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وفي القسم الثاني: تعالج هذه الدراسة الأثر الناتج عن هذه المفاوضات على العلاقات الأردنية الفلسطينية، وما لها من آثار على كيان الدولة الأردنية، ومنذ بدء المسيرة التفاوضية بين العرب وإسرائيل بشكل عام، والفلسطينيين وإسرائيل بشكل خاص – وحتى قبل ذلك – وموازين القوى والعوامل المؤثرة في سير هذه المفاوضات ونتائجها تصب في صالح إسرائيل، والتي بدورها تستغل ذلك لصالحها من خلال التحكم التام بالمفاوضات ونتائجها، من هذا المنطلق ستعتمد هذه الدراسة على نظرية الواقعية (القوة) بهدف تحليل وفهم التطورات في المسيرة السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي تخضع بشكل كامل لمنطق توازن القوة بين الطرفين، إضافة لنظرية اتخاذ القرار.

1.1.2 نظرية الواقعية:

تعريف القوة: القوة في أبسط تعريف لها:هي القدرة على الانتصار في الصراع، وفي التغلب على العقبات... ومن الذي يكون موضع الأفعال والأحدث ويسيرها، ومن الذي يكون هدفها وضحيتها(دوتيش،1982،31).

والقوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية ليست مجرد القوة العسكرية، أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق، ولكنها القوة القومية national power بمفهومها الشامل، بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: السكان، والموارد الطبيعية، والموقع الاستراتيجي، ومستوى التطور التكنولوجي، والدعاية، والرأي العام، ومستوى التسلح (مقلد، 1982، 49).

يقول نيكولاس سبيكمان – كأحد أنصار الواقعية –: أن تأمين القدرة على البقاء والاستمرار يرتهن أساسا بالقوة التي تعني في التحليل الأخير: المقدرة على

تحريك الآخرين في الاتجاه المطلوب ويتحقق ذلك إما بالامتناع، أو بالإغراء، أو بالمقايضة، أو بالإكراه، أو بأي من الوسائل الرئيسية للقوة القومية المتاحة للدول، أما هانز مورجانثو الذي تقترن نظريات القوة باسمه أكثر من أي مفكر واقعي آخر، فإنه قدم تصورا شاملا لمفهوم القوة ودورها في السياسة الدولية، فهي صراع على القوة بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة، والقوة السياسية في تصوره: هي المقدرة على السيطرة على تفكير ومسلك الآخرين، أو بتعبيره " إن القوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، فهي تمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم، وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو بالامتناع، أو بمزيج من بعض تلك الوسائل معا " (مقلد، 1982، 51).

ومما تقدم يمكن وضع تصورا لمآلات نتائج المفاوضات على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، والذي تمتلك فيه الأخيرة جميع مقومات القوة سواء الذاتية، كدولة ذات قوة عسكرية متطورة ونوعية، تمتلك كافة أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، ومتقدمة تكنولوجيا واقتصاديا، وتتلقى الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، دعما عسكريا واقتصاديا وسياسيا في ظل تحكم الأخيرة في النظام الدولي ومجلس الأمن وغيره من المنظمات الدولية، ذات الصلة بمجريات الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. كل ذلك مقابل مفاوض فلسطيني يفتقد لمختلف مقومات القوة التي تدعم موقفه التفاوضي؛ فمن انقسام داخلي بين مكونات صنع القرار الفلسطيني والتجاذبات الإقليمية لهذه القضية، واستغلال معظم الأنظمة إقليميا أو عربيا لتحقيق مصالح ذاتية لدولهم، وانحياز الدول الراعية لعملية السلام لصالح إسرائيل وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأسباب تتعلق بمصالحها القومية بالأساس، وأسباب داخلية تتعلق بالنفوذ اليهودي على مراكز صنع القرار فيها.

2.1.2 نظرية اتخاذ القرار:

سنعتمد هذه النظرية لمعرفة وفهم العوامل الرئيسة التي تؤثر على اتجاهات صانع القرار في المملكة الأردنية الهاشمية، تجاه القضية الفلسطينية وكذلك البيئة

المحيطة بصانع القرار الفلسطيني، وتعامله في المفاوضات مع إسرائيل، وكيفية اتخاذ القرارات المصيرية بهذا الشأن.

إضافة إلى قدرة هذه النظرية على فهم مخرجات السياسية الخارجية و قراءة سلوكيات الدولة من خلال مراجعة قدراتها والإمكانيات التي تملكها، ودراسة المؤثرات الداخلية والخارجية التي تصوغ الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة. وهنا لا بد من الإشارة إلى قدرة الدولة على تحسين إدارتها لهذه القدرات والإمكانيات التي تملكها، وذلك لأن الدور من حيث صياغته أو طبيعته لا يتأثر فقط بالتصور والإمكانات، ولكن يمتد إلى كيفية الممارسة.

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية؛ إذ أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صانع القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين، وتركز أيضا على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية(الدول)مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة، تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجية التي تتفاعل معها (مقلد، 1982، 181).

وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة، وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صنّاع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصنّاع قراراتها الرسميين.فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فان الدولة تعني صنّاع قراراتها. فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صنّاع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد الذين هم صنّاع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء المواقف كما تم تحديده بواسطة صنّاع القرارات، التي تعد مسألة رئيسية يمكن أن تساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين (حداد، 2000، 195).

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس، وصولا إلى

فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية، وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة، كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وأيضا باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني(مقلد، 1982، 184).

مقولات النظرية:

تعدُّ نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة، وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية، حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية، كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، وكذلك البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي، ومن خلال اتخاذ القرارات الخارجية المحددة التي تبرزها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (مقلد، 1982، 185).

إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضا في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، كأساس لتفسير السياسة الخارجية؛ إذ أنها تساعد على تحديد كيفية صنع السلوك الخارجي للدولة. (سعد حقي، 2004، 117)

ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل في الآتي:(مقلد، 1982، 190)

1- يشكل اتخاذ القرارات عملية جماعية متكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور، الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2- إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعو القرارات، يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقيمها.
3- يحاول صانعو القرارات، حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرارات، سواء فيما يتعلق بالبيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، أو الضغط الناتج عن الحاجة إلى اتخاذ القرار، أو الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية.

4- البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول)، مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره.

5- البحث في الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة، تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تعمل معها.

من خلال هذه العناصر، يمكن فهم نظرية اتخاذ القرار من خلال الأفعال أو ردود الأفعال الصادرة عن الدولة، والتي يقوم بها في الواقع أشخاص. وبالتالي فإن استيعاب وفهم هذه الأفعال يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار، من خلال إدراك صانع القرار لمحيطة، وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، فالكيفية التي يحدد بها صانع القرار الوضع الذي يواجهه، هي التي تصنع سلوكية الدولة تجاه الوضع. (حداد، 2000،199)

كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

سيتم توظيف نظرية اتخاذ القرار في هذه الدراسة، من خلال تحليل أثر العوامل والمحددات المختلفة على عملية اتخاذ القرار لكل من الأردن وفلسطين – كصانع قرار - سواء كان منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً أو السلطة الفلسطينية حالياً، وعلى طبيعة العلاقة الثنائية بينهما. فصانع القرار لا يتخذ قراره ضمن بيئة معزولة عن محيطة؛ وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار، سواء كانت قادمة من البيئة الداخلية للدولة، والتي تشكل محددا في عملية صنع القرار، أم من العوامل الخارجية التي تمارس ضغوطا متعددة ومتغيرة نسبيا؛ وبالتالي فإن هذا الأسلوب سيؤدي إلى معرفة العوامل والمتغيرات التي تؤثر على طبيعة العلاقات بينهما.

2.2 الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين، منها ما هو متعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، ومنها ما تطرق للعلاقات الأردنية الفلسطينية في مراحل معينه.

1.2.2 الكتب:

الدراسة الأولى: (الحمد،جواد،2000) بعنوان مستقبل السلام في الشرق الأوسط تحدث الكاتب عن الاستراتيجيات التفاوضية لكل من إسرائيل والدول العربية، ومقارنة تلك الاستراتيجيات وعوامل نجاحها وفشلها، وتطرق الكاتب إلى التعنت الإسرائيلي والحرص منها على عدم التنازل في القضايا الجوهرية؛ بسبب التفرق والضعف العربي واستغلال إسرائيل لهذا الظرف، وتحدث الكاتب عن النتائج المتوقعة لاتفاقيات السلام وآثارها على المنطقة، وارتباط الاقتصاديات الإقليمية بالاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك انعكاس هذه الاتفاقيات على مستقبل الشعب الفلسطيني. وتحدث الكاتب عن انعكاس اتفاقيات السلام على الاستقرار في المنطقة.

الدراسة الثانية: (المحاسنة، محمد يحيى، 2008) بعنوان: الأردن والفلسطينيون: العلاقة في بعدها الداخلي المقاربة غير المستحيلة.قام الكاتب بتقديم دراسة معمقة لحقيقة الوجود الفلسطيني في الأردن، وقدم دراسة مباشرة ووافية لها على ارض الواقع؛ فقد تحدث الكاتب عن الوجود الواقعي للفلسطينيين في الأردن وشرعيته، والظروف التي رافقت هذا الوجود منذ بداياته، وتأثير وجود الأردنيين من أصول فلسطينية على قوانين الانتخاب لمجلس النواب الأردني، كما تحدث الكاتب عن تأثير العلاقة الأردنية الفلسطينية ببعدها الخارجي على البعد الداخلي. وأين تقف إسرائيل من هذه العلاقة؟ ومحاولاتها لتنفيذ سياساتها في إيجاد وطن بديل للفلسطينيين في الأردن، وقام الكاتب بتوضيح المقصود من مصطلحات "الوطن البديل" و "الخيار الأردني" في السياسات الإسرائيلية ومدى تأثير ذلك على المملكة الأردنية الهاشمية.

الدراسة الثالثة: (البداد، فطين،2011) بعنوان: العلاقات الأردنية الفلسطينية قدم الكاتب عرضاً تاريخياً للعلاقات الأردنية الفلسطينية، في البداية تناول الكاتب الموقع الجغرافي لفلسطين وتاريخها، وتصوره لحقائق وعد بلفور، كما قدم دراسة تفصيلية عن مدينة القدس، وأهميتها التاريخية، والدينية، وكذلك تعرض الكاتب لمسيرة السلام من مؤتمر كامب ديفد إلى مؤتمر أنابوليس، بشكل مختصر مع ملخص لتاريخ القضية الفلسطينية، وقد خصص الفصل الثالث ليقدم عرضا للجوانب

الجغرافية والتاريخية المرتبطة بالمملكة الأردنية الهاشمية، من العهد العثماني وحتى الاستقلال، ثم قدم دراسة عن الاتحاد الكونفدرالي الأردني الفلسطيني من خلال دراسة نموذج الوحدة بين الضفتين.

2.2.2 الرسائل الجامعية:

الدراسة الأولى: (حماد،مازن محمد،1997) بعنوان إستراتيجية التفاوض الإسرائيلية 1978-1993. تحدث الباحث عن الرؤية الإسرائيلية للسلام مع العرب، والوسائل التي تتبعها لتحقيق أهدافها، وكذلك فرض سياسة الأمر الواقع على الدول العربية والمجتمع الدولي، وخاصة في القضايا الرئيسية وهي: القدس، والمستوطنات، والحدود الدولية، واللاجئين، وسعيها إلى حل مشكلة اللاجئين على حساب الدول المضيفة، وخاصة الأردن، وكذلك السيطرة الإسرائيلية على المنطقة، وتقديم نفسها بصفتها نموذج للدولة الغربية المتطورة، وتطرق الباحث إلى تطلع إسرائيل للحصول على الشرعية الإقليمية و التطبيع الكامل مع الدول العربية.

الدراسة الثانية: (الخلايله، احمد عبد الرحيم سالم) بعنوان الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (جذورها-حاضرها-مستقبلها) 1996/1921، تحدث الباحث في هذه الدراسة، عن طبيعة الموقف الأردني الرسمي والشعبي من أحداث القضية الفلسطينية، والتضحيات التي قدمت لفلسطين من أبناء الأردن، وتناول الباحث مواقف الأردن من مشاريع التسوية، سواء ما كان منها بعد هزيمة 1948وما قبلها، وكذلك إجراءات إعلان الوحدة بين الضفتين عام 1950م، وأثر ذلك على الإستراتيجية السياسية للأردن حول القضية الفلسطينية، وأثر البيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية في سياسة الأردن الخارجية.

الدراسة الثالثة: (النوايسة، احمد) دراسة بعنوان الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية. تحدث الباحث عن تعريف السياسة الخارجية الأردنية، وأهدافها، وأدوات تنفيذها، وتناول الباحث ثوابت السياسة الخارجية الأردنية، والعوامل المؤثرة فيها، كما تناول الباحث أسلوب رسم السياسة الخارجية الأردنية، والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها.

الدراسة الرابعة: (الكباريتي، سحر مهادي) فـك الارتبـاط سـنة 1988م.

تحدثت الباحثة في هذه الدراسة عن العلاقة الأردنية الفلسطينية، وأثر فك الارتبـاط عليها؛ حيث تناولت الجانب التاريخي للعلاقة الأردنية الفلسطينية، وبينت المواقـف الأردنية من مشاريع التسوية الدولية التي سبقت حرب 1948م، وأيـضا المـشاريع الدولية التي طرحت بعد الحرب وقدمت تحليلاً سياسياً للحرب ومجرياتها، وآثارهـا سواء على الجانب الفلسطيني أو الجانب الأردني أو الجانـب الإقليمـي. وتناولـت الباحثة اثر الوحدة بين الضفتين من حيث إجراءات الوحدة، أو ردود الأفعال العربية والدولية. وتحدثت الباحثة عن الآثار التي ترتبت على سياسة الدولة الأردنيـة مـن الوحدة بشكل عام، وعلى السياسة الخارجية بشكل خاص. وتناولت الباحثـة الآثـار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على قرار فك الارتباط سنة 1988م سواء على الجانب الأردني أو الجانب الفلسطيني.

وتختلف الدراسة التي سنقوم بها بعون الله عن الدراسات السابقة، بأنها تبحث في العلاقات الأردنية الفلسطينية في ضوء نتائج عملية التفاوض بـين الفلـسطينيين والإسرائيليين، وبما لها من تأثير سلباً أو إيجابا على المملكة الأردنيـة الهاشـمية. وحاولت من خلال هذه الدراسة الإجابة على العديد من الأسئلة التي تراود المواطن الأردني، الذي يخشى من مستقبل عملية السلام في ظل الأوضاع الدولية التي تسير فيها العملية التفاوضية، وميزان القوى الذي يميل لصالح إسرائيل بشكل كبير جـداً ومؤثر، والتي بدورها تسعى لاستغلال ذلك بأقصى درجة ممكنة.

الفصل الثالث

الصراع العربي الإسرائيلي ومسيرة التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من 1991 - 2011م

1.3 مدخل نظري للصراع

1.1.3 تعريف الصراع:

الصراع في صميمه: هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها ومواردها وإمكانياتها؛ مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات، وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق. كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعا سياسيا، أو اقتصاديا، أو مذهبيا، أو دعائيا، أو حتى تكنولوجياً، كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية، ومن نماذجها على سبيل المثال:الضغط، والحصار، والاحتواء، والتهديد، والعقاب والتفاوض، والمساومة، والإغراء، والتنازل، والتحالف، والتحريض..إلخ (مقلد، 1982، 212).

والصراع: هو تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر؛ بحيث يكون هدف كل طرف من الأطراف التحكم بإرادة الخصم الآخر، ومن يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه، وقد أصبح تحطيم إرادة طرف بشكل كلي أمرا مستحيلا سواء على مستوى الصراع العالمي أو الإقليمي، لأن الصراع أصبح في غاية التعقيد والتشابك، بعد أن تداخلت المصالح العالمية مع المصالح الإقليمية (هويدي، 1983، 14).

2.1.3 الأهداف من عمليات تسوية الصراع:

تختلف أهداف وغايات أطراف الصراع في التفاعل معه، فمنهم من يسعى للسيطرة عليه ومراقبته والإبقاء عليه عند سقف معين أو تخفيض حدته، وهناك من يسعى إلى ترحيله إلى مراحل لاحقة، ومنهم من يعمل على إزالة الأسباب المؤدية

إليه، ويمكن التفريق بين أنواع من الترتيبات والعمليات المتعلقة بتسوية الصراع على النحو التالي:

أولاً: إدارة الصراع

قد يسعى أطراف الصراع سواء كان ثنائي أو متعدد، وتبعا لموازين القوى فيما بينهم إلى إدارة الصراع؛ بحيث تقوم بتصرفات معينة ضمن حدود معقولة لا تؤدي إلى وصول الصراع إلى نقطة الحرب ولا تؤدي إلى حله، إلى أن تأتي الظروف المناسبة لتغير طريقة تعاملها مع الصراع. وإدارة الصراع: هي ضبط الصراع وتنظيمه بواسطة عمليات تستهدف السيطرة على السلوك الصراعي في حدود مقبولة، وتساعد هذه العملية في تخفيض أخطار الأزمات، وإيجاد بعض الثقة والاستماع التي تقلل المعاناة، ويلجأ الطرف الثالث لمنع نشوب حرب بين الأطراف المتصارعة؛ حتى لا تترتب على ذلك خسائر للطرفين، أو لأحدهما أو للطرف الثالث الوسيط، وإذا كان الإبقاء على الوضع الراهن لا يهدد مصالح الطرف الثالث؛ فإنه يعمد إلى إدارته بدلا من حله، وهذا النمط من التسوية لا يحل المشاكل الجوهرية التي ولدت الصراع، وكلما أحس طرف بفائدة الجمود سعى إلى إدارة الصراع عوضا عن حله، وهذا ما تفعله إسرائيل والولايات المتحدة مع الصراع العربي الإسرائيلي، فما دامت مصالحها غير مهددة فإن البديل المفضل لديها هو إدارة الصراع. (شبلي، 2008، 215)

ومن أبرز النظريات في إدارة الصراع الدولي: (مقلد، 1982، 261-273).

1. التصعيد(Escalation):ويعني الزيادة التي تطرأ على كثافته أو ينتج عنها توسيع إطاره ومداه.
2. الردع(Deterrence): إن هدف الردع هو عدم تمكين أي قوة معادية من اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية، أو بمعنى آخر جعل العدو يتصرف في الموقف على أساس الفعل ورد الفعل بدافع من شعوره بوجود تهديد قوي له، ومن ثم تكون النتيجة المستهدفة سيكولوجية في الأساس، وهي النتيجة التي لا يمكن تحقيقها إلا بأسلوب التهديد.

3. الحرب المحدودة (Limited war) وتعني عملية مساومة من خلال اختبار إرادة الطرف الآخر بقصد إرهاقه والضغط عليه، ودفعه إلى مائدة المفاوضات.

ثانياً: تسوية الصراع

التسوية السياسية: هي توفيق بين أهداف أطراف الصراع كليا أو جزئيـــا، طبقـــا لميزان القوى لحظة التوفيق، أي أن الاتفاق في هذه الحالة يعبر عن القوة الحقيقيـــة للموقعين عليه، ولكنه لا يعبر عن المصالح الضرورية لهم (هويدي، 1983، 19).

كما يمكن تعريفها على أنها: عبارة عن تكييف وتوفيق تنجز بواسطته بعض الحلول التفاوضية، ويتوصل خلالها إلى اتفاق يسمح لكل طرف بتحقيق بعض أهدافه حتـــى لو أسس على عدم المساواة (شبلي، 2008، 215).

فالتسوية للصراع، ونظرا لخضوعها لميزان القوى بين الطرفين، إضافة للتدخلات الدولية والإقليمية كل حسب مصالحه القومية، فسينتج بالتالي اتفاقيات غير كاملة، أو تكون بشكل يبقي على أسباب الصراع الذي قد يتجدد في أي لحظة، تبعا لتغير ظروف أطراف الصراع، وكذلك المتغيرات الإقليمية والدولية. فمثلا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل (كامب ديفيد عام 1979) هي تسوية للصراع، ولكنها لم تنهي جذوره وحالة العداء بين الطرفين، وإن انتهت من الناحية الشكلية.

ثالثاً: حل الصراع

وهي تلك الوضعية التي تدخل خلالها الأطراف المتصارعة في اتفاق يمكنهم من حل معارضاتهم الأساسية، ويقبل كل منهم الوجـــود المـــستمر والـــدائم للآخـــر كأطراف شركاء، ووقف كل الأنشطة والأفعال العنيفة ضد بعضهم بعـــضا. وتقـــوم عملية حل الصراع بتغيير في الأنساق السياسية والاجتماعية والاقتـــصادية، وعلـــى المدى البعيد أنها عملية تحليلية تأخذ في حسبانها الاحتياجات الفرديـــة والجماعيـــة، مثل الهوية والاعتراف بالآخر، وهي تعني إنهاء الصراع بواسطة المناهج التي تأخذ طابعا تحليليا، وتذهب إلى جذور المشكلة، وتشير إلى حـــصيلة مرضـــية يعتبرهـــا الأطراف الحل الدائم للمشكلة، وتمثل عملية حل الصراع أسلوبا للنظر بتعمـــق فـــي

الطبيعة السلالية البشرية للمشكلات، ويعمل على إزالة مصدرها وتوخي عدم انبعاثها، ويحقق حل الصراع كسبا مشتركا لأطرافه (شبلي، 2008، 220).

2.3 الصراع العربي الإسرائيلي:

يعدُّ الصراع العربي الإسرائيلي صراعا متناهي التعقيد، فمن تعدد أطرافه إلى تنوع مظاهره وأشكاله، فالصراع بالأساس هو بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين منحوا وطن قومي في فلسطين، بموجب وعد بلفور عام 1917م، وما تلا ذلك من تطورات لهذا الصراع، وتأسيس دولة إسرائيل عام 1948م، والحروب العربية الإسرائيلية، لكن الصراع يأخذ طابع الصراع العربي الإسرائيلي نظرا لكون جميع الدول العربية، وإن كان بدرجات متفاوتة، تعتبر القضية الفلسطينية هي قضيتها المركزية، إن كان على المستوى الفردي للدول العربية، أو على المستوى الجماعي كجامعة الدول العربية أو العمل العربي المشترك، وتتسع دائرة الصراع حتى تشمل الدول الإسلامية، لما لفلسطين من قدسية عند المسلمين، وما يمثله القدس والمسجد الأقصى من أهمية كبيرة في وجدان المسلمين في كافة دول العالم، مع كل ذلك تأتي مصالح الدول الكبرى والمهيمنة على النظام الدولي، من تواجد للنفط في المنطقة يجعل من منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص تمثل أهمية قصوى للدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فكان الوجود الإسرائيلي أو الصراع العربي الإسرائيلي هو المدخل لهذه الدول في المنطقة؛ فكانت هذه الدول المهيمنة تكون في الجانب الإسرائيلي في مختلف مراحل الصراع، مما جعله يعتبر صراع دولي أو عالمي.

يتمثل الصراع الأساسي الذي تشهده المنطقة، في محاولات القوى الاستعمارية المتغيرة فرض وترسيخ التبعية والتخلف والتجزئة على المنطقة العربية، من ناحية وزرع المشروع الصهيوني للمساعدة على تكريس هذه الأهداف من ناحية أخرى.وإذا كان لهذا الصراع جذوره التاريخية البعيدة، فإن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت مميزة نوعيا، لأنها شهدت تبلور أصول الصراعات الحالية التي ترتبت على التسوية التاريخية التي فرضها الغرب على المنطقة، والتي

تتمثل بصفة خاصة بوعد بلفور أي المشروع الصهيوني من ناحية وظاهرة التجزئة أي المشروع القطري من ناحية أخرى، لأن كل منها نشأ بقرار غربي وفي الفتـــرة نفسها ولتحقيق الأهداف نفسها... والصراع العربي الصهيوني هو الصراع المباشر الذي قد يكون أكثر خطرا في الأجل المتوسط؛ لأن الطرف الصهيوني يـسعى إلـــى فرض هيمنته على الوطن العربي، فضلا عن خلق وقائع جديـــدة كـــل يـــوم علـــى الأرض، على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وجـــودة وكيانـــه ووطنه، استنادا إلى الانتصار الذي حققته الحركة الصهيونية علـــى مـــدار القـــرن الماضي من ناحية، وحقائق القوة الشاملة المتاحة لطرفي الصراع من ناحية ثانيـــة، وطبيعة الالتزام الأمريكي الرسمي بأمن إسرائيل بكل معانية وأبعـــاده، فـــي إطـــار الدور الأمريكي وتوجهاته في المنطقة وفي العالم من ناحية ثالثـــة، مـــع تأكيـــد أن المشروع الصهيوني له أهدافه ومصالحه الذاتية، وأنه بدوره أصـــبح قـــادرا علـــى التأثير في مراكز الهيمنة العالمية، وليس مجرد أداة لهـــا. لقـــد ارتـــبط المـــشروع الصهيوني بقوى الاستعمار الغربي المتغيرة؛ لتأمين مصالحة الخاصـــة كحليفـــين، وارتضى في سبيل ذلك خدمة المصالح المشتركة للطرفين، وبهـــذا المعنـــى فـــإن الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل ليست محض أدوات، بل أن تاريخ كل منهمـــا لا يقدم دليلا على إنهما يقدمان مصالح حلفائهما على مصالحهما، بـــل يحتـــوي هـــذا التاريخ على حالات معاكسة (حماد، 2000،19-23).

والتقاء مصالح الدول الكبرى مع مصالح الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، جعل من منطقة الشرق الأوسط نقطة اهتمام دولي، حيـــث أصـــبحت هـــذه الـــدول المسيطرة على النظام الدولي وتفاعلاته، وكذلك القرار العالمي، تتحكم في الـــصراع العربي الإسرائيلي بشكل كبير جدا، سواء تصعيد لهذا الصراع أو تهدئـــه أو حتـــى السماح بحروب محدودة، خدمتا لمصالحها وللضغط على الطرف الأضعف في هذه المعادلة، وهو بالطبع الطرف العربي. يحظى الصراع الحضاري بشقيه الأيديولوجي والعلمي، باهتمام زعامات الحضارة الغربية، وعلى الأخـــص الولايـــات المتحـــدة الأمريكية حيث تسعى هذه الزعامات إلى فرض النمط الحـــضاري الغربـــي علـــى مختلف بقاع العالم، ويحتل الشرق الأوسط أحد أهم هذه المنـــاطق؛ بـــسبب تـــوافر

عوامل المقاومة الذاتية القوية والراسخة الرافضة للهيمنة الحضارية الغربية، وتتمثل هذه المقاومة بشكل أساسي في الحضارة الإسلامية بكافة مقوماتها، كما يمثل الشرق الأوسط مصالح اقتصادية متعددة لكثير من الدول، أهمها الاحتياط النفطي الذي يشكل أكثر من60% من احتياطي النفط في العالم، وكذلك لاعتبار منطقة الشرق الأوسط سوقا استهلاكية للمنتجات العالمية المختلفة وسوقا للصناعة العسكرية، كما أن الموقع الجغرافي الهام للمنطقة، خصوصا ما يتعلق بسيطرتها على كثير من الممرات المائية الحيوية للتجارة العالمية، يجعل حضور الدول الصناعية والتجارية الكبرى في المنطقة حيويا لنموها الاقتصادي وتطورها الحضاري (المعايطة، 1993، 29).

1.2.3 العوامل المؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي:

مهما تنوعت وتعددت مظاهر الصراعات وأشكالها، فإنه لا بد من وجود عوامل تؤثر في تطورات هذا الصراع وانتقاله من مرحلة إلى مرحلة، وتتنوع هذه العوامل من عوامل داخلية نابعة من طرفي الصراع والقناعات الداخلية لكل منهم المؤثرة على اتجاه الصراع، فتنتج هذه العوامل ذاتيا من طرفي الصراع المباشرين، وتحرك الصراع سواء باتجاه التصعيد أو التهدئة حسب ما تتطلبه مصالح الطرفين وموازين القوة بينهما، ونظرا لطبيعة العالم المعاصر، ونظام العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول، فأصبح أي صراع يحدث في أي بقعة من العالم لا بد وأن يكون له تأثير على مختلف دول العالم، وإن بدرجات متفاوتة، وبالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، فإن العوامل الخارجية تؤثر في مجريات الصراع وتطوره بشكل اكبر من العوامل الداخلية.

أولا - العوامل الداخلية:

1- التنشئة الدينية والفكرية لطرفي الصراع، والتي تشكل لدى كل منهما سواء على المستوى الفردي أو الدولة انطباعا سلبيا عن الطرف الآخر، وتفسير أي تصرف يصدر عنه على أنه تصرف عدائي. ويوضح ذلك السيد إسماعيل مقلد في شرحه للنظريات المسببة للصراع الدولي، من خلال

نظريتي الصور المتكونة (Image Theory) وتعني: الانطباعات التي تكونها الدول عن بعضها بعضا، والتي تستقر في أذهانها ويصبح من الصعب محوها أو تغييرها، وهذه الصور تعكس نوعا من الإدراك الانتقائي أو المتحيز الذي تساهم وسائل متعددة في الإيحاء به وتثبيته، مثل النظام التعليمي ووسائل الإعلام والفلكلور... ونظرية الصور المنعكسة (Image Mirror): والتي تقوم على افتراض أن شعبي دولتين طرفين في صراع ممتد يميلان أن يحتفظا عن بعضهما بتصورات مشوهه وبشكل متشابه إلى حد بعيد، فكل منهما يرى الآخر يتحرك بدافع العدوان (مقلد، 1982، 230).

2- أنظمة الحكم العربية، والتي تجد في القضية الفلسطينية مصدرا لمنحها الشرعية في استمرار حكمها، من خلال مواقفها التي تتخذها من القضية، فهي أنظمة تعيش على التوترات الإقليمية، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، فنجدها تعمل على تأجيل عمليات الإصلاح الداخلي لديها بحجة أن الوضع الإقليمي والصراع مع العدو الإسرائيلي يتطلب أن تكون جميع القوى موجه إلى العدو، فهي بذلك تكون من العوامل المساعدة على إبقاء الصراع مستمرا.

3- ويرى عدد من الباحثين والمفكرين العرب لمحددات الصراع العربي الإسرائيلي أن ابرز هذه المحددات كما ذكرها(الرفوع، 2004، 180-187) هي:

أ- المحدد العقائدي المتمثل بالإسلام في الجانب العربي، والصهيونية في الجانب الإسرائيلي، وبقاء الطبيعة الاستيطانية للكيان الإسرائيلي مفتوحة وبقاء عوامل تغذيتها المادية: الهجرة، والدعم المالي، والتفوق العسكري، وكذلك الروحية " أسطورة شعب الله المختار".

ب- التطور العربي الكمي والنوعي، بمعنى أنه يخضع للتناقض القائم بين النوع الغير خاضع للتطور الكمي– في الجانب الإسرائيلي إلا ضمن حدود معينة، وبين الكم العربي والإسلامي القابل للتطور النوعي والكمي في آن واحد وفي حدود شبه مفتوحة.

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي. (سليم،2008،42-46)

يقصد بالعوامل الخارجية: تلك العوامل التي تنشأ من البيئة الخارجية للأطراف العربية والإسرائيلية المتصارعة، أي تلك الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطاتها، أو التي تنشأ نتيجة لتفاعل مع وحدات دولية أخرى.وتنقسم العوامل الخارجية إلى أربعة أقسام. عوامل تتعلق بالنسق الدولي والتفاعلات الدولية والمسافة الدولية والموقف الدولي:

1- النسق الدولي:

أهم العوامل الخارجية التي أثرت على مسارات الصراع العربي الإسرائيلي، وتتضمن مكونات النسق الدولي ثلاثة عناصر جوهرية هي:

أ- **بيئة النسق الدولي:**

يقصد بذلك شكل توزيع القوى في النسق الدولي، ومدى الترابط بين تلك القوى، وينصرف توزيع تلك القوى إلى ما إذا كان البنيان أحادي القطبية، أم ثنائي القطبية، أم متعدد الأقطاب، وقد تأثر الصراع العربي الإسرائيلي بشكل الاستقطاب العالمي، أحاديا كان أم ثنائيا، فقد اتسم البنيان الدولي بين عامي 1945-1947م بدرجة من القطبية الأحادية، تمثلت في تفوق قطب الحلفاء، وسحق القطب الآخر (المحور) مع وجود درجة من التوافق بين الحلفاء، خاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، سواء في إطار مؤثرات إعادة تشكيل النسق العالمي (يالتا وبوتسدام)، أو مؤتمرات وزراء خارجية الدول الأربع التي انتهت في مارس عام 1947م. كان للتوافق في إطار القطبية الأحادية المؤقتة دور كبير في مسارعة كل عناصر القطب المنتصر في الحرب العالمية الثانية، إلى دعم وإنشاء إسرائيل، والاعتراف بها بعد إنشائها، وبعد أن تحول البنيان الدولي نحو القطبية الثنائية اعتبارا من عام 1947م، تغير نمط التأثير في عصر الحرب الباردة بين القطبين، أصبح الشرق الأوسط إحدى الساحات المفتوحة للصراع بين القطبين، وأصبح اهتمام كل قطب مركزا على إضعاف نفوذ القطب الآخر، وانعكس ذلك على الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أصبح الصراع يدور في إطار القواعد المتفق عليها

للتفاعل العالمي بين القطبين، والتي كرسها ميزان الرعب، وكان هناك مجال للأطراف العربية والإسرائيلية للمبادرة السياسية بعيدا عن نفوذ القطبين، وكان ممكن للأطراف العربية رفض المشروعات الأمريكية للتسوية، وتحدي النفوذ الأمريكي صراحة لوجود البديل المتمثل بالاتحاد السوفيتي، بل وممارسة الضغط على القوتين العظميين، لتبني إستراتيجية تلاءم مصالح القوى المحلية، وقد أدى سقوط الاتحاد السوفيتي، وتحول البنيان الدولي نحو الأحادية إلى نهاية التنافس العالمي كمحدد للصراع، وتراجع هامش المبادرة والحركة للدول العربية؛ مما دعا الأردن والسلطة الفلسطينية إلى توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

ب- المؤسسات الدولية:

يقصد بها مجموعة القواعد الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين وتفاعلاتهم، وهي تشمل التنظيمات الدولية والقواعد والقوانين الرسمية والعرفية المستقرة في النسق الدولي للأنظمة الدولية، فقد قامت المؤسسات الدولية العالمية بدور مهم في الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ذلك دور الأمم المتحدة في إصدار قرار تقسيم فلسطين سنة 1947م، وقراري مجلس الأمن 242 و 338 الذي تحول إلى "مرآة " يرى فيها العرب والإسرائيليون ما يريدون، كما أن الاتفاقيات الدولية قامت بدور في الصراع، وبعض جوانب الصراع في إطار اتفاقيات ثنائية مصر-إسرائيل والأردن – إسرائيل.

ج - العمليات الدولية:

يتضمن النسق الدولي عددا من العمليات الكبرى التي تؤثر على الصراعات الإقليمية، ومنها الصراع العربي الإسرائيلي، فمثلا عمليات توازن الرعب منعت القوتين العظميين من التدخل المباشر في الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما الاكتفاء بمد الأطراف بالسلاح، وبعد نهاية القطبية الثنائية، أدى التحول البنيوي في النسق الدولي اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نحو التسوية السلمية في إطار مؤتمر مدريد، والمحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف، ثم اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، وإعلان أوسلو وما ترتب عليه، بيد أن القطبية الأحادية أظهرت أثرها

السلبي على الصراع لانحياز الولايات المتحدة المعلن والمطلق لإسرائيل مما أدى إلى تعطيل العملية السلمية.

2- التفاعلات الدولية:

كان للأطراف الدولية أثر كبير على الصراع العربي الإسرائيلي؛ فقد تدخلت القوى العظمى في الصراع من خلال مد الأطراف المتصارعة بالعون الاقتصادي والعسكري والمعنوي، وقد تأثر الصراع العربي الإسرائيلي كثيراً بحجم المعونات الواردة لأطرافه، وخاصة من الإتحاد السوفيتي للدول العربية، والولايات المتحدة والدول الغربية لإسرائيل، كما أن التفاعلات عبر القومية كان لها أثر في الصراع، ومثال ذلك دور اللوبي الصهيوني في التأثير في الولايات المتحدة، وتأثيره بالتالي على الصراع العربي الإسرائيلي.

3-المسافة الدولية:

يقصد بها المسافة النسبية بين العرب والإسرائيليين، من حيث المقدرات النسبية والمكانة الدولية، فميزان القوى بين العرب وإسرائيل، لعب دوراً مهماً في مسار الصراع، ذلك أن الخلل في الميزان لصالح إسرائيل بشكل دائم منذ بدء الصراع كان من العوامل المؤثرة، بالإضافة إلى الدعم الغربي التي أدى إلى تعطيل تسوية الصراع، أما من ناحية المكانة فنجد أن الدول العربية تتميز بعضها بقيم عليا في البعد الاقتصادي، وقيم دنيا في بقية الأبعاد، كالسعودية مثلا، بينما مصر تتميز بمكانة وقيم عليا في البعدين العسكري والثقافي، ودنيا في البعد الاقتصادي، وهكذا بقية الدول العربية، وخاصة المعنية بالصراع بشكل مباشر. بينما نجد إسرائيل ذات قيم ومكانة عليا في البعدين الاقتصادي والعسكري،ولا تتمتع بنفس القيم في البعد السياسي لتلك المكانة خاصة في محيط الشرق الأوسط، مما يدفعها إلى إتباع سياسات عدوانية لاكتساب النفوذ السياسي المكمل لقوتها العسكرية والاقتصادية.

4-المواقف الدولية:

لقد تأثر الصراع العربي الإسرائيلي بالعديد من المواقف الدولية، لعل من أخطرها الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) وحرب الخليج الثانية الناشئة من غزو العراق للكويت عام1990-1991م، والمواقف الناشئة عن الغزو الأنجلو-

أمريكي للعراق سنة 2003م، والمواجهة المتصاعدة منذ ذلك التاريخ بين الغرب وإيران حول برنامجها النووي، وقد أفادت هذه المواقف الدولية إسرائيل؛ إذ أدت إلى مزيد من الخلل في ميزان القوى الإقليمي لصالحها، وأضعفت النظام العربي بإخراج العراق من معادلة الصراع.

3.3 مرحلة المفاوضات على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي.

1.3.3 المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية:

في مختلف النزاعات والصراعات الدولية، فلا بد من وجود عوامل ومتغيرات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تطورات الصراع، وانتقاله من مرحلة إلى أخرى، حسب ما يراه طرفي الصراع في الاتجاه الذي تحكمه هذه المتغيرات سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، ولا يشذ الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص عن هذه القاعدة، فمنذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي كانت تلك العوامل تؤثر في مسيرة هذا الصراع تصعيداً أو تهدئةً، وحتى الدخول في مفاوضات سلام. وقد ساهمت عدة متغيرات دولية وإقليمية داخلية في دفع أطراف الصراع إلى الانتقال إلى مرحلة تسوية الصراع؛ حيث تمت الدعوة إلى مؤتمر سلام لتلك الأطراف، للشروع بمفاوضات لمحاولة التوصل لاتفاقيات ومعاهدات سلام تنهي هذا الصراع.

أولاً: المتغيرات الدولية

لقد ارتبط مسار الصراع العربي الإسرائيلي بشكل مباشر في ميزان العلاقات الأمريكية – السوفياتية لعقود طويلة؛ إذ وقف كل منهما وراء أحد الطرفين دعماً له بشتى أشكال المساعدات، لذلك كان التركيز واضحاً من جانب الدول العربية على موسكو، وقابله اعتماد مماثل من قبل إسرائيل على واشنطن. وتميزت فترة الحرب الباردة بالتنافس الشديد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وكان الاتحاد السوفياتي يدعم القضايا العربية من خلال بيع الأسلحة لبعض الدول العربية، إضافة لدعم للعرب في المنظمات الدولية، وخاصة مجلس الأمن الدولي، ولكن السياسة السوفياتية بدأت في التحول حول الشرق الأوسط مع مجيء

ميخائيل غورباتشوف للسلطة عام 1985م؛ فقد ركز غورباتشوف على سياسة الانفتاح وإعادة البناء داخل الاتحاد السوفياتي، وتبنى إستراتيجية التعاون مع الولايات المتحدة، بدلاً من المواجهة كما حدث في عهد من سبقه من الزعماء السوفييت (الشرعة، 2002، 12).

وقد شهد النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي تطوراً جديداً في السياسة الخارجية السوفيتية، تمحورت حول رؤية موسكو على الصعيد الدولي، بإجراء الترتيبات لتسوية الصراعات الإقليمية المتفجرة، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن هذه السياسة بدأت بالانحسار والتراجع بفعل الانهيار الذي أصاب الاتحاد السوفياتي؛ نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتوترات الداخلية، والتي ساهمت في اختفائه عن الساحة الدولية، الأمر الذي انعكس بصورة أساسية على قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي السابق إلى تغيير جوهري في هيكل النظام الدولي (شفيق، 1992، 12-13).

وقد أدى خروج الاتحاد السوفياتي من الساحة الدولية إلى عدة نتائج ذكر (حسين، 1993، 20) أبرزها:

1. انتهاء حقبة الحرب الباردة بين القوتين العظميين.
2. انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم.
3. تشكيل نواة جديدة لنظام دولي جديد، أحادي الملامح والتوجهات في حل القضايا الدولية والإقليمية العالقة.

ومع هذا التغير الذي حدث على النظام الدولي، وانفراد الولايات المتحدة بوضع القطب الاستراتيجي للعالم الأوحد، وعلاقتها الخاصة المؤثرة على منطقة الشرق الأوسط، وطبيعة علاقات معظم الدول العربية معها، والقيود التي فرضتها على أدوار القوى الدولية الأخرى، أدى ذلك إلى انفرادها بقيادة عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط.

ثانياً: المتغيرات الإقليمية

منذ أن بدأت مصر بقيادة رئيسها الراحل أنور السادات بالتوجه نحو الاعتماد على الولايات المتحدة كحليف استراتيجي، بدلاً من الاتحاد السوفياتي كنتيجة لأسباب

تتعلق بالملف الاقتصادي المصري، وعدم قدرة الاتحاد السوفياتي نتيجة لأوضاع اقتصادية على تقديم الدعم الكافي لمصر، سواء مادياً أو عسكرياً بشكل يكافئ الدعم الأمريكي لإسرائيل، بدأ توجه مصر نحو الاعتماد على الولايات المتحدة، والتي بدورها استغلت هذه الفرصة بالتعاون مع إسرائيل، في إبرام اتفاقية سلام مع مصر، كان الهدف الاستراتيجي منها هو تحييد أكبر قوة عسكرية عربية عن الصراع العربي- الإسرائيلي.

وأدت الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات 1980-1988م إلى انقسام عربي - عربي، وإلى استنزاف القوة العراقية، وكذلك الإيرانية، وكلتاهما كانت تمثل عامل توازن في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل. وجاءت أزمة الخليج الثانية (دخول القوات العراقية إلى الكويت) والتي أدت إلى هزة عظيمة على مستوى العلاقات العربية العربية، وتسببت في انهيار النظام الإقليمي العربي، وترتب على ذلك تحول جذري في ميزان القوى الإقليمي العربي- الإسرائيلي، فقد تم تدمير القوة العسكرية العراقية، ودخول القوات الأمريكية لمنطقة الخليج، وبناء القواعد العسكرية للإقامة في المنطقة، مما جعل الحليف الاستراتيجي لإسرائيل مقيماً في قواعد في المنطقة العربية، كما أثرت هذه الأزمة أيضاً على الأوضاع الاقتصادية مع طرد العمالة للأردن والسودان واليمن من دول الخليج العربي، حيث رجع للأردن حوالي 350 ألفا من العمالة التي كانت في الكويت وبقية دول الخليج، وأثرت الأزمة أيضاً في انقطاع العلاقات السياسية بين الدول التي أبرمت التحالف، والأخرى المتهمة بأنها ضد التحالف، مع أنه لم يصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية، بل اكتفى بسحب السفراء، مما أثر على الموقف العربي في مواجهة إسرائيل في المحافل الدولية سياسياً، وقطعت المساعدات عن منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وخرجت إسرائيل من حرب الخليج الثانية متفوقة استراتيجياً وعسكرياً واقتصادياً، بعد تدمير الترسانة العراقية وحصار منظمة التحرير الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً من دول الخليج، واتهامها بأنها وقفت مع العراق (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003، 17-18).

وكان لأزمة الخليج الثانية دور في تكريس الهيمنة الإسرائيلية، وتعزيز الثوابت الإسرائيلية في الصراع، مثل رفض التفاوض مع المنظمة، ورفض فكرة المؤتمر الدولي والدولة الفلسطينية، والدفع بفكرة الحكم الذاتي على أساس مشروع السلام الإسرائيلي، ولقد كشفت الأزمة حجم الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي، وظهر بوضوح انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة، وهذا ما انعكس على مسار الصراع العربي الإسرائيلي، فأصبحت الولايات المتحدة تنفرد في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، وقيادة التحركات السياسية لإيجاد تسوية سياسية، وهذا ما ظهر بعد انتهاء الأزمة (المعايطة، 1993، 40).

ونتيجة التوتر الذي حصل في المنطقة بسبب أزمة الخليج الثانية، أصبح الطريق معبداً لإجراء مفاوضات السلام بين الجانب العربي والجانب الإسرائيلي، وما بين إسرائيل وفلسطين تحت الرعاية الأمريكية والسوفيتية، إلى أن تم التوصل إلى عقد مؤتمر السلام الدولي مدريد بين الأطراف المتنازعة، من أجل إيجاد تسوية سلمية في المنطقة (الشوا، 1992، 205).

ثالثاً: المتغيرات الداخلية:

لقد ظهرت عدة متغيرات إضافة للمتغيرات الدولية والإقليمية، دفعت كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين للذهاب إلى مؤتمر مدريد للسلام، والبدء في مفاوضات السلام بين الطرفين.

أ- على الجانب الإسرائيلي

على الرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، ومحاولة فرض الأمر الواقع والتأكيد على سياسة الأمن المطلقة لإسرائيل، إلا أن عدة متغيرات داخلية أكدت للإسرائيليين استحالة تجاهل الحقوق الفلسطينية ومنها: (الشرعة، 2002، 18-22)

1- العامل الديموغرافي، فالنمو السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى تزايد النمو السكاني لعرب 1948 في داخل إسرائيل، أقلق الحكومة الإسرائيلية مقارنة بالنمو السكاني المنخفض نسبياً عند الإسرائيليين، على الرغم من محاولة إسرائيل تعويض قلة النمو السكاني الطبيعي بالهجرة

اليهودية من روسيا والفلاشا من أثيوبيا، إلا أنها هجرة لها حدود معينة تقف عندها.

2- تدهور الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، ولاسيما بعد الهجرة اليهودية من روسيا، وزيادة نسبة البطالة التي وصلت إلى 12,6% خاصة مع تزامنها مع الانتفاضة الفلسطينية عام 1989م.

3- أثرت الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي؛ بسبب عدم انتظام العمالة العربية الفلسطينية في داخل إسرائيل، مما أثر على القطاعات الصناعية والزراعية التي يعمل فيها هؤلاء العرب.

4- انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي التقليدية، القائمة على الحرب الخاطفة، فحرب الخليج الثانية استعمل العراق صواريخ سكاد التي أطلقتها على إسرائيل، والعراق بعيدة جغرافيا عن حدود إسرائيل، وليست دولة جوار جغرافي يهاجمها، وقد أكدت هذه الأزمة لصانع القرار الإسرائيلي، وخاصة المؤسسة العسكرية نهاية الحرب التقليدية، وإن خطر الحرب مع دول الجوار الجغرافي ليس هو الخطر الحقيقي على إسرائيل، بل أن امن إسرائيل معرض للخطر من دول بعيدة عنها عند استعمال الصواريخ البالستية، وأسلحة الدمار الشامل، مما أدى إلى تحول مفهوم الأمن الإسرائيلي والخطر الذي يهدد إسرائيل.

وقد كان لعوامل أخرى تأثير على التوجه الإسرائيلي في توجيهها إلى إدارة الصراع، والدخول في مفاوضات التسوية، منها قناعة صنّاع القرار في إسرائيل، أن الدخول في عملية السلام مع العرب، يمكّن إسرائيل من تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية أكثر فاعلية من استخدام القوة العسكرية في ظل استحالة التوسع الإسرائيلي بناءً على القوة العسكرية، لأسباب إقليمية ودولية، وإن السلام يمكن أن يحقق لإسرائيل قبولا في المنطقة العربية (حيدر، 1994، 31).

ب - على الجانب الفلسطيني:

بعد فك الارتباط بين الأردن وفلسطين، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تحت ضغط دولي وشعبي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكانت المنظمة تسعى إلى

قبولها والاعتراف بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، المهيمنة على النظام العالمي الجديد، والراغبة في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي بما يخدم مصالحها القومية، وكذلك يناسب وضع إسرائيل حليفتها في المنطقة، كان لذلك دور في سعي المنظمة إلى التقرب من الولايات المتحدة وقبول الدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل.كما أن بروز قيادات فلسطينية تقود الانتفاضة في الداخل، وحركات تحمل الكفاح المسلح السياسي، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، مما اثر على القيادات السياسية في الخارج، وأوجد ضغطا على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لإيجاد حلول واقعية للقضية الفلسطينية، أمام الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الشعب الفلسطيني في الداخل، وقد رأت أوساط المنظمة أن عدم تحركها قد يهمشها في المستقبل (الحمد، 1997، 520).

وجاءت أزمة الكويت، وتم طرد الفلسطينيين من الكويت، وفرض الحصار على منظمة التحرير الفلسطينية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي على أثر اتهامها بأنها متحالفة مع الرئيس العراقي، وتؤيد العراق، وقد يكون اتهاما مدروسا ومخططا له من قبل الأوساط الأمريكية، من اجل تهميش المنظمة وإضعافها وعزلها، وضرب العلاقات الفلسطينية – الخليجية، التي كانت تدعم المنظمة ماليا وسياسيا، وخاصة الكويت والسعودية، وكانت معظم المشاريع الخيرية في الضفة الغربية وغزة تتلقى دعما من دول الخليج على المستويين الرسمي والشعبي، وقد أوجدت هذه الظروف الاقتصادية الصعبة رأيا فلسطينيا أكثر قبولا لفكرة المفاوضات مع إسرائيل (الشرعة، 2002، 31).

2.3.3 مؤتمر مدريد:

في أعقاب الانتهاء من أزمة الكويت، أو ما يسمى بحرب الخليج الثانية وما نتج عنها من انشقاق وخلافات بين الدول العربية، التي زادت من تدهور الأوضاع على مستوى العمل العربي المشترك، وزادت مواقفها ضعفا على الساحة الدولية. وكذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، وتغير النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة، والتي رأت أن الظروف الدولية و الإقليمية

مناسبة لوضع ترتيبات جديدة للشرق الوسط، وحل الصراع العربي الإسرائيلي بما يخدم مصالحها القومية ومصالح حليفتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط (دولة إسرائيل)؛ فبدأت الترتيبات الدولية بزعامة الولايات المتحدة لعقد مؤتمر دولي للسلام، لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والقضية الفلسطينية محور هذا الصراع بشكل خاص.

وفي 1991/10/18م وجه كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف الدعوة للأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي، لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده قي مدريد. وقد أكد متبنو المؤتمر على استعدادهما لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة، تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية و بين إسرائيل والفلسطينيين.وتركز على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242-338 وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي، وقد حددت الدعوة الأطراف التي ستوجه إليها الدعوة من غير الدول العربية المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي بشكل مباشر وإسرائيل؛ حيث وجهت الدعوة لكل من الاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأمم المتحدة كمراقب، وبالنسبة للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، فستدور المفاوضات على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي مدة خمسة أعوام (السياسة الدولية، 1992، ص105).

وفي 1991/10/30م انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبحضور أوروبي شكلي، ومشاركة الدول العربية، تمكنت إسرائيل من فرض شروطها على ترتيبات المؤتمر، فقد تم استبعاد مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع تحت الغطاء الأردني ضمن الوفد المشترك، ومن المفارقات هنا أن يكون دور الأمم المتحدة - والتي تمت الدعوة لمؤتمر السلام ارتكازا على القرارات

الصادرة عن أهم مؤسساتها المعنية بالسلام العالمي، وهو مجلس الأمن في قراريه رقم 242، 338 - حيث دعيت كمراقب، وهذا كان من أهم الشروط الإسرائيلية!

وقد بدأت مسيرة التسوية السلمية بعد الانتهاء من الإجراءات الشكلية والاحتفالية في مؤتمر مدريد، حيث بدأت المفاوضات على مختلف المسارات ضمن رؤية وهدف كل طرف. وما يعنينا هنا من خلال هذه الدراسة هو المسار التفاوضي الفلسطيني- الإسرائيلي، فلكل طرف من الطرفين أعلاه هدف ومرجعية للمفاوضات، حيث يرى الطرف الإسرائيلي أن هدف مفاوضات السلام هو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، من خلال عملية تفاوضية مباشرة ذات مرحلتين: مرحلة انتقالية ثم مرحلة الحل النهائي، وذلك استنادا إلى قراري مجلس الأمن (242 و 338) وخطاب الدعوة لمؤتمر السلام، وترفض الاعتراف بمبدأ الأرض مقابل السلام كمرجعية للمفاوضات، مع تمسكها بتفسيرها للقرار 242 وهو الحل الإقليمي (Territorial Comprornise) الذي يعني التنازل عن بعض الأراضي. وأما على الجانب الفلسطيني حيث يقوم الموقف على أساس أن هدف عملية السلام، هو التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، عبر مفاوضات مباشرة تستند إلى قراري مجلس الأمن (242 و 338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، مع تسليم الجانب الفلسطيني بأن جميع الخيارات حول الوضع الدائم ستبقى مفتوحة، ويرجع إصرار الفلسطينيين على إضافة مبدأ الأرض مقابل السلام كمرجعية للمفاوضات، إلى مخاوفهم من غموض شكل التسوية النهائية، نظراً لبقاء كل الخيارات مفتوحة، وبالتالي فإن إضافة هذا المبدأ للمرجعية يشكل ضماناً للفلسطينيين من أن إسرائيل سيكون عليها الانسحاب من الأراضي المحتلة في مرحلة الحل النهائي. (السياسة الدولية، 1993، ص101).

3.3.3 اتفاقية أوسلو:

استمرت الجولات التفاوضية بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي لعدد كبير من الجلسات، لكن كان من الواضح أن هذه المفاوضات ستصل إلى طريق مسدود، وأن شرط إسرائيل بأن يكون الوفد الفلسطيني من الداخل الفلسطيني، وعدم التفاعل

مع منظمة التحرير ورئيسها ياسر عرفات، إلا أن الوفد المفاوض برئاسة حيدر عبد الشافي كان يظهر مدى التزامه بتوجيهات المنظمة ورئيسها، وقد اســتخدم عرفــات الإعلام في إظهار أنه والمنظمة هما مرجعية الوفد الفلسطيني، من خلال ما يظهــره من اجتماعات عبر وسائل الإعلام مع أعــضاء الوفــد الفلــسطيني بــين جــولات التفاوض، ومع التغيير الواضح في المفاوضات ولا يوجد تقدم فعلي، بل أنها أثبتــت إلى أي مدى التباعد والاختلاف بين الطرفين، ثمرة عقود طويلــة مــن الــصراع وتراكمات الأحداث الدولية والإقليمية. كان لابد من فتح قنوات أخرى للاتصال بــين الفلسطينيين والإسرائيليين، كانت قد بدأت في فترات سابقة بــشكل أكــاديمي بــين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية، للبحث في صيغ توافق بين الطرفين وصــولاً إلــى حل، فكانت المفاوضات السرية في أوسلو مع استمرار المفاوضات للوفد الرســمي في واشنطن، والذي وصلته تعليمات من المنظمة بزيادة التــشدد فــي المفاوضــات (عباس، 2000، 88-89).

ويرى يوهان هولست رئيس الفريق النرويجي الذي تــابع المفاوضــات، أن أبرز العوامل التي دفعت الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى الدخول في مفاوضات مباشرة وإن كانت سرية، أن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هما يعتبران فــي صفوف المعتدلين، وقوى التحديث والعلمانية، فبالنسبة للمنظمة فإن الانتفاضــة قــد تخرج عن السيطرة، ويسيطر عليها المتشددون، وتخلق قيــادة بديلــة عــنهم فــي فلسطين، وهي تقارب وجهة النظر الإسرائيلية التي ترى أن التعامل مع المنظمة وما يسمى قوى الاعتدال الفلسطينية أفضل من قوى التطرف كما تسميها إسرائيل، وتبين للقادة الإسرائيليين أنه من الأفضل التعامل المباشر مع المنظمة، وتخلوا عن فكرة أن تسفر المفاوضات الجارية بعد مؤتمر مدريد خلق قيادة واقعية وبديلة في الأراضــي المحتلة، كما أن التفاوض المباشر بين الطرفين يكون ملزم لها أكثر من الدور الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة في تقريب وجهات النظر، والتفاوض مع الطرفين بعــد كل جولة من جولات المفاوضات الثنائية بين الطرفين (شلبي، 1994، 158-159).

وقد كانت الرؤية الإسرائيلية واضحة لتلك المفاوضات وأهدافها، فهي تسعى إلى إيجاد سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع، تتحمل مسؤولية فرض الأمــن وإدارة

شؤون الفلسطينيين تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، لكنها ترفع عن كاهلها أخطار وتكاليف المواجهة المباشرة مع السكان من الفلسطينيين، كذلك اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية المفاوضات السرية مع إسرائيل نوعاً من صراع البقاء على المسرح السياسي، في ظل ظروف اقتصادية صعبة وحصار سياسي واقتصادي من بعض الدول العربية والولايات المتحدة، مع التعثر الواضح في المفاوضات بعد مؤتمر مدريد، وقد رفضت إسرائيل منذ البداية التسوية السياسية القائمة على أساس فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وحددت إسرائيل أهدافها من وراء مفاوضاتها مع الفلسطينيين وفقاً لصيغة مدريد، بمنح الفلسطينيين سلطة الحكم الذاتي المحدود والمستند إلى قيام الفلسطينيين بإدارة شؤونهم الخاصة، من خلال هيئة منتخبة لهم، على أن تقوم إسرائيل بإدارة شؤون المستوطنين الإسرائيليين، وبالتالي تكون مسؤولة عن الأمن والعلاقات الخارجية. (العاص، 1994، 200)

وقد بذلت الحكومة النرويجية جهودا جبارة في جمع الطرفين، وتوفير الأجواء المناسبة، وإبقاء المفاوضات بسرية تامة، وتم تشكيل فريق متخصص لهذه الغاية على خبرة تامة في الشؤون الفلسطينية الإسرائيلية، حيث كان أهم شرط للنرويجيين لإقامة قنواتهم السرية، يتمثل في رغبة الفلسطينيين والإسرائيليين في القدوم إلى المباحثات بنوايا طيبة، وقد بذلت جهود كبيرة لبناء الثقة بين الوفدين الفلسطيني برئاسة احمد قريع عضو منظمة التحرير (مصرفي) والعقل المالي وراء منظمة التحرير الفلسطينية، والإسرائيلي بقيادة واري سافير المدير العام بوزارة الخارجية مفاوض مدرب ومثقف...(كوربن، 1994، 32).

وقد نتج عن تلك المفاوضات والتي استمرت ما يقارب تسعة أشهر توقيع "إعلان المبادئ:" بين منظمة التحرير وإسرائيل في 13أيلول 1993م، وهو ما عرف بـ "إعلان مبادئ أوسلو " وقد تم في هذا الاتفاق إعلان اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا للشعب الفلسطيني، واعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود كما نصت مبادئ الإعلان على نبذ منظمة التحرير لما يسمى بالعنف والإرهاب، وهو التعبير الذي تطلقه إسرائيل عادة على المقاومة الفلسطينية المسلحة،

وإلغاء الفقرات المعادية لإسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني(الـشرعة، 2002، 34).

ويعدُّ اتفاق أوسلو من أهم الأحداث في تاريخ ومسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يتم توقيعه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويتم بموجبه تسوية سلمية بين الطرفين، وهو يعكس مدى تأثير التغيرات الدولية والإقليمية، وكذلك حجم التراجع في تطلعات منظمة التحرير الفلسطينية – الممثل عن الشعب الفلسطيني- ومدى التراجع في مشروع تحرير فلسطين، كما افقد هذا الاتفاق القدرة على العمل العربي المشترك، واثر على المسار التفاوضي على المسارات الأخرى، حيث كرّس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية، ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، كما أن جميع الاتفاقيات اللاحقة بين الطرفين وقعت بناءً على هذا الاتفاق.ومن أبرز الأسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لعقد هذا الاتفاق ما يلي:(الحمد، 1997، 491)

1-خوف المنظمة من دخول إسرائيل في مفاوضات الأمر الواقع مع قيادة حماس من خلال التسريبات الإسرائيلية والصحافة الغربية.
2-العزلة السياسية بعد أزمة الكويت؛ بسبب موقف المنظمة في تأييدها للعراق، وما نتج عن ذلك من حصار اقتصادي وسياسي من الولايات المتحدة ودول الخليج ووقف الدعم المالي عنها.
3-التغيير الذي بدا واضحا على الرأي العام الفلسطيني لإيجاد حل سياسي بعد طرد الفلسطينيين من دول الخليج.
4- خوف منظمة التحرير من أن تقوم بعض الدول العربية بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتبقى هي وحيدة على الساحة.

1.3.3.3 أبرز نقاط اتفاق أوسلو (مجلة الدراسات الفلسطينية، وثائق مفاوضات السلام،1994م)

1- إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.

2-تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

3-خلال شهرين من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب "إسرائيل" من غزة وأريحا، تشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

4- بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجرى انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.

5- يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا "الإسرائيليين" في تلك الأرضي.

6- "الإسرائيل" حق النقض "الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.

7- ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

8- يمتد الحكم تدريجياً من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.

9- وقد أكد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية "للإرهاب" و"العنف"، والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي.

2.3.3.3 الايجابيات والسلبيات في اتفاق أوسلو:

اختلفت الآراء وردود الأفعال على اتفاقية أوسلو؛ فقد تلقى الاتفاق هجوما شديدا من مختلف الأطراف العربية والإسرائيلية على حد سواء، فواقع الأمر هو أن اتفاق

أوسلو نتيجة حتمية للأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية التي عقدت المفاوضات وأبرمت الاتفاقيات في ظلها، وكذلك هي التي دفعت بالدول العربية و منظمة التحرير الفلسطينية إلى القبول بالتفاوض على أسس مؤتمر مدريد وشروطه، وكان من بين تلك الأسس والشروط أن يجري التفاوض للتوصل إلى تسوية القضية الفلسطينية على مراحل، وأن تجري مفاوضات المرحلة الأولى للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، أما التسوية النهائية، فتعقد مفاوضاتها على أساس قرار مجلس الأمن رقم242 كما تبين سابقا في نص خطاب الدعوة التي وجهها راعيا مؤتمر مدريد للسلام، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وقد وجهت لهذه الاتفاقية العديد من الانتقادات.

أولا: الانتقادات الموجهة لاتفاقية أوسلو:

1- اتسمت العديد من بنود الاتفاقية بالغموض وترك التفصيلات لمفاوضات مستقبلية، مما أعطى لإسرائيل الفرصة في فرض شروطها، وطريقة تفسيرها لبنود الاتفاقية، كما حدث في تفسيرها قرار مجلس الأمن رقم (242)، واعتماد تفسير الانسحاب من أراضٍ محتلة، فإسرائيل وكونها الطرف الأقوى في المعادلة، تستطيع أن تمارس سلطتها وتفوقها في تجيير نصوص الاتفاقية بما يتلاءم مع مصالحها وتطلعاتها وما يخدمها، وتعطيل أي جانب في صالح الفلسطينيين.

2- لا نجد في الاتفاقية ما يشير أن تكون الأمم المتحدة هي المرجعية لتنفيذ بنود الاتفاقية، وترك الأمر للولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة ذلك، وما يترتب عليه من إعادة للتفاوض مع إسرائيل على كل نقطة؛ فبذلك تحقق مكاسب على حساب الفلسطينيين والعرب، كما تحصل على المساعدات الأمريكية التي تقدمها الولايات المتحدة لها مع تنفيذ أي بند من الاتفاقية.

3- بقاء الاحتلال الإسرائيلي والسيادة الإسرائيلية على فلسطين كلها، بما في ذلك قطاع غزة وأريحا، إما الانسحاب من القطاع وأريحا وإقامة نوع من الحكم الذاتي الانتقالي فهو انسحاب الجيش من المناطق الآهلة بالسكان حيث الانتفاضة والمقاومة، وتسليم الأمن فيها للشرطة الفلسطينية، وبهذا إعفاء الاحتلال من

الاصطدام بالفلسطينيين، مع بقائه مسيطرا على الوضع عموما، وأعطي الجيش الإسرائيلي حق العودة إلى احتلال كل منطقة سكانية تحت الحكم الذاتي؛ إذا فشل الأخير في المحافظة على أمن الاحتلال الإسرائيلي فيها، أما تسليم إدارة الحكم الذاتي شؤون التعليم والصحة والبلديات والسياحة، فهو إعفاء الاحتلال من الإنفاق على تلك المجالات التي هي الجانب السلبي بالنسبة إلى كل احتلال. (شفيق، 1994، 12)

4- زاد الاتفاق من حدة الانقسام بين الفلسطينيين، ووضعهم في مواجهة بعضهم بعضا على أساس من التوزيع الجغرافي، بعد أن تم التنازل لإسرائيل عن الشعب الفلسطيني في مناطق 1948م باعتبارهم "عرب إسرائيل"، وأسقط الحقوق الوطنية الثابتة في العودة للاجئين من هذه المناطق، وعطّل عودة نازحي 1967م، ووافق على بعثرة شعب الضفة والقطاع في كانتونات، وسلم بفصل قضية القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية، مما سهل على الإسرائيليين أمر تدويلها، وأعطى الشرعية لوجود المستوطنات. (ياسين، 1995، 56)

5- لقد حقق الاتفاق 1993م لإسرائيل ما كانت تبحث عنه من إعطائها الشرعية والاعتراف من خصمها المباشر، واعتبرت إسرائيل أن التوقيع على هذا الاتفاق يعتبر يوما فاصلا في تاريخها، وكانت الأهمية المعنوية لا تقدر بثمن، فالغزو يستطيع أن يعطي للقوي فرصة يفرض فيها على الضعيف ما يشاء، لكن الشرعية تظل مع الضعيف طالما ظل متمسكا بحقه، حتى وإن كان الحق مسلوبا، وكانت السيادة منتهكة، لكن حين تعترف الضحية ويضع توقيعه بالقبول، فان الأمر لا يصبح مسألة قوة، وإنما يصبح مسألة اتفاق، وهذا يستكمل له قيمة المعنوية والشرعية، وهذا ما عبّر عنه "يوسي ساريد" وزير البيئة الإسرائيلي في مقال صحفي حيث قال:"أن إسرائيل اليوم خلقت من جديد، فمنذ إنشائها لم تكن الدولة شرعية في المنطقة التي قامت فيها وقد ظلت طول الحقب الماضية قادرة على أن تغزو تقمع وتنتصر ولكن بلا شرعية.واليوم 13سبتمبر 1993م، اكتسب إسرائيل شرعية الاعتراف بها"(هيكل، 2002، 328).

6- نلاحظ أن الاتفاق لم يتعرض لأخطر القضايا، حيث تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية، ومع تعهد منظمة التحرير بعدم اللجوء للقوة إطلاقا، فقد أصبح الأمر مرتبطا بالمفاوضات التي تملك فيها إسرائيل جميع المقومات لوضع حل –إن تم- بما يتناسب مع تطلعاتها ومصالحها بحكم ميزان القوى، ومرجعية المفاوضات وأهم هذه القضايا 1- مستقبل مدينة القدس 2- اللاجئين الفلسطينيين 3-المستوطنات التي تتوزع على مختلف مناطق الضفة والقطاع.

7- لقد أعطى الاتفاق لمختلف دول العالم التي لم تقم علاقات مباشرة مع إسرائيل، ومن بينها الدول العربية، إعطاؤها المبرر لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وقد أدّى ذلك إلى فك العزلة عن إسرائيل، والتي كانت تمثل لها مشكلة وعائقا كبيرا نحو تطلعاتها أن تكون عضو فعّال ومقبول في المجتمع الدولي.

ثانيا: الايجابيات في اتفاق أوسلو

مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الدولية والإقليمية والمحلية، التي وقعت الاتفاقية في ظلها، ومع التسليم بان مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل موازين القوى بينهما، لا بد أن ينتج اتفاق كاتفاق أوسلو، والذي يعتبر من وجهة نظر من تبنوا هذا الاتفاق - منظمة التحرير الفلسطينية والدول المؤيدة - والتي تبحث عن حل ونهاية القضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، فهذا أفضل ما يمكن الوصول إليه حاليا، ويمكن البناء عليه لاحقا من اجل تحصيل باقي حقوق الشعب الفلسطيني، لكن حتى وجهة النظر هذه تتجاهل أن بنود الاتفاق صيغة بما تريده إسرائيل وتؤيده، وحتى التغيرات اللاحقة والتي تبنى عليها مراحل تنفيذ هذا الاتفاق ستخضع للتفسيرات الإسرائيلية، والتي تغير أي بند في الاتفاق بما يتلاءم مع مصلحتها وتعطل ما قد يعطي للفلسطينيين أي تفوق نسبي على مسرح الإحداث.

ومع التسليم بذلك فان الاتفاق لا يخلو من الايجابيات التي تحققت لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، ومكاسب يمكن أن يبنى عليها لتحقيق المزيد من استرجاع للحقوق وتاليا ابرز هذه المكاسب: (شاش، 2001، 57-58)

1- حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على اعتراف إسرائيل بها ممثلا للشعب الفلسطيني، وطرفا في عملية السلام، وأصبح لها موضع قدم في الأراضي المحتلة تقيم عليه سلطتها الوطنية. وحققت الاتفاقات اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية بعد أن كانت لا تعترف حتى بوجوده كشعب، وجعلت له كيانا سياسيا قائما بذاته يشارك الدولة العبرية في أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني.

2- لم تعد النظرة الإسرائيلية للحكم الذاتي الفلسطيني على أنه نظام متعلق بالسكان وليس بالأرض وله طبيعة إدارية بحتة، كما كانت تراه سابقا، بل جعلت منه الاتفاقات نظام حكم ذا طابع إقليمي، شمل فيه السلطة الفلسطينية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتمارس بعض الصلاحيات في المجال الدولي حينما تعقد بعض الاتفاقات، وتستقبل عددا من البعثات التمثيلية.

3- كما أن الاتفاقات تحقق انحسار الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث تنسحب القوات الإسرائيلية من معظم قطاع غزة (حوالي 60%) ويعاد انتشارها خارج المدن الكبرى، ثم على مراحل من بقية الضفة الغربية خارج المناطق السكنية.

4- على الرغم من أن الاتفاقات قد أجلت المشاكل الكبرى، ومنها القدس والمستوطنات واللاجئون، إلى مرحلة مفاوضات الوضع الدائم، فإنها ربطت بين المرحلة الانتقالية وبين المرحلة التي يجري التفاوض فيها على أساس القرارين 242 و338.

3.3.3.3 ردود الأفعال على اتفاق أوسلو:

اختلفت مواقف الدول العربية عند الإعلان عن التوصل إلى الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإن كانت جميعها أبدت تحفظاتها حول الاتفاق، وما هو حجم التنازلات التي قدمها الجانب الفلسطيني لعقد مثل هذا الاتفاق، فقد كانت مواقف دول الخليج، وخاصة السعودية متأثرة بتوابع موقف منظمة التحرير من أزمة الخليج، والتي سعى رئيس منظمة التحرير السيد ياسر عرفات لكسب دعمها لهذا الاتفاق، وإن كان متأكدا أنه بجهوده الشخصية لن يحصل على هذا الدعم، ما لم يكن

هناك ضغوطا أمريكية. فقد نظرت الدول العربية لهذا الاتفاق، وخاصة كل من مصر وسوريا والأردن، وغالبية الدول العربية، نظرة متحفظة، بل حتى عدائية على الرغم من التأييد الظاهري الذي استقبل به الاتفاق عربيا، وقد اعتبرت الدول العربية الاتفاق وبحق خطر على الأمن القومي والاقتصادي والسياسي لدول الطوق، ومن ثم لبقية الدول العربية (شفيق، 1994، ص37).

والتباين والاختلاف حول الاتفاق لا يلغي حقيقة انه يوازي من حيث آثاره ونتائجه المباشرة، واللاحقة للصراع الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي، تلك التي تركها وعد بلفور عام 1917م، وحرب 1948م، وإعلان قيام دولة إسرائيل، وحرب 1967م، ولأنه من هذا الحجم والنوع فالتباين والاختلاف في صفوف الشعب الفلسطيني أمر طبيعي وظاهرة صحية تماما، ولا يمكن مطالبة الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها، بالإجماع على تأييد الاتفاق...ولقد وضع اتفاق أوسلو الشعب الفلسطيني والإسرائيلي وجميع القوى الدولية والإقليمية،أمام الأمر الواقع،وفي حينه سارعت الإدارة الأمريكية إلى تصويره على أنه اتفاق سلام شامل وكامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودفعت الإعلام العالمي للتعامل معه على هذا الأساس،إلا أن ذلك لم يغير المواقف والقناعات الفلسطينية، ولم يبدل مواقفهم الحذرة والمنتظرة، وبقي التعامل الفلسطيني الرسمي والشعبي يقوم على أساس أن الاتفاق خطوة نوعية جديدة في العلاقات مع إسرائيل، وهذه الخطوة والخطوات مطروحة على الاختبار العملي الملموس (نوفل، 1995، 159-160).

رد الفعل الأردني:

لقد كان الموقف الأردني ينطلق من قناعة أن أي اتفاق فلسطيني - إسرائيلي، لا بد وأن يكون له تأثير على مصالح الأردن، وبالتالي يجب أن يكون هناك تنسيق بين الفلسطينيين والأردنيين، وهذا ما تقتضيه العلاقة بينهما، والتداخل في مختلف النواحي ديموغرافيا وسياسيا واقتصاديا.

كان رأي الملك الحسين بن طلال أن اتفاق أوسلو قد وقع من الجانب الفلسطيني باعتباره جزءا من الوفد الأردني المقبول رسميا في مدريد، والمعترف به على هذا النحو في واشنطن، وبناء على ذلك فيجب أن يستشار الأردن قبل أن يقوم

الفلسطينيون بالتوقيع على الاتفاق، وقد قال الملك: " إذا ظنوا أنهم أحرار في أن يوقعوا كما يشاءون دون استشارة احد فهذا حقهم، لكن ليس من حقهم أن يوقعوا باسمنا على ما قد لا نكون مستعدين للرضا به". وعلى الرغم من أن الأردنيين قد استخدموا كافة الوسائل المتاحة لإقناع ياسر عرفات بضرورة التنسيق بين الأردن والمنظمة، إلا أنه كانت لديهم قناعة بأن الفلسطينيين يخفون عنهم كثيرا مما هم مقدمون عليه. وكانت الرؤية الأردنية بان المملكة قدمت للفلسطينيين كل شيء ابتداء من فرص التعليم، والعمل، إلى جوازات السفر، وحماية دولية يستندون إليها، وتعاملوا مع الفلسطينيين طوال الوقت كمواطنين وليس لاجئين وتحمل الأردنيون عبء القضية الفلسطينية وهو ثقيل بالنسبة لبلد في حجم الأردن وموارده. ولذلك كان من المنطق أن يكون هناك تنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن قبل التوقيع الاتفاق (هيكل، 2002، 306-307).

خلال أقل من أسبوعين خفت حدة الانتقادات لهذا الاتفاق نتيجة للضغوط الدولية خاصة الأمريكية، وسياسة الأمر الواقع الذي وجد الأردنيون أنفسهم أمامه، فقد أعلن الملك حسين اتخاذ موقف داعم للاتفاق، وأعلن عن استعداد الأردن لمساعدة منظمة التحرير الفلسطينية في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية التي ستقوم في غزة وأريحا، وعن ترحيب الأردن برفع مستوى التنسيق مع قيادة المنظمة في المفاوضات، وفي تنظيم العلاقات على أسس قوية وثابتة. وعلى الرغم من تأييد الاتفاق إلا أن العلاقة بين منظمة التحرير والأردن لم تعد كما كانت قبل الاتفاق، علماً أنها لم تكن صافية على الإطلاق، وكان الشك في النوايا هو سيد العلاقة بينهم، وكثيراً ما تخللها توترات حادة، فرغم قرارات المجلس الوطني الفلسطيني حول الكونفدرالية مع الأردن، ورغم إقدام الأردن على فك الارتباط مع الضفة الغربية، إلا أن هاجس الوطن البديل بقي عند كثير من الأردنيين، وبقي يقابله هاجس الضم والإلحاق ومصادرة التمثيل المستقل عند ياسر عرفات، وكثير من القيادات الفلسطينية، وهذا أبقى العلاقة قائمة على الشك والريبة بين الطرفين (نوفل، 1995، 168).

وقد أكدت هذه الاتفاقية للقيادة الأردنية، أن ما تبحث عنه مـن تنـسيق مـع منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرتها قمة الربـاط 1974م، الممثـل الـشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقِبل بذلك الأردن تحت الضغوط العربية، ماضيةً فـي مفاوضات السلام وعقد الاتفاقيات مع إسرائيل بشكل منفرد، وفـي ظـل اخـتلال موازين القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن هذه الاتفاقيات ستكون فـي صالح إسرائيل وعلى حساب الشعب الفلسطيني، ومن أقدم على التنازل عن الحقوق الفلسطينية الثابتة أو أجل التفاوض عليها لمراحل لاحقة، وأعطى لإسرائيل ما تبحث عنه وهو الشرعية، وفك العزلة الدولية عنها، فأن التـضحية بمـصالح الأردن لـن تكون أولوية بالنسبة لمنظمة التحرير، وهذا ما دفع صانع القرار الأردني إلى تسريع المفاوضات على المسار الأردني – الإسرائيلي، للحفاظ على المصالح العليا للدولـة الأردنية، إلى أن تم التوصل لمعاهدة سلام بين الطرفين الأردني والإسـرائيلي فـي اتفاقية وادي عربة عام 1994م.

4.3.3 المفاوضات بعد أوسلو:

بعد أن تم التوقيع على اتفاق أوسلو، بما له وعليه، جاء ما كان الكل يتوقعـه حتى الفلسطينيين أنفسهم الذين وقعوا على الاتفاق (منظمة التحريـر الفلـسطينية)، فبدأت مفاوضات على ما تم الاتفاق عليه في أوسلو، كانت هذه المفاوضات تخـضع للتعنت الإسرائيلي والضعف الفلسطيني في الموقف والدعم؛ حيث أن اتفاق أوسـلو الذي وقع بدون أن تكون له مرجعية قانونية تلزم الطـرفين بالتنفيـذ، مثـل الأمـم المتحدة، وإنما ترك الأمر للولايات المتحدة الأمريكية كراعية للسلام، والـذي كـان دورها هو التفاوض مع الطرفين، لإقناعهم على تنفيذ الاتفاق، فنجد أن دورها كـان يتكيف مع الطلبات والتوجه الإسرائيلي وتحول الـضغوط وثقلهـا علـى الطـرف الأضعف وهم الفلسطينيين، فبدأت مفاوضات واتفاقيات هي إجرائية وتنفيذية لاتفـاق أوسلو.

1.4.3.3 اتفاق طابا(أوسلو2)1995م:

كانت المرحلة الأولى من اتفاق أوسلو تقتضي أن ينسحب الجيش الإسرائيلي من مناطق غزة وأريحا، إلا أن المدة المحددة في تفصيلات المرحلة الأولى (غزة-أريحا) انقضت ولم تنسحب القوات الإسرائيلية من المناطق المتفق عليها، فتم عقد اتفاق القاهرة، الذي فصّل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا، والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك، وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في 18/أيار/1994م، حيث أدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في 1994/7/5م (صالح، 2002، ص230).

حسب اتفاق أوسلو كان من المفترض أن تمضي ستة أشهر تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني، لكنها امتدت عاما ونصف؛ بسبب سعي إسرائيل لفرض شروطها وتفسيراتها الخاصة، حيث ربطت إمكانية التقدم في المفاوضات بمدى تمكن السلطة الفلسطينية من تحقيق الأمن لإسرائيل، وقد تحقق المطلب الإسرائيلي، والهدف الاستراتيجي من ذلك، وهو حفظ الأمن داخل المدن الفلسطينية، حيث أوكلت هذه المهمة للفلسطينيين، وما يترتب على ذلك من زيادة الانشقاق في الصف والوحدة الفلسطينية، وبدأت مرحلة المواجهة بين مؤيدي حركة فتح والفصائل الفلسطينية الأخرى، وأبرزها حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي. وقد تضمن الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ)(ب)(ج)، حيث تكون المناطق (أ)هي المدن، وتكون تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، ويكون الإشراف الأمني والإداري عليها فلسطينيا ومساحتها لا تتجاوز 3% من مساحة الضفة الغربية، وتم استثناء مدينة الخليل منها.المناطق (ب) هي مناطق القرى والريف الفلسطيني، وتشكل ما مساحته 25% من مساحة الضفة الغربية، وتكون تحت سيادة فلسطينية، ومسؤولية الأمن لإسرائيل، بالاشتراك مع السلطة الفلسطينية، وتكون الإدارة للفلسطينيين، أما المناطق(ج)منطقة تحت السيادة الإسرائيلية والأمن الإسرائيلي، ويكون الإشراف عليها إداريا وأمنيا لإسرائيل، وهي تشكل 70% من مساحة الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها (الحمد، 1996، 43-44).

على الرغم من انسحاب إسرائيل من المناطق المتفق عليهـــا، (أ)(ب)(ج)، إلا إنها فرضت أن يكون لها حق التدخل في تلك المناطق وخاصة (أ) التي تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، تحت شعار الأمن، وتلاحق المطلوبين فيها وتقـــوم بالاغتيـــالات السياسية، وإذا كانت قد طرحت في الاتفاق الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن 242، 338، إلا إن إسرائيل لا تعني في نظرها الانسحاب الكامل، رغم شـــعارات الأرض مقابل السلام، التي حولها حزب الليكود بزعامة نتنياهو – والـــذي كـــان معارضـــا لاتفاق أوسلو، ويعتقد أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي!- إلى شـــعار "الـــسلام مقابل السلام "(عثمان، 1995، 55).

وقد كان لدخول القوات الإسرائيلية داخل المدن الفلسطينية، وقتل الناشـــطين الفلسطينيين، وخاصة من فصائل حماس وغيرها، يعدّ من أبرز العوامل التي لتزايد الانشقاق بين الفلسطينيين، حيث بدأت الاتهامات لأجهزة السلطة الفلسطينية الأمنيـــة، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وتزويدها بالمعلومات لملاحقة الناشـــطين الفلسطينيين، وفي عام 1996م تم إجراء انتخابات المجلس التشريعي لمناطق الحكـــم الذاتي، وفازت بها حركة فتح ومؤيدوها، بأكثر من ثلاثة أرباع المقاعد، بعد مقاطعة حركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية لهذه الانتخابات، كما تم انتخاب ياسر عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية بأغلبية ساحقة (صالح، 2002، 237).

2.4.3.3 اتفاق واي ريفر بلانتيشن/اكتوبر1998م:

من الواضح أن إسرائيل تنظر إلى المفاوضات أنها تكتيك سياســـي، ولـــيس إستراتيجية، تتبعها للوصول إلى حل نهائي فهي لا تقبل بتنفيذ إلا ما يتماشـــى مـــع مصالحها، ويخضع لتفسيراتها الخاصة، لكل بند من بنود الاتفاقيات التي يتم توقيعها، فتماطل في تنفيذ ما يتعلق بتعهدات، أو حتى تخرجه من مضمونه، وتتحايـــل علـــى ذلك حتى في شكل العبارات التي تم كتابتها في الاتفاقيات، بينمـــا نجـــدها تطالـــب الفلسطينيين بالتنفيذ الكامل لكل ما تم التوقيع عليها، وهو ضمنيا سيكون في صـــالح إسرائيل التي تملي شروطها عند التوقيع أصلا.

ومع وصول نتنياهو زعيم حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل، في مايو عام 1996م، والذي يعتبر أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما يستحقون، تعامل مع السلطة بأقصى درجات التشدد والتعنت، واجبر السلطة على تقديم تنازلات فيما يتعلق بمدينة الخليل، حيث تم تقسيم المدينة إلى قسمين: يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع في وسط المدينة، وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن (400)يهودي المقيمين في وسط المدينة، وبشكل يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل؛ مما جعل حياة سكان المدينة جحيما لا يطاق (صالح، 2002، 247).

وقد نشط نتنياهو في مجال توسيع المستوطنات، والاستيلاء على الأراضي، وتهويد القدس، ورفض تطبيق الاتفاقيات أو التعاون مع السلطة ما لم تثبت فاعليتها بنسبة 100% في مكافحة المعارضة الفلسطينية (يسميها الإرهاب)، وخصوصا حماس والجهاد الإسلامي وما لم تقدم أقصى درجات التعاون مع إسرائيل.وقد تعثرت إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي مرة أخرى نتيجة للتشدد الإسرائيلي، واضطر عرفات في 5/مايو/1998م أن يقبل أخيرا عرضا أمريكيا، كان قد رفضه مرارا، حيث كان يطالب بالانسحاب من 31%من مساحة الضفة، وقبل بانسحاب إسرائيل من 13% من الضفة الغربية، غير أن نتنياهو لم يوافق على هذا العرض، إلا بعد أن وافق عرفات على أن يكون هناك 3% من هذه المساحة على شكل محمية طبيعية، وفي 23/أكتوبر /1998م، وقع الطرفان اتفاقية واي ريفر بلانيشن، التي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من 13% من أراضي الضفة، كما تضمنت إطلاق سراح بضعة مئات من اصل 3000 معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل قطار غزة، والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع، وفي 16تشرين ثاني /1998م طمأن نتنياهو مجلس وزراءه أنه حتى بعد تنفيذ اتفاقية واي ريفر، فأن الإسرائيليين سيظلون محتفظين بالسيطرة الأمنية على 82% من الضفة والقطاع، وفي 20تشرين ثاني /1998م انسحبت إسرائيل من 24 بلدة وقرية شمال الضفة (الفرا، 2001، 141-156).

وقد اتخذ اتفاق واي ريفر شكلا أمنيا، أكثر حزما وتشددا؛ إذ كان شرط تنفيذ ما سبق، أن يصعّد الطرف الفلسطيني جهوده ضد ما اسماهم "الإرهابيين" أي المعارضة الفلسطينية، ويصادر الأسلحة بناء على خطة أمنية مجدولة تحت إشراف وكالة المخابرات الأمريكية CIA وإزالة كل ما يعادي إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني، وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي18% من الضفة من مناطق (أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على 22% من مناطق(ب)، ويكون ضمنها المحمية الطبيعية 3% وفي 4 /أيلول /1999م وقّع باراك (رئيس الوزراء الإسرائيلي) وعرفات النسخة المعدّلة من اتفاقية واي ريفر، بحضور الرئيس المصري والعاهل الأردني، وذلك في شرم الشيخ، وهي تتعلق بموضوع إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقا، وماطلت إسرائيل في تنفيذه، كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول /2000، مع أنه ينتهي حسب اتفاق أوسلو في أيار/1999م (صالح، 2002: 257).

علما أن بارك، والذي تفاءل كثيرون بفوزه في الانتخابات الإسرائيلية، بزعامة حزب العمل، وعلى اعتبار أن حزب العمل ميّال للتسوية السلمية، إلا أنه سرعان ما تبدد هذا التفاؤل، واخذ يزول تدريجيا حينما بقي باراك متمسكا بلاءاته الأربع التي كان يطرحها أثناء الانتخابات، وهي لا عودة إلى حدود عام 1967م، لا وجود لجيش أجنبي غرب نهر الأردن، لا تنازل عن المستوطنات، وإنما يجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، لا تنازل عن القدس، وإنما تبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية (الفرا، 2001، 185).

3.4.3.3 مؤتمر كامب ديفيد /تموز 2000م:

على الرغم من انسحاب إسرائيل من بعض المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، ومحاولة بناء البنية التحتية، فإنه ومنذ أسلو الأولى والسلطة الوطنية الفلسطينية توقع اتفاقا تلو الآخر لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، مثل الاتفاق الأمني بشأن مفاوضات الحكم الذاتي في القاهرة 1994/3/21م، واتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة 1994/5/4م،

والاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في واشنطن 1995/9/28م، وأسفرت حتى مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية 1998/10/23م، وهي تواجه صعوبات في تحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع (الشرعة، 2002، 38).

تزايد الإحباط على الساحة الفلسطينية من التعثر الواضح في مسيرة التسوية، وكان الوضع المعيشي للفلسطينيين يثير قلق السلطة الفلسطينية، ومدى الصعوبات التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي، ويتحمل نتيجتها السلطة الفلسطينية؛ لذلك كانت السلطة بأمس الحاجة إلى تحقيق مكاسب من مسيرة التسوية، فيما يتعلق بالحلول النهائية، وتحقيق حلم إقامة الدولة الفلسطينية، ومع تواصل حدة الانتقادات للسلطة الفلسطينية بسبب أدائها في المفاوضات السابقة، فقد بدأت بوادر تفجر انتفاضة فلسطينية؛ نتيجة الإحباط الذي يعيشه الفلسطينيون، هذا الوضع يضاف إليه خشية إسرائيل من قيام الفلسطينيين بإعلان دولتهم، والتي يشكل إعلانها قلقا لإسرائيل، في حال حصلت على الاعتراف الدولي، فإن إسرائيل ستواجه وضعا حرجا وحساسا، فهذه الدولة ستطالب إسرائيل بالانسحاب من أراضيها التي خصصتها لها الأمم المتحدة في قرار التقسيم، والذي منح إسرائيل الشرعية في إقامة دولتهم عام1948م، وما يثيره إعلان الدولة من أمل في نفوس الفلسطينيين ومشاعرهم اتجاه هذه الدولة والتي ستشكل بذلك خطرا على إسرائيل؛ لذلك كان هناك توجه أمريكي وبالطبع إسرائيلي، لاستئناف المفاوضات وتفادي المخاطر التي يشكلها تأخر مناقشة مواضيع الحل النهائي وهي القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والدولة الفلسطينية، والحدود.

وفي 2000/7/10م عقد مؤتمر كامب ديفيد برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وبحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل أيهود باراك لكسر الجمود في المسيرة السلمية وبخاصة مفاوضات الوضع النهائي، وكانت قضية القدس وقضية اللاجئين أهم القضايا المطروحة في هذا المؤتمر (الفرا، 2001، ص283).

كان موضوع القدس هو العقبة الرئيسة التي واجهت المؤتمر، والتي أدت إلى فشله كما بقيت معضلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة دون حل. وكان

موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هما النقطتان الأكثر حساسية؛ إذ أصر الإسرائيليون على القدس عاصمة موحدة لهم وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى، الذي يسمونه جبل المعبد الهيكل ويحلمون بإنشاء الهيكل اليهودي الثالث عليه، فكانت هناك اقتراحات بأن تكون هناك سيادة يهودية على الأرض تحت المسجد الأقصى، أو حتى ببناء المعبد اليهودي على أعمدة عالية فوقه. وقد أصرت السلطة الفلسطينية على موقفها من السيادة على القدس الشرقية، وأبدت موافقتها على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين، واستعدت للاستجابة للمتطلبات الأمنية بشأنها، وقد جرت محاولات لإنقاذ الموقف باقتراح تأجيل موضوع القدس مدة سنتين أخريين، غير أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أصر على موقفه بإسناد عربي وقد صرح بأن"القدس تحرق الحي والميت"بأنه "لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس".أما بالنسبة للإسرائيليين فإن مجمل ادعاءاتهم التاريخية والدينية في فلسطين تتركز حول القدس، وبالذات حول "جبل المعبد " حسب تسميتهم للمسجد الأقصى، ويستحضرون ما قاله زعيمهم ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي أنه "لا معنى لإسرائيل دون القدس ولا معنى للقدس دون الهيكل " (صالح، 2002، 270).

من هنا يتضح لنا التباين والاختلاف الشديد بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي في قضية القدس، على الرغم من الادعاءات الإسرائيلية فيما يتعلق بالقدس وموقفها في المفاوضات، الذي يدل على عدم جديتها في التوصل لحل لقضية القدس، إلا أن المطالبة بالسيادة على القدس الشرقية والمسجد الأقصى، لا يستطيع أي مفاوض فلسطيني التنازل عنها؛ لأنها مطالب عربية وإسلامية، وأي قرار فلسطيني بهذا الخصوص لا غنى له عن التأييد العربي والإسلامي، والذي لا يستطيع أي مسؤول عربي وإسلامي تأييد التخلي عن القدس والمسجد الأقصى، لما تشكله من أهمية وقدسية لدى المسلمين عامة، فستبقى قضية القدس هي العقبة الرئيسة في الوصول لحل نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أن المفاوض الفلسطيني، يستطيع التخلص من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، بحجة أن هذه قضية لا تخص الفلسطينيين وحدهم بل هي عربية إسلامية.

أما الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين، فهـو رفـض حـق العودة بشكل قاطع، أو الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن هذه القـضية ورفـض قرار 194، وحتى الاعتذار عن مأساة اللاجئين، وقد وافق الإسـرائيليون علـى أن يدرسوا في الاتفاق القرار رقم 194 وليس الالتزام به، والذي يتولى حـق العـودة شريطة أن يستجيب هذا الحق للأسباب الإنسانية، وان يـسمح لعـدد محـدود مـن اللاجئين بالعودة. إن إسرائيل تريد عودة عدة آلاف تحت شعار لم شـمل العـائلات على مدى عشرة أعوام، ولكنها ترفض حق العودة أو الاعتراف بمسؤولياتها، وقـد كان الموقف الفلسطيني، أكثر مرونة في أمر اللاجئين من الموقف الإسرائيلي، مـن خلال قبول التوطين والتعويض، وان لم يعلن عن ذلك، وقد تشير بعض المصادر أن الفلسطينيين طرحوا أربعة خيارات بالنسبة لقضية اللاجئين، وهي: إعادة تـوطينهم في دولة فلسطين التي ستقوم مستقبلا، إعادة تـوطينهم فـي دولـة ثالثـة، تطبيـع أوضاعهم في الدول التي تستقبلهم، عودة عدد محدود من اللاجئين إلـى إسـرائيل حسب التفاوض بشأنها بين الطرفين (الشرعة، 2002، 43).

وبحكم انتشار اللاجئين في عدة دول عربية (أبرزها الأردن)، فـإن قـضية اللاجئين أصبحت قضية عربية، لا تخص الفلسطينيين وحدهم، ولا شـك أن الـدول العربية ودون استثناء لا تقبل توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها كما تطالب إسرائيل، كما أن الفلسطينيين أنفسهم لا يرضون عن وطنهم بديلا، وجميعهم يتمسك بحق العودة والتعويض الذي كفلته لهم جميع قرارات الأمم المتحدة بدءا بقرار رقـم 194 لعام 1948م، وترى إسرائيل أن الدول العربية، وليست إسرائيل هـي التـي تتحمل المسؤولية الكاملة لمشكلة اللاجئين؛ لأنها شجعت عرب فلسطين على النزوح من ديارهم عام1948م، ووعدتهم بإرجاعهم إليها بعد القضاء علـى إسـرائيل، ولا تكتفي إسرائيل بتحميل الدول العربية مسؤولية اللاجئين، وإنما توجه لهم اللوم الشديد لأنهم لم يحاولوا حل مشكلتهم منذ حرب 1948م، بل أبقتهم في مخيمـات لتحقيـق أهداف سياسية، وحتى لا ينسوا قضيتهم، وعملت على غرس وتعميق مفاهيم العودة، وتحرير فلسطين والقضاء على إسرائيل، وتصر إسرائيل علـى معارضـتها لمبـدأ التعويض الشخصي للاجئين عن ممتلكاتهم، وإنما تريد أن تخصص هـذه الأمـوال

لتأهيل اللاجئين في مناطق تواجدهم، وقد تبين من الأطروحـــات الإســـرائيلية فـــي المؤتمر، بأن إسرائيل تعمل على تأجيل بحث ملف اللاجئين أطول مدة ممكنة، وكل ما تريده في مؤتمرات كهذه، التنصل من أي مسؤولية نحوها، وإبعاد المشكلة عنهـــا وإلصاقها بغيرها، وتحويلها إلى قضية إنسانية، وأن الزمن كفيل بحلهـــا، وأنـــه إذا تحسنت أوضاعهم فإن رغبتهم في العودة ستتلاشى تدريجيا، أما الجانب الفلـــسطيني فيصر على أن مشكلة اللاجئين سياسية واقتصادية وقومية وليست إنسانية فقط، وأن على إسرائيل الاعتراف بمسؤولياتها الكاملة في خلق هـــذه المـــشكلة، وأن تعتـــرف بحقهم في العودة إلى الأراضي التي طردوا منها، مع إعادة ممتلكـــاتهم وعقـــاراتهم التي كانوا يملكونها حتى أيار 1948م، إلا أن هذه المطالب الفلسطينية رغم عـــدالتها واستنادها على القرارات الدولية، التي تعترف بحق اللاجئين الفلـــسطينيين بـــالعودة والتعويض، إلا أن الكلمة الفصل هي اليوم للقوة التي تعتمد عليها إسرائيل في فرض أطروحاتها (الفرا، 2001، ص307-308).

وقد أطلقت إسرائيل، والأجهزة المؤيدة لها في الغـــرب، والإعـــلام المجنـــد لصالحها، حملة دعائية مركزة مفادها أن الفلسطينيين، أضاعوا فرصة للسلام، بعـــد أن قدم لهم باراك عرضا"سخيا" بإقامة دولة فلـــسطينية مـــستقلة علـــى 97% مـــن فلسطين(الضفة والقطـــاع) وعاصـــمتها القـــدس، إلا أن عرفـــات اختـــار طريـــق الإرهاب.واشتعلت الانتفاضة الثانية وسقطت عملية الـــسلام، و اتفاقـــات اوســـلو، واستمر الاحتلال والمعاناة والعنف والإرهاب والهجمات الانتحارية وكل مـــا تلـــي ذلك. وقد ظهر مؤخراً تدوين إسرائيلي رسمي يروي حقيقة كامـــب دافيـــد وحقيقـــة "العرض السخي"، هذا التدوين بمثابة وثيقة أعدت من قبل جهات سياســـية وأمنيـــة إسرائيلية بعد انفضاض مؤتمر كامب ديفيد مباشرة، لتكون بمثابـــة دليـــل للـــساسة الإسرائيليين الذين يتولون المسؤولية تباعاً ولتعريفهم بحقيقة كامب ديفيـــد وبموقـــف القيادة الإسرائيلية خلاله، و استناداً للوثيقة الإسرائيلية، فإن باراك لـــم يـــذهب إلـــى كامب ديفيد بنية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، حيث كانت لديه خطـــة فـــصل أحادي الجانب جاهزة للتنفيذ، وقد أراد فشل كامب ديفيد، المخطط له سلفا كما يبدو، أراده مبرّراً لتنفيذ تلك الخطة التي تبناها شارون واولمرت فيما بعـــد؛ بنـــاء جـــدار

الفصل، واستمرار الاستيطان، وضم الأراضي المستمر منذ كامب ديفيد. بل كانت له مطالب أخرى منها مطالبة عرفات بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ولليهود فقط، ما من شأنه أن يلغي حق العودة المكفول دوليا، ويسقط كذلك حق الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل كمواطنين (جريدة الغد الأردنية، 2011/7/25م).

5.3.3 مسيرة التسوية بعد كامب ديفيد(الثانية) 2000م:

انتهت مفاوضات كامب ديفيد ولم تصل إلى حل، وقد وصفت إنهاء مفاوضات فاشلة، وتبين مدى التباعد بين مواقف الطرفين، فقد وصلت مرحلة التفاوض إلى وجوب أن يقدم الطرف الإسرائيلي ما يدل على جديته في إعطاء الفلسطينيين ليس حقوقهم كاملة، وإنما ما تم التفاوض عليه سابقا، ابتداء من اتفاقية أوسلو؛ لكن تبين أن أعلى سقف مسموح به للقيادات الإسرائيلية – التي تتداول السلطة بشكل ديمقراطي- لا يصل إلى أدنى مطالب الفلسطينيين، الذين قدموا وتنازلوا عن كل ما يمكنهم تقديمه، ووصلوا إلى مرحلة، لا يستطيع متخذ القرار في السلطة الفلسطينية، مهما تفرد بقراره، وأخذ الموافقات التشريعية والقانونية، من جميع المؤسسات السياسية الفلسطينية، أن يتنازل عن شيء في قضيتي القدس واللاجئين.

وفي الانتخابات الإسرائيلية العامة في 6/شباط/2001م، فاز أريل شارون برئاسة الوزراء ضد منافسه باراك، وبفارق تاريخي كبير، يزيد عن 25%، مما أكد على تأييد المجتمع الإسرائيلي للتطرف والتشدد، بانتخابه شارون الذي كان قد أشعل الانتفاضة الفلسطينية؛ بزيارته لحرم المسجد الأقصى في 28/أيلول/2000م، وقد أعاد شارون مسيرة التسوية سنوات إلى الوراء؛ فعرض على الفلسطينيين حكما ذاتيا على 45% من الضفة، ورفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة، وحول أن يسوق فكرة دولة غزة أولا (صالح، 2002، 275).

ومع أن شارون الذي جاء ببرنامج أمني، يعد الإسرائيليين بالأمن عن طريق سحق الانتفاضة بالقوة، وهو الذي شجع الاستيطان ومصادرة الأراضي من الضفة والقطاع، فلم تكن التسوية من أولوياته؛ لأنه يتبين لنا أن القيادات الإسرائيلية، وكما

مر معنا سابقا، -والتي تتبادل الحكم فيما بينها ديمقراطيا- من المدونة التي تم تسريبها للصحافة، أن هناك خطة مرسومة لتقوم إسرائيل بقرارات أحادية الجانب، فقد توصلوا إلى قناعة أن السلطة الفلسطينية قدمت ما يمكنها تقديمه، ولن تستطيع التنازل عن شيء أكثر مما تنازلت عنه؛ ولذلك حانت مرحلة الحلول أحادية الجانب، بموجبها تتخلى إسرائيل عن المناطق المكتظة بالسكان، والتي لا تشكل أهمية إستراتيجية لدولة إسرائيل، من ناحية الموارد والأمن، وتستولي على الأراضي التي تراها من حقها، بوجود المستوطنات التي بموجبها تضم إسرائيل مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

1.5.3.3 المبادرة العربية:

في بداية عام 2002م تناقلت وسائل الإعلام عن مبادرة للسلام يطرحها ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله بن عبد العزيز – العاهل السعودي حاليا – ترتكز هذه المبادرة على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة عام 1967م، وقيام الدولة الإسرائيلية عليها، مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي مع إسرائيل.

وفي القمة العربية التي عقدت في بيروت (27-28/آذار/2002م) تبنت القمة مبادرة الأمير عبد الله، وأصبحت بذلك المبادرة العربية انطلاقا من قناعة الدول العربية، بأن الحل العسكري للنزاع لن يحقق السلام والأمن لأي من الأطراف المعنية في المنطقة، واعتبرت المبادرة كلا متكاملا، وتمثل الخيار العربي الذي لا بديل عنه، والحد الأدنى الذي لا يمكن قبول سقف أدنى منه. وقد تضمنت مبادرة السلام العربي نقاطا أساسية هي كما يلي: (القرعي، 2003، 112).

1- على إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الإستراتيجي.

2- تقوم إسرائيل بما يلي:

أ - الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري، وحتى خط الرابع من حزيران 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان .

ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من /حزيران/1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية .

3- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ - اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة .

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

4- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني، الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

5- دعوة حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة، حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

6- دعوة المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

7- تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام، لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

وكعادة إسرائيل وتفسيراتها الخاصة لكل مبادرة، أو قرار دولي، أو اتفاقيـــة، فقد بادرت إلى التركيز على ما يخص الدول العربية وما تقدمه لإسرائيل، وإنـــشاء علاقات طبيعية معها، وهذا ما تبحث عنه، أن تكون قوة إقليميـــة لهـــا قبـــول فـــي

المنطقة، أما ما يطلب منها هو خاضع للتفاوض الذي تتحكم في توجيهه بما يحقق مصالحها وأهدافها.

2.5.3.3 اللجنة الرباعية:

مع تطور الأحداث وتصاعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، فقد حاول المجتمع الدولي احتواء هذه الأحداث، وإنعاش مسيرة السلام، وضمن هذه الجهود تقدم رئيس الوزراء الاسباني خوسية ماريا أثنار، باقتراح تشكيل لجنة دولية؛ لتعمل كوسيط بين طرفي الصراع، أنشئت في عام 2002 اللجنة الرباعية والتي يطلق عليها رباعي الوساطة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتتشكل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، إضافة للأمم المتحدة ممثلة بأمينها العام. وقد واجهت اللجنة منذ تشكيلها عقبات كبيرة، أهمها أنها حاولت التوفيق بين المواقف المتباينة نسبيا لمكوناتها (وعلى الأخص الولايات المتحدة وروسيا) من اتفاق أوسلو وتطبيقاته على الأرض، والتي فشلت في إنجاز تسوية سياسية منذ 1993م، فضلا عن سياسات التعامل مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي بدأت تشكل عنصرا مهما في المعادلة الفلسطينية، وفي إطار مساعيها للعمل الفلسطيني الإسرائيلي، عينت الرباعية في نيسان 2005م رئيس البنك الدولي السابق جيمس وولفنسون، للمساعدة في الانسحاب الإسرائيلي من غزة. وفي مايو/أيار 2005م قدم استقالته، وانتقد بشدة قرار الدول الغربية قطع كل المعونات عدا المساعدات الإنسانية عن الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، التي فازت في الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006م، وقال وولفنسون إن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لن يمكنها سد الفراغ إذا انهارت مؤسسات السلطة الفلسطينية تحت وطأة الضغوط الغربية، ومرت اللجنة في أزمة أشد عمقا، بعد أن قدم مبعوث اللجنة الدبلوماسي البيروفي ألفارو دي سوتو في يونيو/حزيران 2007م استقالته من مهمته، قائلا إن موقف إسرائيل قائم في الأساس على الرفض تجاه الفلسطينيين، وأن اللجنة الرباعية اكتفت بدور المتفرج على ما يجري. وفي تقريره السري الذي تم تسريبه لصحيفة الغارديان البريطانية، قال دي سوتو الذي تم تعيينه

في 6 مايو/أيار 2005م منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط، إن المقاطعة التي فرضها المجتمع الدولي على الفلسطينيين بعيد فوز حماس في الانتخابات التشريعية "افتقدت في أحسن الأحوال بعد النظر"، وكانت لها عواقب وخيمة على الشعب الفلسطيني، وما لبثت اللجنة أن عينت رئيس الوزراء البريطاني توني بلير مبعوثا جديدا لها، جاء ذلك في 27 يونيو/حزيران بعد أن أزالت روسيا الفيتو على تعيين بلير (الطراونة، 2007).

3.5.3.3 خطة خارطة الطريق:

تشكل خارطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية، وتبنتها الولايات المتحدة الأمريكية، حلقة جديدة من سلسلة المبادرات التي تهدف لإنهاء النزاع المتوتر في الشرق الأوسط، ووقف حلقة العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد أن فشلت المبادرات السابقة في ذلك، وتكتسب الخطة أهميتها ليس فقط لأنها تهدف لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عام 2005م، وإنما أيضا لأنها تأتي في سياق السياسية الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، والحملة الأمريكية على الإرهاب، ومع التحول الذي طرأ على موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس، بعد أن صدّق الرئيس الأمريكي مشروع قرار أصدره الكونغرس يعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وبمعنى آخر هل تشكل خارطة الطريق مؤشرا على تخلي الولايات المتحدة عن دورها السلبي إزاء عملية السلام ؟ وهل ستقود فعلا إلى قيام دولة فلسطينية، أم أنها مسار جديد لإضاعة الوقت وتشتيت الجهود (سيد أحمد، 2003، 132).

وفي 30 نيسان 2003م أصدرت الولايات المتحدة عن طريق وزارة خارجيتها النص الرسمي لخارطة الطريق لسلام الشرق الوسط، وهي خريطة مرتكزة على الأداء، ذات مراحل وجداول زمنية، ومواعيد محددة لإيجاد تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بحلول عام 2005م، بحيث تقوم اللجنة الرباعية بالمساعدة، وتيسير تطبيق الخطة من خلال مباحثات مباشرة بين الطرفين، وتضع الخطة جدولا زمنيا واقعيا للتنفيذ يؤدي في النهاية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة و قادرة على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب سلام وبأمن مع إسرائيل، وستحل

التسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وتنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967م، بناء على الأسس المرجعية لمؤتمر قمة سلام مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة(242 و338) والاتفاقيات التي توصل إليها الطرفان سابقا، والمبادرة العربية الداعية إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن ضمن تسوية شاملة، وقد تم تقسيم الخطة إلى مراحل، بحيث يتطلب الانتقال إلى المرحلة التالية، أن يكون هناك تقدم فعلي، وتنفيذ الالتزامات في المرحلة السابقة (الزعاترة، 2004):

المرحلة الأولى: إنهاء "الإرهاب" والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية، وتنتهي في أيار 2003م، يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف، وينبغي أن يرافق هذا العمل إجراءات داعمة تباشر بها إسرائيل، ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني الفعال من خلال أجهزة أمن فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها، ويباشر الفلسطينيون إصلاحا سياسيا شاملا إعدادا للدولة بما في ذلك وضع مسودة دستور فلسطيني وانتخابات حرة نزيهة، وتقوم إسرائيل بجميع الخطوات الضرورية للمساعدة في تطبيع الحياة الفلسطينية، وتنسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية التي تم احتلالها منذ 28 أيلول / 2000م ويعيد الطرفان الوضع إلى ما كان مع تقدم الأداء الأمني والتعاون، كما تجمد إسرائيل جميع النشاط الاستيطاني.

المرحلة الثانية: تنصب الجهود على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ذات حدود مؤقتة متعددة وقادرة على بناء الديمقراطية وممارساتها، على أساس التسامح والحرية، مع توفر القيادة والمؤسسات المدنية والهيكليات الأمنية، التي تم إصلاحها، وسيحصل الفلسطينيون على دعم منشط من الرباعية والمجتمع الدولي، لإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء، وضمن خطة الإصلاح السياسي ثم إقرار دستور فلسطيني ديمقراطي، واستحداث منصب رئيس وزراء بصورة رسمية.

المرحلة الثالثة: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، والتقدم نحو المرحلة الثالثة إلى حكم اللجنة الرباعية الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار تصرفات الطرفين ومراقبة الرباعية، وتهدف المرحلة الثالثة إلى تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمني الفلسطيني، والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق دائم في عام 2005.

وعندما توضع جداول زمنية محدودة لعمليات التفاوض ومرجعيات واضحة، فمن الممكن التوصل إلى نتائج ملموسة على ارض الواقع، إلا إن إسرائيل، وكعادتها أفرغت هذه الخطة من مضمونها، وأدخلت عليها العديد من التعديلات التي حولتها إلى أجندة أمنية تولي الأهمية القصوى لأمن إسرائيل، وتطالب السلطة الفلسطينية بتطبيقها، مما أدى إلى تزايد حده الانقسام بين مكونات الشعب الفلسطيني، ونجد أن خارطة الطريق، تتشابه مع اتفاقية أوسلو حيث طالبت الفلسطينيين بتطبيق كافة المطلوب منهم، وهي الإجراءات الأمنية والتي هي بالأساس حفظ امن إسرائيل، ومن ثم يتم التباحث في المواضيع الهامة، ومنها إقامة الدولة الفلسطينية.

ويقول السيد ياسر الزعاترة – كاتب ومحلل في جريدة الدستور الأردنية – أن خطة الطريق أطلقتها الولايات المتحدة لسببين رئيسيين:

الأول: الارتباط الواضح بين خارطة الطريق وتعيين محمود عباس رئيساً للوزراء السلطة الفلسطينية، فهو من اشد الرافضين للانتفاضة تحت مسمى رفض عسكر الانتفاضة، وهو من مؤيدي التفاوض دون عنف، وبذلك يتم إعادة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي إلى ساحة التفاوض دون عنف.

الثاني: انه وفي سياق الترتيبات الأميركية للحرب على العراق، وبهدف تهدئة الوضع العربي، ومجاملة روسيا والمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة، بادرت الولايات المتحدة إلى إطلاق خارطة الطريق لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.(الزعاترة،2004).

وقد كان قبول السلطة الوطنية الفلسطينية بخارطة الطريق عام 2003م بداية النهاية لانتفاضة الأقصى، وبداية الانشقاق الداخلي بين حركة فتح من جهة، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) من جهة أخرى.

6.3.3 الحلول أحادية الجانب:

توصلت القيادات الإسرائيلية إلى قناعة تامة، بأن السلطة الفلسطينية قد قدمت تنازلات في حدّها الأقصى، ولم يبق لديها مجال أو هامش لتقديم تنازلات واعتبرتها إسرائيل ورقة تم استنفادها وحققت لإسرائيل كل ما تستطيع تقديمه؛ لذا وكما مر معنا سابقا من تداول خطة إسرائيلية، تكون فيها إسرائيل مستعدة لحلول أحادية الجانب؛ بحيث تحدد ما تريد أن تعطيه للفلسطينيين، أو بالأحرى تتخلى عنه لأنه يشكل عبئا عليها، وتأخذ ما تريده، وقد استطاعت أن تقنع الدول المؤثرة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط بأنه لا يوجد شريك (فلسطيني) مستعد للسلام.

وقد فرض رئيس الوزراء الإسرائيلي آرائيل شارون، واقعا سياسيا جديدا على كافة الأطراف، وفي مقدمتها الفلسطينية، بقراره الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية يوم 2004/6/7م بفك الارتباط أحادي الجانب من قطاع غزة، وبعض أجزاء شمال الضفة الغربية، وقد قوبل هذا القرار بالرفض من قبل حزب الليكود، والأحزاب الدينية، وجماعات المستوطنين، كما رفضتها الفصائل الفلسطينية، التي اعتبرت خطة شارون مدخلا لتصفية القضية الفلسطينية، وإخماد الانتفاضة والمقاومة، وعلى العكس من ذلك فقد قوبلت الخطة بالترحاب من الحكومة الإسرائيلية رسميا، وأغلبية الجمهور الإسرائيلي، كما حظيت بتأييد القيادة الفلسطينية الشرعية، تحت ضغط أقسام غالبة من حركة فتح، وأوساط القيادة، ويمكن القول إنها أخذت قوة الدفع الأساسية من الموقف المصري، الذي جلب تأييدا أمريكيا وأوروبيا، كما تمثل في خطة عمل اللجنة الرباعية الدولية حول الشرق الأوسط في إطار التعامل المبدئي مع الخطة، لتنفيذ الانسحاب الذي تشمله، كخطوة من خارطة الطريق، وتمهيد الأجواء نحو الحل السياسي الذي يقضي بإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، في ظل هذا الوضع فقد وجد الطرف الفلسطيني، بجميع أقسامه، نفسه

أمام سؤال حقيقي وجدي، حوا دور السلطة المركزية وطبيعتها، مع الأخذ بالاعتبار الحقائق السياسية التي تشكلت خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة علـــى صـــعيد شكل القوى العامة، ودورها في المنظومة السياسية؛ حيث تبـــدو مـــسألة المفهـــوم الديمقراطي في الوحدة والاختلاف والاتفاق شديدة التعقيد في الحالة الفلسطينية، وقد برز داخل الساحة الفلسطينية بوضوح، أن خطة شارون ذات أبعاد إستراتيجية أعمق بكثير من الظاهر، وأنه لا بد من تطوير أدوات الاستمرار نحـــو اســـتكمال بـــاقي الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة، عن طريق صياغة مبادرة فاعلة، للسير فـــي العملية السياسية بشكل واضح، وليس العمل وكـــأن الجانـــب الفلـــسطيني لا يريـــد الانسحاب (طارق حسن، 2004، 132).

وربطت إسرائيل بين خطة الانفصال أحادية الجانب "واســـتنتاجها " أنـــه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التقدم معه بعملية السلام، وادعت بأن لها الحق أن تبادر لخطوة غير مشروطة بتعاون من قبل الجانب الفلسطيني، وبذلك أزاحت إسرائيل عن كاهلها مسؤولية التعامل مع قطاع غزة المكتظ بالسكان، وانسحبت من كامل القطاع، ولم يبق فيه وجود إسرائيلي، سواء عـــسكري أو مـــستوطنات، كمـــا تـــم إخـــلاء مستوطنات شمال الضفة الغربية، ومع ذلك فقد احتفظت إســـرائيل لنفـــسها بـــالحق الأساسي بالدفاع عن النفس بما في ذلك القيام بخطوات مانعة، وكـــذلك بـــالرد مـــن خلال استخدام القوة ضد التهديدات التي ستنشأ في المنطقة، ومواصلة بناء الجـــدار الفاصل (جريدة الدستور الأردنية، 2004/7/14).

وتحت الضغوط الدولية لوقف المشاريع الاستيطانية، وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية في إسرائيل؛ بسبب العمليات الانتحارية الفلسطينية، اتخذ رئـــيس الـــوزراء الإسرائيلي شارون قراره بتطبيق خطة الانفصال أحادية الجانب، وإبقاء المستوطنات الكبيرة داخل حدود إسرائيل، وكذلك إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وقـــد توالت الردود الدولية الرافضة للجدار العازل (جدار الفصل العنصري)، حيث رأى الفلسطينيون ومن يدعمهم من المجتمع الدولي بأسره، في بناء الجدار الفاصل تثبيتـــا لحدود الأمر الواقع (التقرير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمـــن القـــومي الإسرائيلي، 2009، 60).

وقد بدأت فكرة بناء الجدار الفاصل في 2002/6/23م، عندما اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارا بإنشاء جدار حول الضفة الغربية كطوق يحاصر الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، ويبلغ طول الجدار (350) كم، يبنى على مراحل، ويبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار، تعلوه أسلاك شائكة، ومزودة بأبراج للمراقبة في مواقع عديدة من السور، ويسير الجدار حسب رغبات الجيش الإسرائيلي، وليس حسب خط معين، ففي المناطق الآهلة بالسكان الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، يكون الجدار مرتفعا أكثر من اللازم، ويقوى بخرسانة مسلحة من الاسمنت، ويزود بأجهزة تمنع مرور الفلسطينيين، ويتضمن نقاط تفتيش ومعسكرات للجيش الإسرائيلي ودوريات للشرطة، وأنشئت مناطق عسكرية عازلة على جانبي الجدار تمتد ما بين (100-200)م على طول الجدار، وتعرف بعمق الجدار، وهي من الأرض الخاصة والوقف الإسلامي وأملاك الدولة، وبلغت مساحتها آلاف الدونمات، وقد خطط لهذا الجدار أن تكون الضفة الغربية مطوقة من جميع الجهات، ويصبح الشعب الفلسطيني في سجن كبير، وعزل منطقة غور الأردن عن الضفة الغربية، بذلك تستولي إسرائيل حسب خط الجدار على ما مساحته 45% من مساحة الضفة الغربية، وتقضي بذلك على فكرة الدولة الفلسطينية المقترحة من خلال تفتيت وحدة الإقليم الذي هو من أركان الدولة الأساسية...وعلى الرغم من موقف المجتمع الدولي الرافض لبناء الجدار، من خلال جميع المؤسسات الدولية، وخاصة محكمة العدل الدولية، التي كانت استشارتها من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أفتت بعدم قانونية بناء الجدار؛ مما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب نصوص الفصل السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا إن الدعم الثابت والمستمر من الولايات المتحدة لإسرائيل مكّنها من انتهاك قواعد القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني،واستمرت ببناء الجدار (الحمامي، 2005، 64-71).

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي في 2004/7/9م رأيا استشاريا يقضي بعدم شرعية جدار العزل، كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بعدم شرعية هذا الجدار، بتأييد (150) دولة من بينها جميع دول الاتحاد الأوروبي فيما عارضت (6) دول من بينها الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت (10) دول

عن التصويت، إلا إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرار محكمة العدل الدولية غير ملزم لإسرائيل (توفكجي،2009،63).

7.3.3 مسيرة التسوية بعد وصول حماس للسلطة:

1.7.3.3 وصول حماس للسلطة وتعمق الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني:

شهد عام 2006م ولأول مرة انتقال القرار الفلسطيني من فتح إلى حماس، عقب فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية يوم 25 يناير/ كانون الثاني 2006م، والتي شهد المراقبون الدوليون بنزاهتها، وجاء الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي بواقع 76 مقعدا من أصل 132، بينما حصلت فتح على 43 مقعدا، وفي نهاية مارس/ آذار شكلت حركة حماس أول حكومة لها، لكن الرئاسة التي أحجمت حماس عن خوض غمار انتخاباتها قبل نحو عامين ظلت بيد حركة فتح، وفي أول رد فعل إسرائيلي على إعلان نتائج الانتخابات وفوز حماس، جمدت سلطات الاحتلال مستحقات السلطة الفلسطينية البالغة شهريا 55 مليون دولار، وطالبت المجتمع الدولي بمحاصرة قيادات حماس وحكومتها سياسيا، ورفضت استقبال الأجانب الذين يلتقون بهذه القيادات، ثم قامت قوات الاحتلال بشن هجوم بري وجوي، اختطفت خلاله 64 مسئولاً، بينهم ثمانية وزراء، و21 نائبا، وعددا من رؤساء البلديات في مناطق الضفة والقطاع، تنفيذا لتهديداتها بشل حكومة حماس، كما فرضت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي عزلة سياسية على الحكومة، وأقر الكونغرس الأميركي يوم 23 مايو/ أيار قانونا يمنع تقديم المساعدة للفلسطينيين، ويعتبر كل دعم مقدم لهم لا يمر عبر ما وصفها بالقنوات الشرعية والرسمية، إرهابا أو مساندة له (نافعة، 2007).

ومع انتخاب حكومة حماس في الأراضي الفلسطينية وتشكيل حكومة أولمرت في إسرائيل، فأن كلا الطرفين سيفضل نهج الإجراءات الأحادية، وبالطبع فإن رؤية كل منهما تختلف عن الأخرى، وبوجود حماس في الحكم فإن إسرائيل لا ترى جدوى سياسية من إجراء مفاوضات ثنائية معها، وحماس لا تفضل التفاوض مع

إسرائيل؛ لأنها تسعى لتدمير إسرائيل، وفي هذا السياق السياسي فمن الصعب تصور كيف يمكن أن تستمر مسيرة التسوية (ماكوفسكي، 2006، 81).

وعندما فوجئت حماس بحصولها على الأغلبية، لم يكن أمامها من خيار آخر غير قبول المشاركة في السلطة، وعملت إسرائيل على توظيف هذه النتيجة لصالحها إلى أقصى حد، فقد اكتشفت بسرعة أن أمامها فرصة ذهبية لتصفية حماس سياسيا إن هي استجابت للضغوط التي تطالبها بالاعتراف بها وبالاتفاقيات السابقة، أو لتهيئة الظروف المحلية والإقليمية الملائمة؛ لتوسيع الهوة بينها وبين السلطة، و بينها وبين الأنظمة العربية، تمهيدا لتصفيتها عسكريا في مرحلة لاحقة، إن هي رفضت الاستجابة لهذه الضغوط، ولأن حماس جزء من حركة الإخوان المسلمين، فقد كان من السهل تخويف الأنظمة العربية منها، والدفع في اتجاه التعامل معها كجزء من حركة أصولية عالمية تهددها، وليس كامتداد للحركة الوطنية الفلسطينية المرتبطة عضويا بالأمن القومي العربي، ورغم محاولة حماس إظهار قدر من المرونة ولكن دون أن تخضع بالكامل للشروط المطلوبة، فإن ذلك لم يكن كافيا كي يجنبها الحصار، ولذلك استمر العمل على تجويع الشعب الفلسطيني، وإلقاء المسؤولية عليها لعل ذلك يساعد على عزلها وإسقاطها في النهاية (نافعة،2007).

ودخلت الأزمة الفلسطينية- الفلسطينية منعطفاً خطيراً، بعد قيام حركة المقاومة الإسلامية حماس في يونيو/2007م بالسيطرة على قطاع غزة عسكرياً، وهو ما دفع الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إقالة حكومة رئيس الوزراء إسماعيل هينة وإعلان تشكيل حكومة طوارئ (جمعة، 2007، 134).

وقد أسفرت هذه التطورات عن تكريس حالة ا لانفصال بين قطاع غزة تحت سيطرة حماس، وتديره حكومة إسماعيل هينة المقالة بمرسوم رئاسي، وبين الضفة الغربية التي تسيطر عليها مؤسسات السلطة الوطنية، التي تديرها فتح بحكومة طوارئ فلسطينية برئاسة سلام فياض (رفضتها حركة حماس)، كما كشفت التطورات التالية عن تبلور توجه واضح من مصر والسعودية والأردن مساند للسلطة الوطنية بقيادة محمود عباس، والتعاطي معها باعتبارها السلطة الشرعية، والتعامل مع حكومة الطوارئ التي شكلها سلام فياض باعتبارها الحكومة

الفلسطينية، وخرجت تصريحات أمريكية وأوروبية تؤكد توجهها نحو رفع الحصار المفروض على السلطة الوطنية، منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة في مارس 2006م. (جاد، 2007، 140)

ويبدو أن مبادئ حماس الرافضة للاعتراف باتفاقيات أوسلو، القائمة على أساس الاعتراف بالوجود الإسرائيلي في فلسطين، قد وضع الحركة وحكومتها تحت ضغوط داخلية وإقليمية ودولية، وتعرضت لحصار اقتصادي وسياسي خانق.

2.7.3.3 مؤتمر أنابوليس:

دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في يوليو 2007م، إلى انعقاد مؤتمر أنابوليس للسلام في محاولة لإحراز تقدم في عملية السلام، واحتواء العنف في المنطقة، ووجهت الإدارة الأمريكية الدعوة إلى نحو (50) دولة ومنظمة للمشاركة في المؤتمر، أواخر نوفمبر2007م في مدينة أنابوليس الأمريكية... وقد عقدت لقاءات عديدة بين فريقي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي؛ لصياغة وثيقة مشتركة تعالج القضايا المحورية للمؤتمر، ورغم الاختلاف بين الفريقين في أساس التفاوض؛ حيث يطالب الفلسطينيون باتفاق تفصيلي يتناول القضايا الرئيسة في النزاع مع إسرائيل، أي الحدود، واللاجئين، والمياه، والقدس، في حين ترغب إسرائيل في وثيقة غير ملزمة، وقد اتفقا على أن يكون تطبيق المرحلة الأولى من خريطة الطريق شرطاً لبدء مفاوضات الوضع النهائي (البداد،2011،100).

لم يكن هدف مؤتمر أنابوليس هو إقامة دولة فلسطينية، الهدف هو تحريك عملية السلام، وإيجاد حراك سياسي فيها خشية اندلاع مقاومة عنيفة، أو انتفاضة ثالثة في الضفة الغربية وغزة، وكذلك هدف إلى دعم الرئيس محمود عباس وسلام فياض في مواجهة حركة حماس، إنما موضوع الدولة الفلسطينية فهو ليس هدف المؤتمر، فالمبادرة الأمريكية لإقامة دولة فلسطينية لم يتم توصيفها توصيفاً دقيقاً، فعلى سبيل المثال تصر أمريكا على أن هذه الدولة قابلة للحياة وليست ذات سيادة كاملة، كما أنها تصر على أنها متواصلة جغرافياً كما ستكون متواصلة بين الضفة الغربية وغزة، وعندما نرى الواقع العملي للضفة الغربية نرى أنها مدن معزولة

وكانتونات سيكون بينها ممرات، وسيكون بينها مستوطنات من كل جهة، وسيكون فيها طرق التفافية بين المستوطنات لتصلها بإسرائيل (الحمد، 2007).

ولكن هناك مصلحة إسرائيلية وأمريكية في انعقاد هذا المؤتمر؛ حيث إنها تريد من هذا المؤتمر احتفالا بروتوكوليا تهدف إسرائيل منة تطبيع عربي كامل، قبل الدخول في مفاوضات رسمية، والبدء في تنفيذ خطة الطريق، وتحديدا الجانب الأمني منها، وترحيل القضايا الرئيسية القدس، واللاجئين، والحدود، إلى مرحلة أخرى يتم الاتفاق عليها فيما بعد، والتفاوض على دولة ذات حدود مؤقتة، وهذا يرجعنا إلى المربع الأول في المفاوضات(صويص، 2007).

انتهى مؤتمر أنابوليس الذي جمع الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية، بفشل ذريع، كما جاء في تعليقات أغلب وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية (الاحمري،2007).

3.7.3.3 الحرب على غزة:

بدأت أحداث الهجوم على غزة في 27ديسمبر 2008، حيث تمت الهجمات الإسرائيلية بالصواريخ والطائرات، ثم في اليوم الثامن من الاجتياح بدأت القوات البرية بالتقدم داخل غزة، بعد ذلك بدأ التحركات الدولية والعربية والإقليمية، حتى بداية الأسبوع الرابع من الهجوم حيث أعلن أيهود أولمرت عن إيقاف إطلاق النار من جانب واحد دون الانسحاب من غزة، تلاه في اليوم التالي إعلان الفصائل الفلسطينية هدنة لمدة أسبوع، كمهلة لانسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة. ولم يكن هناك أي إطلاق للنار من الجانبين حتى 27 يناير، واستأنفت حماس تهريب الأسلحة من الأنفاق، وبدأت المساعدات العربية بالتدفق إلى غزة، حيث غادر طاقم طبي متكامل من القوات المسلحة الأردنية، إلى غزة لإجراء العمليات الجراحية هناك، وتزايدت المطالب الدولية بفتح المعابر بشكل دائم لإدخال المساعدات إلى غزة. (فيهم، 2011).

لم يقع العدوان الإسرائيلي على غزة نتيجة لإطلاق قذائف القسام ضد أهداف إسرائيلية، ولكنه جاء نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات

الإسرائيلية، والشرق أوسطية، والغربية، تمثلت هذه السياسات في رفض الاعتـراف بنتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، والتي أتت بحماس إلى السلطة في الأراضي المحتلة(تحت ذريعة أن حماس لا تعترف بحق إسرائيل في الوجـود)، والحصار الدولي الذي فرض على حكومة حماس، ثم على قطاع غزة كله، وعـدم التزام الولايات المتحدة بالعمل على قيام دولة فلسطينية بحلول عام 2008م (السيد سليم، 2009، 73).

في ضوء أحداث غزة، وباعتماد المدرسة الواقعية بأطرها الكلاسيكية وفـي صورتها القديمة، فإننا إزاء فاعلين في الصراع الـدولي يعتمـدان مفهـوم القـوة بمستويات متباينة. فإسرائيل كفاعل دولي "دولة" تستند إلى القوة بـصورة مباشـرة ومطلقة، ودونما أدنى اكتراث حتى للتعبير الذي درجت الأمم المتحـدة والمنظمـات الدولية، وكذلك الآليات الدبلوماسية على استعماله، ألا وهو "الإفراط فـي اسـتخدام القوة"، وهو تعبير يقر ضمناً بمشروعية استخدام القوة. وتعتمد إسرائيل القوة منهجاً مطلقاً دون اكتراث بأي ردود أفعال هي في جوهرها هـشة، بـل وترتكـز علـى منطلقات غير بعيدة عن موقف احد طرفي النزاع "إسرائيل". أما الطـرف الأخـر (حماس) فتمثل حالة "اللادولة"، لكنها ترتبط بقوى(دول) فاعلة أخـرى تـؤثر فـي قراراتها وتوجهاتها، وبذلك أصبحت حماس "اللادولة" مؤثرة وفاعلة على نحو كبير في العلاقات الدولية (سيد احمد، 2009، 107).

4.7.3.3 استئناف المفاوضات وإعلان الدولة الفلسطينية:

بعد أن انتهت الحرب على غزة، بدأ المجتمع الدولي بمحاولة إعادة كل مـن الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات، التي توقفت بعد مؤتمر أنـابوليس عام 2007م نتيجة الحرب على غزة.

ومع تغيير الحكومة الإسرائيلية، ووصول نيتنياهو للسلطة وهـو المعـروف بتشدده في المفاوضات مع الفلسطينيين، وتغيير الإدارة الأمريكية بوصـول بـاراك أوباما للرئاسة، والذي تبنى موقف الفلسطينيين في مطلبهم بوقف الاستيطان كـشرط لبداية مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين، الذين قبلوا بتجميد للاستيطان لمدة عـشرة

أشهر فقط، لم تكن كافية للوصول إلى اتفاقية، على أن تطرح قضايا الحل النهائي للبحث على طاولة المفاوضات، ويرى الفلسطينيون أن عودتهم للمفاوضات دون ضمانات من إسرائيل؛ سيسمح ذلك لإسرائيل ببناء المستوطنات وتغيير الحقائق على الأرض، وقد توقفت المفاوضات بعد وقت قصير من انطلاقتها في سبتمبر 2010م أثر انتهاء مهلة العشرة أشهر من التجميد الإسرائيلي للبناء الجزئي في المستوطنات. (حماد 2011).

إن التفاوض في ظل موقف أميركي يوافق على أن إسرائيل دولة يهودية، وعلى أخذ الحقائق التي أقامتها إسرائيل منذ احتلال عام 1967م وحتى الآن بالحسبان، وعلى ضرورة بقاء سيطرة إسرائيل على الحدود مع الأردن وعلى الأغوار حتى بعد قيام دولة فلسطينية، وعلى إقامة ترتيبات أمنية تحفظ أمن ودور وسلام إسرائيل في المستقبل، إضافة طبعاً إلى الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب مجتمعين، ليس تفاوضا وإنما فرض شروط وأهداف وإملاءات إسرائيل على فلسطين والعرب. (المصري، 2011)

وتقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بطلب للأمم المتحدة؛ لقبول فلسطين دولة كاملة العضوية في المنظمة، وتأتي هذه الإستراتيجية الفلسطينية كبديل عن التفاوض المباشر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، في ظل إصرار إسرائيلي على عدم التوقف عن بناء المستوطنات كشرط لاستئناف المفاوضات، رغم كل الضغوط الدولية في هذا الاتجاه، ورغم عدم اعتراف أية دولة في العالم بشرعية المستوطنات، ذلك يعني أن السلطة الفلسطينية أدركت أن المفاوضات بالطريقة التي تمت منذ أوسلو حتى الآن لم تعد مجدية، لكنها رغم هذه القناعة لم تغادر دائرة التفاوض، بل إنها تريد إدارة المفاوضات بين الطرفين بواسطة خلق بيئة تفاوضية جديدة، من خلال تحسين المركز القانوني على المستوى الدولي عبر العضوية في الأمم المتحدة بكل ما يتضمنه ذلك من مكاسب "مفترضة" تتمثل في الآتي:(عبد الحي، 2011)

1- يؤدي الاعتراف الدولي من خلال العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، إلى تحويل التفاوض مع كيان سياسي لا يعترف به العديد من الدول، إلى تفاوض

مع دولة تتحصن بكل ما يمنحه القانون الدولي للدول الأعضاء من حقـــوق، مثل: السيادة، والاستقلال،وعدم التدخل في الشأن الـــداخلي، وعـــدم جـــواز الاحتلال.

2- إن عضوية الأمم المتحدة تعني مباشرة أن كل وجـــود إســـرائيلي – ســـواء كمواقع عسكرية أو مراكز استيطانية أو منشآت اقتصادية أو سياحية، أو حتى طرق للمرور عليها أو أية مرافق أخرى – هو أمر غير قانوني، طالما أنـــه موجود دون موافقة السلطة السياسية القائمة في هذه الدولة الفلسطينية العضو في المنظمة الدولية.

3- إن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة تفترض أن هذه الدولة قبلت عضواً وقد تحدد إقليمها الجغرافي، وهو ما يعني أن حدود عام 1967م (كمـــا يفتـــرض الطرف الفلسطيني) تصبح أمراً خارج النقاش، وهـــو أمـــر يـــشمل القـــدس الشرقية التي لم تعترف أية دولة بضمها، بينمـــا تريـــد إســـرائيل أن يبقـــى موضوع الحدود بنداً من بنود التفاوض بين الجانبين؛ الأمر الذي تساندها فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

مخاطر العضوية:

أما أبرز المخاطر فهي أن انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بعضوية كاملة قد لا يحدث تغييراً على أرض الواقع في الضفة الغربية؛ بحكم الاحتلال الإسرائيلي، كما أنه قد يشكل ضغطاً علي حركة حماس لأنه ســـيعطي اعترافـــاً بـــسلطة فـــتح والرئيس أبو مازن علي حساب حركة حماس، وقد يدفع هـــذا الـــسلطة الفلـــسطينية لإعلان حماس منظمة خارجة عن الإجماع الفلسطيني وغير شرعية، ويحظي هـــذا بدعم دولي باعتبار أنه صادر من حكومة دولة عضو في الأمم المتحـــدة، وبحـــسب "تقدير استراتيجي" لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فإن نجاح إعلان دولـــة فلسطينية كدولة عضو في الأمم المتحدة، لن يحمل على الأغلب دلالات عملية على الأرض، حيث سيبقى الاحتلال الإسرائيلي، مستعيناً بلغة القوة، وبالدعم الأمريكـــي، وبالتعامل الدولي مع "إسرائيل" كدولة فوق القانون، أيضا لا ننـــسى أن الكـــونجرس الأمريكي أصدر قراراً دعم فيه استخدم حق النقض ضد أي قرار يؤيـــد الاعتـــراف

بالدولة الفلسطينية، ولوح بقطع المساعدات الأمريكية عن السلطة الفلسطينية، والمقدرة بنحو 500 مليون دولار سنوياً، برغم أن هذا يتناقض مع الموقف السابق للرئيس الأمريكي باراك أوباما في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2010م، والذي عبر فيه عن رغبته بوجود دولة فلسطينية مع حلول سبتمبر 2011م.

ويخشى الكثير من اللاجئين أن تكون هناك صفقة سياسية في الأمم المتحدة؛ تقود إلى اعتراف إسرائيلي بدولة فلسطينية على حدود 1967م، مقابل اعتراف فلسطيني بيهودية الدولة، بما يحمل ذلك من مخاطر تمس جوهر القضية الفلسطينية، لاسيما وأنهم يتحدثون عن أن التحركات الأميركية والأوروبية وحتى الإسرائيلية المضادة للطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة، قد تفضي إلى صيغة تسوية تقارب الاشتراط الإسرائيلي بالاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة، بل ويذهب بعضهم إلى الحديث عن أن الجوانب السلبية لإعلان الدولة أكثر بكثير من الجوانب الايجابية، وأن كل ذلك يأتي في إطار تغطية أخطاء القيادة الفلسطينية إزاء فشلها الممتد منذ اتفاقيات أوسلو 1993م، خصوصا في ظل تعرض المفاوض الفلسطيني وعلى مدى عقدين من المفاوضات، إلى سلسلة طويلة ومتتالية من خيبات الأمل، جراء فشله في تحقيق نجاحات ملموسة في عملية التسوية، بالرغم من التنازلات التي قدمها. وفي المقابل استمرت «إسرائيل» في تثبيت الحقائق على الأرض، وإقامة مشاريع التهويد والاستيطان في الضفة الغربية عموماً والقدس خصوصاً. كما واجه المفاوض الفلسطيني تعنت الجانب الإسرائيلي، الرافض لوقف مشاريع الاستيطان، مما أدى إلى انغلاق مسار التسوية، هذا بالإضافة إلى سعي حكومة بنيامين نيتنياهو إلى فرض شرط الاعتراف بيهودية «إسرائيل» على الجانب الفلسطيني (جريدة الدستور الأردنية 2011/9/16).

وفي حال فشل القيادة الفلسطينية في الانضمام إلى الأمم المتحدة، فإن ذلك سيزيد من ضعف تيار التسوية في الساحة الفلسطينية لصالح قوى المقاومة. أما أخطر هذه العيوب فهي أن أخذ العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بالاستناد إلى

قرار التقسيم رقم 181 قد يفتح المجال لتكريس فكرة يهودية "إســرائيل"، ولتــدويل القدس المنصوص عليهما في هذا القرار الدولي.

وهنا يثار السؤال عن سبب رفض العرب لقرار الأمــم المتحــدة، بالتقــسيم وإقامة الدولة الفلسطينية عام 1947م، وربما نرى اليوم العرب مخطئين في ذلــك، ولكن في ذلك الوقت، لم يكن ليجرؤ أي زعيم عربي على قبول هذه الخطة، دون أن يضع حياته في خطر، لقد كان رفض العرب لإسرائيل كاملاً، وكان هدف تحريــر فلسطين بالكامل يسبق إقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالي كانت فكرة إقامة دولة علــى جزء من الأراضي الفلسطينية لا يمكن تصورها.(غالي، 2008، 10)

الفصل الرابع

أثر مسيرة التسوية الفلسطينية الإسرائيلية على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1991-2011م

1.4 العلاقات الأردنية الفلسطينية في ظل مسيرة التسوية:

يرتبط الأردن ارتباطاً وثيقاً بفلسطين، جغرافياً، وسياسياً، واقتصادياً، وتاريخياً، وهناك مصالح مشتركة، والعلاقة متميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني بالرغم من التباينات الناتجة عن طبيعة الحكم، والظروف التي تشكل الانتماء، لذلك ظلت العلاقة بالغة الدقة والحساسية في شأن التفاوض والمسيرة السلمية (ابوشنب، 1995، 249).

والعلاقات الأردنية الفلسطينية تعد إحدى العوامل الأساسية المحددة لمستقبل القضية الفلسطينية، تماماً كما هي إحدى محددات مستقبل المملكة الأردنية الهاشمية (المحاسنة، 2008، 8).

وتحكم السياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية المبادئ التي يمكن تلخيصها بما يلي: (الشناق، 2008، 12-13)

1- القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي.
2- القضية الفلسطينية بالنسبة للأردن قضية وطنية، وقومية، ودينية في آن معاً.
3- القدس هي لب القضية الفلسطينية ولا حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، بدون الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المحتلة في حرب 1967م، وفي مقدمتها القدس، سنداً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقدس، و القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، وأبرزها قرارات مجلس الأمن 1967/242 و1973/338.
4- الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، غير القابل للتصرف، وإقامة دولته المستقلة، ذات السيادة التامة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

5- تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم، وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 1948/194 وتعويضهم.

6- تعويض الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين، لاسيما وأن القانون الدولي يفرض على دولة الاحتلال تعويض الشعب المحتلة أرضه، ليس عن فترة وجود جزء منه خارج وطنه، بل عن حرمانه من استغلاله أرضه ونهب المحتل لوطنه وخيراته.

وفي عام 1994م قام مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، بإجراء استطلاع للرأي حول العلاقة الأردنية الفلسطينية، وقد كشف هذا الاستطلاع أن العلاقة المميزة المزعومة بين الحكومة الأردنية من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، بأنها علاقة ليست مميزة وليست طبيعية، بل أنها تقوم على العداء وانعدام الثقة، فقد دل الاستطلاع أن 74,4% من قادة الرأي في البلدين:أردنيين وفلسطينيين يرون أن هذه العلاقة قائمة على عدم الثقة أو العداء (الفانك، 1995، 148).

1.1.4 مؤتمر مدريد والوفد الفلسطيني الأردني المشترك:

كان من الطبيعي أن توجه دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور المؤتمر، باعتبار أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بيد إن إسرائيل رفضت أن تشارك المنظمة بوفد مستقل، وبعد عدة مداخلات ومفاوضات تم الاتفاق على أن يُمثل الفلسطينيون بوفد مشترك مع الأردن، واضطر الوفد الفلسطيني المشترك ضمن الوفد الأردني، بالقبول بالشروط للحصول على حقوقه السياسية الشرعية بأي شكل من الأشكال، وكان قبول المنظمة للمشاركة ضمن وفد أردني تنازلا صريحا وتراجعا واضحا عن تمثيل الشعب الفلسطيني، وعودتها إلى المربع الأول في علاقتها مع الأردن بخصوص التمثيل قبل ثلاثة عقود تقريبا (قطيشات، 2008م، 340).

وعلى ذلك كان للأردن دور مهم ومؤثر في مسيرة التسوية السلمية، وتوفير المظلة القانونية للمشاركة الفلسطينية (الحمد، 1996م، 23).

وأخذت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فيما بعد تسير تحت المظلة الأردنية، حتى تم التوقيع على اتفاقية أوسلو، وكان هناك وضوح بأن كل طرف يفاوض الجانب الإسرائيلي على المسائل الخاصة به، ولا يمكن التأكيد على أن المخاوف الفلسطينية خلال المفاوضات لم تتأثر بمشاركتها للوفد الأردني؛ إذ أن تشكيل الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك أثار مخاوف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وباقي الفصائل من إمكانية إعادة السيطرة الأردنية من جديد على الوضع الفلسطيني، فيما يخص التمثيل ومستقبل الدور السياسي الأردني في الضفة الغربية. (مجلة السياسية الدولية، 1994).

2.1.4 اتفاقية أوسلو وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

لقد أعلن الأردن أنه تفاجأ بشكل كبير بالإعلان المفاجئ عن اتفاقية أوسلو عام 1993م؛ لأنه كان على تماس مباشر مع الوفد الفلسطيني في المفاوضات، وكان يتوقع من شريكه أن يطلعه على الاتفاقية قبل الإعلان عنها، خاصة وأن الأردن كان مقرا ومسرحا لمختلف القطاعات والفعاليات الفلسطينية، سواء القادمة من الداخل أو الخارج؛ ولذا من الأولى أن يكون الطرف الأردني على علم مسبق قبل الإعلان عن اتفاق أوسلو، ولكن يبدو أن المنظمة والوفد الفلسطيني والقيادة السياسية الفلسطينية، فضلت من باب استقلالية قرارها، أن تحفظ لنفسها حق الإعلان عن التوصل لاتفاق؛ لترسل إلى الأردن إشارات مباشرة وواضحة، مفادها أن القضية الفلسطينية، وإقامة الدولة والتمثيل، مسؤولية كاملة لمنظمة التحرير وقيادتها السياسية، ولم يعد لأي طرف عربي حق الوصاية على الفلسطينيين (نوفل، 1999م، 52).

وفي تفسير للمفاجأة التي انعكست على الأردن في البداية، قال الملك حسين في حديث صحفي لصحيفة الحياة في 1993/9/26م: " لقد توقفنا في البداية لأننا كنا أمنا المظلة لإيصال الإخوة الفلسطينيين إلى الوضع التفاوضي، دون تدخل، وفوجئنا بما أثبت لنا أن المظلة لم يعد لها مبرر أو لزوم، وبعد توقف أخذنا قرارنا بأن نطوي المظلة ونضعها في إحدى خزائن التاريخ " (ابوشنب، 1995، 251).

كان رأي الملك الحسين بن طلال أن اتفاق أوسلو قد وقع من الجانب الفلسطيني باعتباره جزءا من الوفد الأردني المقبول رسميا في مدريد، والمعترف به على هذا النحو في واشنطن، وبناء على ذلك فيجب أن يستشار الأردن قبل أن يقوم الفلسطينيون بالتوقيع على الاتفاق وقد قال الملك: " إذا ظنوا أنهم أحرار في أن يوقعوا كما يشاءون دون استشارة احد فهذا حقهم، لكن ليس من حقهم أن يوقعوا باسمنا على ما قد لا نكون مستعدين للرضا به". وعلى الرغم من أن الأردنيين قد استخدموا كافة الوسائل المتاحة لإقناع ياسر عرفات بضرورة التنسيق بين الأردن والمنظمة، إلا أنه كانت لديهم قناعة بأن الفلسطينيين يخفون عنهم كثيرا مما هم مقدمون عليه. وكانت الرؤية الأردنية بان المملكة قدمت للفلسطينيين كل شيء ابتداء من فرص التعليم، والعمل، إلى جوازات السفر، وحماية دولية يستندون إليها، وتعاملوا مع الفلسطينيين طوال الوقت كمواطنين وليس لاجئين، وتحمل الأردنيون عبء القضية الفلسطينية وهو ثقيل بالنسبة لبلد في حجم الأردن وموارده. ولذلك كان من المنطق أن يكون هناك تنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن قبل التوقيع الاتفاق (هيكل، 2002، 306-307).

ويدرك الأردن من جانبه ومن باب المصلحة الوطنية، أن اتفاق أوسلو يعكس أثارا جانبية عليه، ومن أهم تلك الانعكاسات:(قطيشات، 2008م، 343-344)

1- كان لسرية انفراد المنظمة الفلسطينية في التفاوض مع إسرائيل خارج إطار مدريد، وعدم إطلاع القيادة الأردنية على التفاصيل، عاملا في إحداث هزة نسبية في العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني، إلا أنه أثار من جديد أزمة الثقة بين الطرفين لاسيما من الجانب الفلسطيني.
2- دفع الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي الأردن إلى الإسراع في توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، بعد أن فقد الأردن إحدى أوراقه السياسية التي تعزز موقفه التفاوضي مع إسرائيل، وخشي أن يكون الاتفاق على حساب المصلحة الأردنية.
3- تخلص الأردن من تبعات مسؤوليات أي تنازل عن الحقوق الفلسطينية؛ فيما لو تم الاتفاق تحت المظلة الأردنية.

4- أصبحت فكرة ارتباط تبعات الكيان الفلسطيني القادم بالأردن بالشكل الذي تتيح الموافقة عليه، أكثر ميولا لدى الشعب الفلسطيني والقيادة السياسية، بعد أن ثبت استحالة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ضمن المفهوم الفلسطيني قبل عقود خلت.

5- خشي الأردن أن يكون للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الأردني؛ حيث إن وجود كيان فلسطيني ملازم لإسرائيل، يعني روابط اقتصادية بين الطرفين على حساب علاقاته الاقتصادية مع الأردن، لاسيما بعد توقيع اتفاق اقتصادي مع إسرائيل عام 1994م.

3.1.4 معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية:

جاء إعلان المبادئ بين الأردن وإسرائيل في 26تشرين الأول 1994م في وادي عربة، في غضون يوم واحد بعد الإعلان عن توقيع اتفاقية أوسلو في واشنطن، وكان هذا التوجه الأردني مدفوعا بخشية أن يكون الاتفاق على حسابه، لهذا انفرد في توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية دون أن يقيم وزنا للجانب الفلسطيني الذي سبق وأن تجاهله في السابق، بل أن الأردن لم يوجه دعوة للفلسطينيين، لحضور احتفالات توقيع معاهدة السلام، وعلى الرغم من الأجواء التي سادت العلاقات الأردنية – الفلسطينية في تلك الفترة، إلا أن الفلسطينيين لم ينتقدوا الموقف الأردني، رغم انزعاجهم وتحفظهم بعض الشيء في بداية الأمر، ورحبوا بالاتفاق لاحقا (نوفل، 1999م، 53).

وما أثار الخلاف لاحقا بين الطرفين حيال الاتفاقية، هو موضوع القدس إذ إن مبادئ إعلان واشنطن الذي وقعه الأردن وإسرائيل والولايات المتحدة في 1994/7/25م، أدى إلى رد فعل سلبي من جانب السلطة الفلسطينية بشأن المادة الثالثة منه، والتي نصت على احترام إسرائيل للدور الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وأن يكون للأردن دورا رئيسيا في هذا الصدد، أي في

المفاوضات النهائية لاعتبارات الدور التاريخي للهاشميين إزاء المقدسات والقدس (المجالي،2009، 139).

وقد قامت الحكومة الأردنية بتوضيح موقفها، فأصدرت تصريحا رسميا بعد أيام توضح فيه "إن ما جاء في إعلان واشنطن لا يعدو أن يكون اعترافا وتأكيدا لدور قام به الأردن، وهو مقرر لحق الهاشميين في هذه الرعاية وليس منشأ لحق جديد"، كما أكد الأردن أن دوره في القدس لا يتعدى الرعاية الدينية للمقدسات، وهو دور تاريخي رمزي لا يؤثر على حق السلطة الفلسطينية في السيادة على القدس مستقبلا، ومع ذلك لجأت الحكومة الأردنية منعا لزيادة الخلاف مع السلطة الفلسطينية، إلى التنازل عن حق الأردنيين في الرعاية الدينية للاماكن المقدسة والأوقاف والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، باستثناء القدس التي ما زالت تحت الرعاية الأردنية (قطيشات، 2008، 346).

4.1.4 العلاقة الأردنية الفلسطينية في عهد الملك عبدالله الثاني:

منذ تولي الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية في الأردن، قاد الدبلوماسية الأردنية باتجاه إنهاء كل الطموحات والأحلام، باستعادة الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، وأصبح الموقف الأردني واضحا جدا بدعم السلطة الفلسطينية باستعادة الحقوق وإقامة الدولة الفلسطينية، ليس من باب التضامن والمساندة فقط، وإنما حفاظا على المصالح الأردنية كذلك. ولم يكن الطرف الفلسطيني قادرا على بعث أي اضطراب أو تردد في الموقف الأردني، الذي يزداد حسما في تشكيل حالة الانفصال السياسي عن الموضوع الفلسطيني، ومحاولة تشكيل موقف تنتفي فيه خصوصية العلاقة المستقلة، وما كان يأمله الأردن أن تكون هذه العلاقة مساوية في مفاصلها لعلاقة أي دولة عربية مع السلطة القائمة أو الدولة المفترضة، وهذا الموقف كان يوجد فيه توافق رسمي وشعبي على مستوى الأردن (المعايطة، 2002).

1.4.1.4 الموقف الأردني من انتفاضة الأقصى:

توجد عوامل متعددة ساهمت في تشكيل الموقف الأردني من أحداث انتفاضة الأقصى، وتتوزع العوامل بين عناصر داخلية وأخرى إقليمية وثالثة عربيــة، فمــن ناحية كان هناك موقف الشارع الأردني والعربي، والممارسات الإســرائيلية بحــق الشعب الفلسطيني، الذي اعتبر بمثابة تطور ملحوظ في الممارسات السياسية بــشكل عام، ودرجة الوعي السياسي بشكل خاص، ويؤكد ذلــك المظــاهرات والمــسيرات المختلفة التي شهدتها العاصمة عمان، يدعم هذه التوجهات مواقف مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وقوى المعارضة والتيارات الإسلامية، وترجع أهمية هذه المواقف الشعبية للاعتبارات التالية:(مجلة المجلس الوطني الفلسطيني، 2001م، 84)

تمثل هذه المظاهرات والمسيرات تحريكا لحالة الجمود التي شهدها الــشارع السياسي العربي بشكل عام طوال عقد التسعينيات تقريبا، هذه المواقف بلا شك مثلت قيدا على صانع القرار السياسي الأردني والعربي، وهو الأمر الذي أكــده الموقــف الأردني في تجميد العلاقات مع إسرائيل وسحب السفير الأردني من إسرائيل.

ولقد رأى الأردن الأفعال الإسرائيلية غير المسؤولة، وما قابلهــا مــن ردود فلسطينية أدت إلى تدمير أفاق الوصول إلى سلام في الــشرق الأوســط، واعتبــر الأردن بان إنهاء العنف وتنفيذ الالتزامات الدولية، تشكل خطوات مهمة في الاتجــاه الصحيح، ولا بد أن يقابل الالتزام الفلسطيني بإجراء إصلاحات مؤسسية فــي بنيــة السلطة، والالتزام بمحاربة "العنف"، بالتزامات إسرائيلية مقابله بوقف جميع العمليات العسكرية، وإنهاء الاحتلال للمدن الفلسطينية، وصولا إلى البيئة المناسبة لاســتئناف عملية السلام على المسار الفلسطيني والإسرائيلي من حيث توقفت، وأيد الأردن في هذا السياق الرؤية التي عبر عنها الرئيس الأمريكي جــورج بــوش الابــن فــي 2002/9/24م، والتي حدد فيها رؤيته لنقطة النهاية للمسار التفاوضي الفلسطيني – الإسرائيلي؛ حيث تكون هذه النقطة هي إنشاء دولة فلسطينية فــي الــضفة الغربيــة وقطاع غزة المحتلين بحلول عام 2005م. (قطيشات، 2008، 385).

2.4.1.4 الموقف الأردني من مبادرة السلام العربية 2002م:

لقد عبر الأردن عن تأييده لخطة السلام العربية التي تم تبنيها من قبل الدول العربية، واعتبر الأردن أن هذه المبادرة تعالج بشكل مرضٍ الاحتياجات المشروعة للدول العربية وإسرائيل على حدٍ سواء، وبالتالي فإنها يجب أن تشكل إحدى الدعامات الأساسية لعملية التسوية السياسية، ودعا تكرارا من خلال تصريحات المسؤولين الأردنيين، ولقاءاتهم السياسية إلى اعتبار مبادرة السلام العربية أساسا جديدا لبدء المباحثات والعودة إلى طاولة المفاوضات، ووقف كل إشكال العنف والتدمير الذي تمارسه إسرائيل، والذي هو بنظر الأردن لا يولد إلا عنفا مضادا شرعيا من جانب القوى الفلسطينية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي (وزارة الخارجية الأردنية، 2004).

وقال الملك عبدالله الثاني في كلمة له في كانون الثاني عام 2004م:" في العام الماضي اعترف الطرفان والمجتمع الدولي بالمسار الذي طرحته مبادرة القمة العربية وخارطة الطريق، فهذه المبادرة توفر المبادئ والآليات الواضحة للحل العادل والدائم: دولتان آمنتان، وانسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، وتفكيك المستوطنات، وعاصمتان في القدس، وحل متفق عليه لقضية اللاجئين. هذا هو الطريق الذي لا يمكن تجنبه لتحقيق السلام" (قطيشات، 2008، 361).

3.4.1.4 العلاقة الأردنية الفلسطينية بعد وفاة عرفات:

تراجعت العلاقات الأردنية الفلسطينية بشدة منذ منتصف 2004م، على خلفية تصريح للملك عبدالله الثاني لفضائية العربية، التي وصف فيها ياسر عرفات بأنه يجهل ما يريده من المجتمع الدولي، ودعاه خلال تلك التصريحات إلى التفكير مليا، بمصلحة الشعب الفلسطيني، وهي إشارات فسرت في ذلك الحين على أنها دعوة أردنية لعرفات بالتنحي عن رئاسة السلطة الفلسطينية، رغم أن الحكومة الأردنية شرحت وقتها وجهة النظر الرسمية من هذه التصريحات، وأشارت بأن الملك لا يقصد ذلك، وأن الأردن لا يتدخل بالشأن الداخلي لأي من الأقطار العربية، لكن العلاقات تعرضت لما يشبه القطيعة، إلا أن مرض عرفات ووفاته لاحقا، وترشح

عباس لرئاسة السلطة قد أعادت العلاقات إلى ما كانــت عليــه(قطيــشات، 2008، 361).

وبعد إجراء انتخابات القيادة الفلسطينية الجديدة التي جرت في عــام 2005م، وسُلّمت فعليا مقاليد الحكم إلى محمود عباس في السلطة السياسية، وتشكيل حكومــة فلسطينية جديدة برئاسة احمد قريع، كان الأردن أول من عبر عن تأييــده لمحمــود عباس، لما يحضى به من تأييد وحضور إقليمي ودولي، وعلى علاقات جيــدة مــع الأردن، وقد حرص الأردن بعد وفاة الرئيس عرفات على الوقوف في موقع الحياد، ومراقبة الأحداث والتطورات على الساحة الفلسطينية عن كثب، فكل تصرف للقيادة الأردنية يحسب عليها، وبعد تجاوز المرحلة الحساسة، وتجاوز الفلسطينيين لمرحلــة انتقال السلطة، كان على الأردن والقيادة الفلسطينية الجلوس معــا، والتفــاهم علــى مسائل مصيرية عديدة، ودعم الأردن بقوة القيادة الجديدة؛ لاعتقاده بأنها قيادة معتدلة وتسعى للسلام (قطيشات، 2008، 368).

4.4.1.4 الثورات العربية وتأثيرها على العلاقة بين الأردن و حركة حماس:

إحدى أبرز نتائج الثورات العربية الراهنة هي عودة الجدل بشأن الحركــات الإسلامية، سواء فيما يتعلق بدورها في إشعال هذه الثورات، أو مستقبلها الــسياسي والحركي، خاصة في ظل حالة الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها هذه الحركــات طوال العقود الخمسة الماضية.(العناني،2011)

ويبرز لدينا هنا الارتباط الوثيق بين حرك المقاومــة الإســلامية (حمــاس) وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وما للحركة من تأييد في أوســاط المجتمــع الأردني بكافة مكوناته، ويبدو أنه ليس جلياً من مصلحة الأردن وسمعته واســتقراره الداخلي، أن يذهب بعيداً في إجراءاته ضد حركة تحرر وطني كحركة حماس، بمــا تلاقيه من احترام وتأييد وشعبية لدى القوى العربية والإســلامية، ولــدى الــشعب الأردني والفلسطيني بشكل خاص. لكن ما مدى تأثير هذا الارتباط على الأردن فــي ظل موجة التغيير التي تجتاح الدول العربية وطبيعة المجتمــع الأردنــي وتركيبتــه الديموغرافية؟

بالرغم من أن النزول إلى الشارع للمطالبة بالإصلاحات في الأردن قد تزامن مع المظاهرات والمسيرات في مصر وتونس، فإن التحرك نحو التغييـــر المرتقـــب أردنيا يبدو أكثر بطئا وتعقيدا، مقارنة بهذه الحالات، بينما توحي اتجاهات التحـــول بمسار مختلف عن "النموذج الثوري" المطروح في بلاد عربية أخـــرى. والـــسؤال المطروح هو: إلى أين يسير النموذج الأردني في التغييـــر؟ هنالـــك ســـيناريوهات متعددة، لكن يبدو الأقرب لها هو سيناريو "الصفقة التاريخية" بين القصر والبرلمان، مما يؤدي إلي تغييرات بنيوية في طبيعة النظام السياسي وهيكليته، بصورة قانونيـــة متدرجة، إلا أن التحدي الحقيقي لهذا السيناريو والتحولات المطلوبة، لا يعد مرتبطا بـــ"الممانعة الرسمية"، بقدر ما يحضر بوضوح في معادلة "الثنائيـــة الديموغرافيـــة" (بين الأردنيين من أصول أردنية، والأردنيين من أصول فلسطينية). وهي الملاحظة التي يلخصها مدير مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، د. نواف التل، بالقول: "نحن بحاجة إلي عقد مجتمعي قبل الوصول إلي عقد اجتماعي جديـــد مـــع الدولة، أي: أننا بحاجة إلي'صفقة مجتمعيـــة' موازيـــة للـــصفقة مـــع الدولـــة" (أبو رمان،2011).

لقد سعى الأردن الرسمي منذ سيطرة حماس على القطاع في يونيـــو 2007م جاهداً إلى إحياء التواصل مع الحركة، عبر القوافل الطبية والمـــساعدات الإنـــسانية والمستشفيات الميدانية، لخدمة ومساعدة ســـكان القطـــاع فـــي مواجهـــة الحـــصار الإسرائيلي. ويبدو أن التواصل الأردني الرسمي المتوقع مع الحركة قريبا ضروريا في ظل استمرار السيطرة المنفردة للحركة على القطاع، وهي الـــسيطرة المتوقـــع استمرارها طويلا في ظل التعثر والفشل الدائمين للمصالحة الفلـــسطينية، وبالتـــالي ليس من المصلحة تجاهل الحركة التي تسيطر على القطاع الذي يسكنه قرابة مليون ونصف فلسطيني (أبو مطر، 2011).

إن ثمة محددات للعلاقة بين الطرفين أهمها: قدرة حماس على المحافظة على الاستقرار الداخلي الفلسطيني والسيطرة على الضفة، وقدرتها على إحداث اختراقات في علاقاتها الدولية والعربية لصالح برنامجها، وكثير من المعطيات فرضت علـــى صانع القرار الأردني إعادة قراءة الواقع السياسي في المنطقة، سواء بسبب تغيرات

في النظام الدولي أو تزايد أهمية وقوة حماس ونفوذها سياسياً وايدولوجيا واجتماعياً وأمنياً، أو بسبب تراجع الأطراف الأخرى على الساحة الفلسطينية أمامهـا.وهنـاك مصالح متبادلة عديدة، أهمها هي حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل، أو الخيار الأردني لتصفية القضية الفلسطينية، وحماية مـصالح الأردن فـي الضفة الغربية، علاوة على حماية واستعادة الحق العربي في القدس، وحق العـودة الفلسطيني. وثمة مصالح أخرى تتحدد في تخفيف الحصار الـسياسي والاقتـصادي المفروض على حركة حماس، و تشكيل حالة توافقية تساعد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة، مع العمل على دعم الشرعية العربيـة لحركـة حمـاس، خاصة وهي في الحكم في السلطة (الحمد، 2011).

والأردن معني من جهة أمنه الوطني بحقوق الشعب الفلسطيني، وأهمها حـق العودة، وباستقرار الداخل الفلسطيني حتى يمنع انهيـاره وتدفقـه باتجـاه الأردن، وابتعاده عن الصراعات الفلسطينية الداخلية، وفي المقابل فإن حماس معنيّـة أيـضاً بعمق عربي وإسلامي. المصالح المشتركة بين حماس والأردن تتقاطع كثيـراً عنـد مفاصل الأمن والاستقرار والديمغرافية ومواجهة تداعيات المشروع الصهيوني فـي المنطقة، والذي يهدف إلى جعل الأردن وطناً بديلاً، إن الأردن يتفق مع حماس فـي مواقف سياسية تتعلق برفض مشروع الوطن البديل. وحماس جهة موثوقـة يمكـن الاتفاق معها على الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية دون خـداع، ويمكـن للطـرفين التنسيق لإدارة الصراع في جانبه السلمي (حتر،2011).

2.4 الموقف الأردني من قضايا الوضع النهائي:

لقد أدرك صانع القرار التطورات والحقائق والأحداث، التي أدّت تفاعلاتهـا وانعكاساتها إلى جعل المشاركة في العملية السلمية من وجهة نظـر الأردن، هـي السبيل الوحيد لإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم التي كانت نتائجها تصب فـي خدمـة المصالح الإسرائيلية، والتي تجسّدت في تغيير الواقع على الأرض، عبـر اسـتقدام المهاجرين وبناء المستوطنات، ومصادرة المزيد من الأراضـي، والـسيطرة علـى منابع المياه واستغلالها بشكل جائر. وتنظر السياسية الأردنية للسلام مـن منظـور

الأمن الشامل في الشرق الأوسط، وتؤكد على حتمية إيجاد حلـول عادلـة وشـاملة لقضايا اللاجئين، والقدس، والحدود، والاستيطان، وهي جميعاً قـضايا وأبعـاد ذات طبيعة إقليمية تتجاوز إطار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المباشر، وظـل يؤكـد دوماً على أن السلام بالنسبة للأردن هو خيار استراتيجي، وأن السلام الذي يريـده وسعى إليه هو السلام العادل الدائم، الذي يشمل جميع المسارات، ويقوم على الحـق والعدل ويستند إلى الشرعية والمواثيق الدولية، من إيمان راسخ وقناعة عميقة بـأن السلام هو السبيل إلى الأمن والاستقرار والتنمية (جودة، 2010).

ويؤكد الأردن، أن أي حل للصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكن أن يتم بصورة أفضل مما جاءت به المبادرة العربية للسلام التي أطلقت عام 2002م، وأن إسرائيل ستكون الخاسر الأكبر في عدم قبولها، لأنها تختار بذلك العيش بمعزل عن دول المنطقة وفي صراع دائم معها، وهو لا يمكن أن يستمر منطقياً، فالتنمية التي تنشدها إسرائيل، والحياة الكريمة التي وعدت بها شعبها منذ 60 عاماً، لا يمكن أن تتحقق إلا بقبولها التعايش مع محيطها. ويدرك الأردن أن الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الرئيسي في إحلال السلام بمنطقة الشرق الأوسط، لكنه يتحفظ على عدم جديتها في السعي نحو ذلك، الأمر الذي يترجمه وقوفها إلى جانب إسرائيل، وصمتها على الجرائم والممارسات التي ترتكبها، وهي بذلك تناقض المبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية (المجالي،2009، 145).

1.2.4 اللاجئون وحق العودة:

اللاجئون الفلسطينيون: هم أولئك الذين اجبروا على مغادرة بلادهم وديـارهم وفقدوا ممتلكاتهم سنة 1948م، ووفق تعريف وكالة الأمم المتحدة لإغاثـة وتـشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا): هم أولئك المقيمون الدائمون في فلسطين بين سـنتي 1946م و 1948م ممن فقدوا بيوتهم وأصبحوا منفيين من الأراضي التي بـسطت إسرائيل سيطرتها عليها في حرب عام 1948م، أما النازحون فيرى الإسـرائيليون أن النازحين: هم فقط أولئك المواطنون الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة القتال. أما التعريف العربي والتعريف الأردني الفلسطيني المـصري بوجـه

خاص فهو: " النازحون هم أولئك الإفراد وعائلاتهم وأنسالهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كانوا غير قادرين على العــودة إلـــى منـــازلهم كنتيجة لحرب 1967م (عبدالرحمن، 1998، 95).

ويعدُّ قرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر فـــي 1948/12/11م القاضـــي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، التي هجروا منها هاماً جـداً بالنـــسبة للاجئين لعدة أسباب: (مجلة المجلس الوطني الفلسطيني، 2011، 61)

أولا: لأنه اعتبر الفلسطينيين شعباً طرد من أرضه، وله الحق في العــودة كــشعب وليس كمجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة أخرى، وهذا الاعتبار فريد من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، ولا يوجد نضير له فـــي أي حالة أخرى! ولذلك يجب التمسك به.

ثانياً: وضع آلية متكاملة لعودة اللاجئين تتكون من عدة عناصر:

العنصر الأول: أكد حقهم في العودة، إذا اختاروا ذلك في أول فرصة ممكنـــة، وكذلك تعويضهم عن جميع خسائرهم كل حسب مقدار خـــسائره سواء عاد أم لم يعد.

العنصر الثاني: إنشاء مؤسسة دولية لإغاثتهم، من حيـــث الطعـــام والـــصحة والتعليم والمسكن، إلى أن تتم عودتهم، وهذه المؤســـسة أصـــبح أسمها فيما بعد وكالة الغوث (الأونروا)

العنصر الثالث: إنشاء لجنة التوفيق الدولية؛ لتقوم بمهمة تسهيل عودتهم وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي.

لهذه الأسباب تعمل إسرائيل ومؤيدوها كل جهدهم لإلغاء قرار 194 واستبداله بقرار آخر، وحل وكالة غوث اللاجئين؛ لأن قرار 194 وما نتج عنه مثــل وكالـــة غوث اللاجئين التي تمثل الدليل القانوني والمادي لحقوق اللاجئين.

ويوشك حق العودة الآن على الضياع تجاهلاً بفعل قـــوة إســـرائيل مدعومـــة بالولايات المتحدة الأمريكية، وآخر عرض إسرائيلي مـــدعوم مـــن أمريكيـــا علـــى الفلسطينيين كان في كامب ديفد الثانية، التي جمعت عرفات مع باراك وكلينتون عام 2000م، فعرض فيها على عرفات عرضاً لم يشتمل على حق العــودة لفلـــسطيني

الشتات، ثم جاء لاحقاً تأييد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن باعتباره لحق العودة بالنسبة للفلسطينيين منتهياً وغير موجود (المحاسنه، 2008، 54) .

ويدعي الإسرائيليون وداعموهم في وسائل الإعلام الغربية، أن ما حدث سنة 1948م، كان بسبب أن القادة العرب طلبوا من الفلسطينيين أن يغادروا قراهم ومدنهم ريثما تقوم الجيوش العربية بالقضاء على الدولة اليهودية الوليدة في ذلك الوقت، فاستجاب الفلسطينيون وخرجوا بـ "محض إرادتهم"، ولكنهم ظنوا أن خروجهم سيكون لفترة قصيرة، إلا أن العرب أخفقوا في مهمتهم وطالت الفترة، وأصبح الفلسطينيون لاجئين. لكن الحقيقة أنه كان هناك خطة مبيتة لطرد الفلسطينيين من الدولة اليهودية؛ وذلك لإنجاح المشروع الصهيوني الذي يهدف إلى التطهير العرقي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وهناك مجموعة من العوامل التي تفاعلت فيما بينها وأدت إلى عملية النزوح، وتتمثل العوامل في الأساس في أدوات القمع الصهيونية، وجرائم الحرب التي ارتكبت في حق عرب فلسطين؛ حيث تم تهجيرهم بالقوة أو بالإرهاب (البطاينة،2009).

وترتبط عملية التهجير والاقتلاع الجماعي للفلسطينيين، بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛ ففي أثناء حرب العام 1948م، اقتلع الفلسطينيين بالآلاف على أيدي الميليشيات الصهيونية، وبعد تأسيس الدولة اليهودية أقتلع الآلاف على أيدي القوات الإسرائيلية، وذلك من خلال مجموعة من السياسات التي تنتهك أبسط مبادئ القانون الدولي. وهذه السياسات تشمل هجمات عسكرية مباشرة على المدنيين (بما فيها الأماكن المأهولة باللاجئين جراء الصراع)، وارتكاب المجازر، والنهب والسلب، وتدمير الممتلكات (يشمل تدمير قرى بأكملها) والتهجير ألقسري للسكان. وشرعت القوات العسكرية الإسرائيلية سياسة "إطلاق النار بهدف القتل" على خطوط النار، بهدف منع الفلسطينيين من التغلغل داخل الدولة الجديدة. وتواصل الاقتلاع والتهجير حتى بعد توقيع اتفاقية "خطوط الهدنة" في العام 1949م بين" إسرائيل" والدول العربية المجاورة لها، وشرعت" إسرائيل" العديد من القوانين على مدار السنوات المتعاقبة، لها علاقة بحقوق المواطنة والجنسية، والتي أثرت بشكل كبير في عملية منع للاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم، هذا بالإضافة إلى سلسلة من قوانين

"الأملاك المهجورة" من أجل طرد اللاجئين عن ممتلكاتهم، ومن ثم تحويلهـا إلـى السيطرة اليهودية الكاملة (الموسوعة الفلسطينية، 1984، 16).

وقد ارتكبت بحق الفلسطينيين العديد من الانتهاكات للقـوانين الدوليـة أثنـاء الحرب العربية-الإسرائيلية في العام 1967م، وتسببت أيضاً فـي تهجيـر قـسري وتشتيت إجباري. وفي الكثير من الحالات، أُجبر الرجال الفلسطينيون على التوقيـع على وثائق تثبت مغادرتهم الطوعية، وكما حصل في العام 1948م، أطلقت القـوات الإسرائيلية النار على المدنيين الفلسطينيين بمن فـيهم النـساء والأطفـال، والـذين يحاولون قطع الحدود والعودة إلى ديارهم ومنازلهم (بابيه،2007).

شكلت قضية اللاجئين وحق العودة أحد القضايا الرئيسة في مفاوضات الحـل النهائي، لأهمية وأبعاد هذه المفاوضات على الفلسطينيين، والدول التي يتواجد فيهـا اللاجئون، إن إسرائيل لا يمكن أن تقدم تنازلا عن الأرض، ولا يمكن أن تقبل بعودة سكان عرب إليها؛ لأن هذا يتناقض مع سياستها الثابتة في مسألة الحفاظ على أرض وشعب إسرائيل المزعوم. وفي هذا الإطار سيتم استعراض ذلك ضمن الاتجاهـات التالية:

يقوم الموقف الفلسطيني على الوصول عبر التفاوض إلى حل عـادل ومتفـق عليه لمشكلة اللاجئين، في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لـسنة 1948، وفي إطار المبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت عام 2002م، وخريطـة الطريق التي أعلنها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن عـام 2002م، إلا أن المفاوض الفلسطيني لم يوضح ما المقصود- بدقة - بعبارة حـل عـادل متفـق عليه، ولم يستخدم مصطلح حق العودة عن قضايا الحل الدائم، والسلطة الفلـسطينية هي التي تفاوض إسرائيل بذلك وآليات العودة وكيفية العودة وحجـم العـودة، ولـم يوضح المكان الذي يمكن لهؤلاء اللاجئين العودة إليه داخل فلسطين، وما إذا كـان سيشمل المدن والقرى التي هجروا منها عامي 1948 و1967م، بما فيهـا الجليـل الغربي ويافا التي كانت ضمن حدود الدولة الفلسطينية وفقاً لقـرار التقـسيم عـام 1947م، فضلاً عن القدس الشرقية التي كانت تابعة للفلسطينيين حتى عام 1967م،

أم سيكتفي فقط بعودة اللاجئين إلى الأراضي التي ستسمح بهـــا إســـرائيل للـــسلطة الفلسطينية لإقامة الدولة عليها (عبدالحي، 2011).

ويقوم الموقف الإسرائيلي على الرفض المطلق لحق العودة، واعتبـــار ذلـــك حديثاً من أحاديث " الأساطير" البعيدة عن الواقع، وخطاباً كالذي كـــان ســـائداً فـــي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وهذا الخطاب ممّا لم يعد صالحاً للواقـــع الحالي، ويقول الإسرائيليون: إن فكرة إعادة اللاجئين إلى ديارهم داخـــل إســـرائيل تتنافى مع فكرة الدولة الفلسطينية التي ينادي الفلسطينيون بها؛ إذ لا يعقـــل أن تقـــام دولة فلسطينية ثم يأتي الفلسطينيون للعيش في إسرائيل، إذ إن المفاوض الإســـرائيلي يخير نظيره الفلسطيني بين التنازل عن حق عودة اللاجئين، وبين الدولة التي يطالب بأن تتأسس وتعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل (البطاينة،2009).

ينظر الأردن إلى موضوع اللاجئين على أنه من مسائل الحل النهـــائي، التـــي سيتم التفاوض عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومع ذلك فإن الموقف القـــانوني للأردن ومصالحه واهتمامه المشروع لا يجب تجاهله، ولا يمكـــن أن يتوقـــع مـــن الأردن أن يوافق على حل غير مقبول لمشكلة اللاجئين والنازحين، أو فرض مثـــل هذا الحل على مواطنيه، ويجب بناء على ما تقدم أن يكون للأردن دور مركزي في التسوية السياسية والاقتصادية لهذه المشكلة، التسوية التـــي تأخـــذ بالاعتبـــار حـــق اللاجئين والنازحين الموجودين في الأردن في العودة والتعويض المناسب.

ومن الطبيعي أن تقوم الحكومة الأردنية برعاية حقوق ومصالح مواطنيها مـــن ذوي الأصول اللاجئة، بما في ذلك حقوقهم الأساسية في العودة والتعـــويض، علـــى أساس القانون والشرعية الدولية. وفي هذا السياق أشارت المادة (8) مـــن معاهـــدة السلام الأردنية- الإسرائيلية إلى القانون الدولي كمرجعية لحل قضية اللاجئين ثنائياً (الأردن وإسرائيل) وبشكل متواز ومتزامن مع المفاوضات الخاصة بالوضع الـــدائم حول هذه القضية، بالإضافة إلى مجموعة عمل اللاجئين في المفاوضـــات المتعـــددة الأطراف (اللجنة الإعلامية الأردنية،1994م).

إن جوهر الموقف الأردني يقضي بإعطائهم الحرية الكاملة بالاختيـــار فـــي تحديد مستقبلهم، إما بالعودة إلى ديارهم أو بالبقاء مواطنين في الأردن، مع ضـــمان

حقوقهم في التعويض متمتعين بكامل حقوق المواطنة السياسية والاجتماعية والمدنية، أما من يختار منهم العودة فإن الأردن ملتزم بالمحافظة على إنجازاتهم وممتلكـــاتهم، وتسهيل حرية تنقلهم، يتمثل الموقف الأردني بضرورة ممارسة حق العـــودة وفقـــاً لقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار رقم194 القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم، ويؤكد الأردن أهمية تأسيس حق العودة بما يمكن اللاجئ من ممارســـة حق الاختيار الشخصي، على أساس القرار رقم 194 ومبـــادئ الـــشرعية الدوليـــة ومبادرة السلام العربية، ويرى الأردن أن من حق كـــل لاجـــئ أن يحـــصل علـــى التعويض عن الخسارة والضرر الذي لحق بممتلكاته المنقولة وغير المنقولة، ويجب أن يشمل التعويض أيضا قيمة الضرر والمعاناة النفسية والجسدية، وضياع الفـــرص التي كانت ستتحقق بغض النظر عن العودة أو عدمها.

وفي مقابلة للملك عبدالله الثاني مع صحيفة الدستور بتـــاريخ 2008/8/24م، فقد أكد الملك على أن الأردن متمسك بقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة ومبادرة السلام العربية، وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين، أكد أن حقهم في المواطنة لا يحرمهم من حقهم بالعودة والتعويض، وهذا موقف أردني ثابـــت، وقـــد تـــضمنته قـــرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وهو لـــيس موضع مساومة أو تنازل بأي شكل من الأشكال (جريدة الدستور 2008/8/24م).

وأكثر ما يشغل الأردنيين على المستويين الرسمي والشعبي، مـــصطلح الـــوطن البديل. وهذا المصطلح يندرج تحت ثلاثة أراء مع وجود تداخل بـــين هـــذه الآراء. (عباسي،2011)

1- رأي يجد في واقع أن معظم الفلسطينيين في الأردن هم قانونا أردنيون، يحظون بحقوق المواطنة الأردنية تجسيدا للوطن البديل. ويعتبر هذا الرأي أن حـــصول أردنيين من أصل فلسطيني على مناصب رفيعة في أركـــان الدولـــة، أو زيـــادة تمثيل الفلسطينيين في البرلمان يؤطر أكثر للوطن البديل، ويمتـــد هـــذا الـــرأي لرفض إقامة فلسطينيين في الأردن ما داموا يستطيعون العـــودة إلـــى الـــضفة الغربية، بغض النظر عن جنسيتهم الأردنية، عمليا هذا الرأي يقول: أن حقـــوق

المواطنة الكاملة تنحصر في الشرق أردنيين الذين كانوا في الأردن عند تأسيس الإمارة.

2- رأي يعتبر أن تجنيس المزيد من الفلسطينيين المقيمين في الأردن، يصب في الوطن البديل، وعلى هذا الأساس يُرفض تجنيس أبناء الأردنيات مثلا.

3- رأي يعتبر أن الحديث عن استقبال وتوطين لاجئين فلسطينيين من دول الجوار في الأردن هو تجسيد الوطن البديل. ويعتبر أن الحديث عن دور سياسي أو أمني للأردن في الضفة الغربية، ينتقص من سيادة الدولة الفلسطينية المأمولة ويأتي ذلك في إطار الوطن البديل أيضا. أي أن هذا الرأي يعرف الوطن البديل بأن يقوم الأردن بتمثيل الفلسطينيين سياسيا،وأن يكون حل مشكلة اللاجئين في الدول العربية في الأردن.

2.2.4 **المستوطنات**:

ترجع أهمية هذه القضية إلى أنها تمثل حجر عثرة في وجه أي اتفاق سلام، فاليهود يستوعبون جيدا حركة الاستعمار، وكيف بدأت بريطانيا احتلال الهند من خلال تأسيس شركة الهند الشرقية التي استولت على شبه القارة الهندية قطعة قطعة، تارة لمزارع الشاي التي افتتحها لبتون الإسكوتلندي، أو مزارع القطن حتى أصبح 400 مليون هندي تحت سيطرة 16 مليون بريطاني (فهيم،2011).

تعدُّ المستوطنات من منظور المفاوض الفلسطيني، هي بؤر غير شرعية وغير قانونية ويجب أن يتوقف بناؤها، كما يجب الالتزام بما جاء في خريطة الطريق بشأنها، ولم يتطرق المفاوض الفلسطيني في قضايا الحل الدائم، إلى ما درج على ترديده من قبل من ضرورة إزالة كل المستوطنات التي بنيت بعد عام 1967م، في الضفة الغربية والقدس الشرقية بما فيها المستوطنات الكبيرة مثل معاليه أدوميم، واكتفى الموقف المعلن في هذه المرحلة بما جاء في خريطة الطريق الأمريكية التي تنص على عدم توسعة المستوطنات القائمة، ولم يشر كذلك إلى ما جاء في رسالة الرئيس جورج دبليو بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق آرييل شارون الموقعة في الرابع عشر من نيسان 2004م، التي منحت إسرائيل استثناء حينما

نصّت على أن المرء لا يمكنه أن يتجاهل الواقع الديمغرافي الناشئ في المناطق (المستوطنات)، وهو ما تفسره إسرائيل بجواز النمو الطبيعي لتلك المستوطنات، وترفض السلطة الوطنية العودة إلى طاولة المفاوضات دون الحصول على التزام إسرائيلي بوقف الاستيطان (براري، 2009).

إلا إن إسرائيل تفرق بين نوعين من المستوطنات، نوع قانوني وآخر غير قانوني، ولا تمانع في التفاوض على المستوطنات غير القانونية التي بنيت لأغراض التفاوض في مرحلة الحل النهائي أو الدائم والمقدر عددها 250 مستوطنة، أما المستوطنات الكبيرة مثل معاليه أدوميم التي تعتبرها جزءاً من أورشليم القدس ومن دولة إسرائيل لا يمكن التنازل عنها (براري،2009).

لقد كان موقف الأردن ثابتا وواضحا من قضية الاستيطان، فالأردن ضد الاستيطان وضد النشاط الاستيطاني، ويعتبر الأردن هذا الأمر بأنه يقوض مفهوم حل الدولتين. لقد صرح الملك عبدالله الثاني إلى صحيفة الحياة: "بأن هناك إجماع دولي على عدم شرعية المستوطنات وما تمثله من عقبة في وجه السلام، ونحن نطالب بوقفها بشكل كامل، والسؤال هو إذا كانت إسرائيل فعلاً ملتزمة بحل الدولتين، فما معنى بناء المستوطنات على أراضي الدولة الفلسطينية المقبلة، طالبنا بوقف المستوطنات وبدء مفاوضات فاعلة توصلنا إلى حل الدولتين وفي إطار إقليمي يحقق السلام الشامل، والولايات المتحدة لم تنجح في إلزام إسرائيل بتجميد الاستيطان، وبالتالي إذا أردنا أن نتقدم إلى الأمام فيجب أن تكون هناك آلية تضمن أن المفاوضات ليست لتضييع الوقت، وعليه يجب تحقيق مطلب تجميد الاستيطان لبدء المفاوضات" (عثمان،2007).

وينظر الدكتور عبد السلام المجالي - رئيس الوزراء الأردني السابق- أن على الفلسطينيين القبول بمبدأ أن إزالة كل المستوطنات لا يمكن أن يحدث؛ لذا فأنه من الممكن إزالة بعضها ومبادلة البعض الآخر بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ولكن بنسب عادلة ومقبولة (البطاينة، 2009).

ويتمثل موقف الأردن الرافض للاستيطان من خلال التصريحات المتعاقبة للمسؤولين الأردنيين في هذا المجال، فقد أعاد وزير الخارجية الأردني ناصر جودة

التأكيد على موقف الأردن، بأن الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب، بما فيها القرارات المستمرة ببناء وحدات استيطانية جديدة خاصة في القدس الشرقية "هي قرارات مرفوضة وباطلة، ومن شأنها أن تقوض الجهود المبذولة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة، وتتعارض مع موقف المجتمع الدولي الذي يتفق على عدم شرعية وعدم قانونية الاستيطان" (جوده، 2010).

3.2.4 **القدس**:

يُعدُّ النزاع القائم حول وضع القدس تعدُّ مسألةً محورية في الصراع العربي الإسرائيلي؛ حيث أقدمت الحكومة الإسرائيلية بعد حرب سنة 1967م على احتلال القدس الشرقية التي كانت تتبع الأردن، وألحقتها بإسرائيل واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ منها، إلا أن المجتمع الدولي بأغلبيته، لم يعترف بهذا الضم، وما زال ينظر إلى القدس الشرقية على أنها منطقة متنازع عليها، ويدعو بين الحين والآخر إلى حل هذه القضية عن طريق إجراء مفاوضات سلميّة بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان البرلمان الإسرائيلي أقرّ في 31 يوليو سنة 1980م "قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل"، الذي جعل إعلان القدس، بالحدود التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية عام 1967م، مبدأً دستوريًا في القانون الإسرائيلي. رد مجلس الأمن بقرارين، رقم 476 ورقم 478 سنة 1980م وجه اللوم إلى إسرائيل بسبب إقرار هذا القانون وأكد أنه يخالف القانون الدولي، كما ويفترض أن تكون المدينة ضمن محافظة القدس التابعة لدولة فلسطين (فهيم، 2011).

ويرفض المفاوض الفلسطيني منح أي قطعة أرض أخرى خارج القدس تعدُّ تطلق عليها إسرائيل مجازاً القدس لتكون ورقة في المفاوضات بشأن القدس الشرقية، ويطالب كذلك بإزالة مستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوما) التي يعتبرها الخطوة الأخيرة من جانب إسرائيل لعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية نهائياً (الحمد،2004).

فيما ترفض إسرائيل الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة، وتعدُّ هذه المسألة محسومة دينياً وقانونياً بعد أن أعلن الكنيست القدس

عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل في عام 1980م، وضمّن ذلك القانون الأساسي للمدينة، وتقول إسرائيل إنها قد ألغت ما كانت قد أعلنت عن استعدادها لتقديمه للفلسطينيين في مفاوضات كامب ديفيد عام 1978م، بتقسيم أورشليم القدس والتخلي عن السيادة على جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف)، وترفض إسرائيل إزالة مستوطنة "معاليه أدوميم" وتعتبرها جزءاً من القدس والدولة الإسرائيلية (عبدالوهاب،2004).

وتقوم إسرائيل بخلخلة التوازن الديموغرافي في القدس، في سعيها لتهويد المدينة، حيث تسعى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تنفيذ توصية اللجنة الوزارية لشؤون القدس برئاسة جولدا مائير (رئيسة الوزراء) عام 1973م، بألا يزيد عدد السكان الفلسطينيين في القدس الموحدة عن 22% من إجمالي عدد السكان؛ مما أدى إلى مضاعفة عدد المستوطنين وتقليل نسبة السكان الفلسطينيين، وشجعت الاستيطان في القدس حيث بلغ عدد المستوطنات في القدس نحو 29 مستوطنة تتخذ شكلاً دائرياً حول القدس؛ بهدف عزلها، ويفوق عدد المستوطنين في القدس الشرقية عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (الدسوقي، 2009، 149).

وفي السنوات الأخيرة، ركزت السياسات الإسرائيلية تجاه القدس، على إجراءات كان من أبرزها: (جمعة،2008،111)

1- منع إقامة تواصل جغرافي عربي داخل حدود بلدية القدس الحالية؛ بإقامة كتل استيطانية داخل الأحياء العربية.
2- وصل المستوطنات الواقعة خارج حدود نفوذ البلدية بالمدينة؛ مما سيخلق حزامًا أمنياً للقدس الشرقية.
3- إخراج ما يزيد على 25 ألف فلسطيني؛ بإقامة الجدار العازل، على الرغم من أن هذه المناطق تقع تحت نفوذ بلدية القدس التي تم توسيعها بعد عام 1967م.
4- إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس.

كان الخطاب الأردني فيما بعد حرب عام 1948 يتناول الحديث عن الأرض التي احتلتها إسرائيل إبان الحرب، دون الحديث عن القدس بصورة منفـــردة، إلا أن قبول الأردن للقرار رقم (242) "مبدأ الأرض مقابل الـــسلام" فيمـــا بعـــد حـــرب 1967م، جعل الخطاب الأردني يقتصر على الحديث عن القدس الشرقية باعتبارهـــا جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، وجاء في خطاب للملك الحسين في افتتاح مجلـــس الأمة التاسع: "لقد ارتضينا قرار مجلس الأمن الدولي المؤرخ 22 نـــوفمبر 1967م صيغة للتسوية النهائية، وقبلنا المبادئ التي اشتمل عليها، وطالبنـــا بـــالالتزام بتلـــك المبادئ والقبول بوضعها موضع التنفيذ" (العدوان،2009).

ومن أبرز مشاريع الحلول التي طرحها الأردن لحل مشكلة القدس، ما اقترحه مندوب الأردن لدى الأمم المتحدة عدنان أبو عودة عام 1992م:"بوضـــع الأجـــزاء الشرقية من القدس تحت العلم الفلسطيني وتسمى القدس، والأجزاء الغربيـــة تحـــت العلم الإسرائيلي وتسمى أورشليم، وأن يعمل في المدينة المقدسة مجلس يمثل الهيئات المختلفة للديانات الثلاث، وبموجب هذا الاقتراح يحق لسكان المدينة العرب انتخـــاب ممثلين عنهم للمؤسسات الفلسطينية، بينما يعد ســـكان المدينـــة اليهـــود فـــي عـــداد الإسرائيليين ويشاركون في الانتخابات الإسرائيلية". ويعتبر الأردن أن القدس هـــي جزء من الأراضي المحتلة أي القدس الشرقية (الروضان،2007).

وجاءت نصوص معاهـــدة وادي عربـــة (1994/10/26م) الموقعـــة بـــين الحكومة الأردنية والحكومة الإسرائيلية، متضمنة اعترافاً إسرائيلياً بالدور الأردنـــي المتميز في الحاضر، في الأماكن المقدسة للمسلمين فـــي القـــدس، وكـــذلك إعـــلان إسرائيل أنه عند التفاوض على المرحلة النهائية، ستعطي أفضلية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه الأماكن المقدسة (اللجنة الإعلامية الأردنية،1994م).

وبالنسبة للرؤية الأردنية، فلم تغب قضية القدس والانتهاكات الإسرائيلية فيها عن توجهات السياسة الخارجية الأردنية، حيـــث حـــذر الأردن مـــن أن الأعمـــال الإسرائيلية في المدينة المقدسة وحولها، وخاصة قرب الأماكن الإسلامية المقدســـة، التي تهدد بتقويض الجهود الدولية والعربية لإحلال السلام في المنطقـــة، فالمـــدخل الوحيد لمنع إسرائيل من تجاوزاتها يكمن في حل الصراع العربي - الإسرائيلي، من

خلال بدء جهد جدي وملموس تدعمه الإدارة الأمريكية، ضمن أطر زمنية للتفاوض في قضايا الحل النهائي: الحدود، والقدس، واللاجئين، تمهيداً لقيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، التي بدورها ستحصد جائزة الاعتراف الدبلوماسي العربي الشامل وحقها في العيش ضمن حدود آمنة، إن الخطاب السياسي الأردني قد عبر بدقة عن الموقف الوطني والشعبي الأردني، والمصلحة الوطنية العليا للشعب الأردني بالتواصل مع القضية ليس من باب الدعم، وإنما باعتبار الشعبين يتعرضان لنفس الأخطار؛ إذا لم تقم دولة فلسطينية عاصمتها القدس (صويص،2007).

4.2.4 الدولة والحدود:

إن الوصول لحل الدولتين سوف يشكل عاملاً ومرتكزاً رئيساً في الوصول إلى السلام العادل والشامل؛ لأن وصول الطرفين لحل مشكلة الحدود يشكل إطاراً مرجعياً لكافة القضايا العالقة ما بين الطرفين، وإسرائيل ترفض أن تضع حدود لها، على الرغم من أن الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على حدود 1967م في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس المبادرة العربية، يمثل حلاً مقبولاً على المستوى الدولي، ويمكن أن يشكل إطارا للتوصل إلى إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

الإشارة الأولى لموضوع الدولة كانت ضمن قرار الأمم المتحدة رقم 1947/181م: " بأن تنشأ في فلسطين الدولتان العربية واليهودية والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس... وذلك بعد شهرين على ألا يتأخر ذلك في أي حال من الأحوال عن 1948/10/1م"، فقامت الدولة اليهودية وظلت الدولة العربية طي النسيان (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999، 116).

بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991م وإعلان أوسلو عام 1993م، واتفاقية وادي عربة عام 1994م بين الأردن وإسرائيل، ثم تبني خارطة الطريق الأمريكية، ومبادرة السلام العربية، رأى البعض أننا قاب قوسين أو أدنى من قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة إلى جوار دولة إسرائيل، ولكن طموحات إنشاء دولة

فلسطينية تضاءلت؛ نتيجة تطورات أخرى على الساحة، منها الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ووصول شارون لرئاسة الوزراء في إسرائيل، ثم أحداث سبتمبر 2001م، والاحتلال الأمريكي للعراق، والصراعات الفلسطينية العنيفة، التي ترتبت على وصول حماس للسلطة؛ نتيجة انتخابات 2006م، والحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006م، وتعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، والتحيز الأمريكي المطلق لإسرائيل، والانصراف العربي عن تبني مواقف سياسية ذات أولوية إزاء المستقبل الفلسطيني (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999، 118).

بالرغم من عدم ثبات الفلسطينيين على تعريف ثابت لحقوقهم المشروعة، وانتقالهم من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية، إلى الشرعية التفاوضية... وما يسببه ذلك من إرباك في الحقل السياسي، سواء من حيث انقسام الساحة الفلسطينية على أساس مفهوم الدولة، وإستراتيجية الوصول إليها، أو من حيث مخاطبة العالم بخطاب واحد، إلا أن الوجه الآخر للمسألة، هو توق الفلسطينيين للسلام، واستعدادهم لتقديم تنازلات مؤلمة، إن كان الأمر سيئول إلى دولة فلسطينية مستقلة، تؤمن لهم حياة كريمة، إن ما هو دون الدولة الفلسطينية بالنسبة للفلسطينيين يعني الاحتلال والفوضى، وهو ما يرفضه الفلسطينيون (إبراش، 2004، 48).

ويطالب المفاوض الفلسطيني بدولة في حدود الرابع من حزيران 1967م، التي لا تزيد عن (22%) من مساحة فلسطين، وبأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وتكون قابلة للحياة ومتصلة وغير مجزأة، وتشتمل الدولة في التصور الفلسطيني فضلاً عن القدس الشرقية الضفة الغربية وقطاع غزة، ويطالب الفلسطينيون بإمكانية تواصلها مع العالم الخارجي، عبر الموانئ والمطارات والمنافذ البرية، ولم يعلن المفاوض الفلسطيني وجهة نظره في ما يختص بتكوين جيش مسلح لهذه الدولة، وما إذا كانت هذه القضية ستدخل ضمن المفاوضات بشأن الدولة أم لا (الروضان،2007).

وعلى الرغم من أن حركة حماس تنطلق في العمل من اعتبارات أيدلوجية من رؤيتها للدولة الفلسطينية:" تعتقد حركة حماس أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين، إلى يوم القيامة لا يصح التفريط بها، أو بجزء منها،

أو التنازل عنها... "، فأنها قدمت الدليل أكثر من مرة على قدرتها على إبداء مرونة في مواقف كثيرة، والتكيف مع متغيرات دولية وإقليمية، صحيح أن هذه المرونة لم تطل القناعات والمنطلقات المبدئية – على الأقل من الناحية الرسمية- ويبدو ذلك من خلال ما طرحته بعض قيادات ورموز الحركة من مبادرات عدة، حددوا فيها ملامح الدولة الفلسطينية على مرحلتين:

الأولى: أن تقوم الدولة على أرض فلسطين 1967م فقط، على أن لا يستتبع ذلك الاعتراف بإسرائيل، أو الإقرار بحق اليهود الوافدين على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية.

الثانية: وهي تقوم فيها الدولة الفلسطينية المنشودة، على كامل أرض فلسطين التاريخية بعد إزالة إسرائيل من الوجود (جمعة، 2006، 125).

وبالنسبة للموقف الإسرائيلي، فإن إسرائيل توافق على إقامة دولة فلسطينية وفق الشروط والحدود التي تختارها؛ لكي تكون إسرائيل دولة خالصة لليهود، ولكن المفاوض الإسرائيلي لا يمنح موافقته بلا شروط؛ إذ يتدخل في تفاصيل حدود هذه الدولة ومقدار السيادة التي يمكن أن يسمح للسلطة الفلسطينية بممارستها داخل إطار هذه الحدود، ويضع ما يسميه شروط تشغيل المعابر سواء البرية منها، أو الجوية، أو البحرية، بما يضمن لإسرائيل الأمن ويبعد عنها أي تهديد محتمل لما تسميها الأعمال العدائية أو الإرهابية، وإسرائيل إلى الآن لم تعلن صراحة وبدقة عن مساحة الأرض التي ستتركها للفلسطينيين لإقامة دولتهم عليها. (أبو رمان،2007)

ترى إسرائيل أن الدولة الفلسطينية مطلب مشروع للفلسطينيين، لكن بعد إنشاء دولتهم، سينشأ وضع جديد يقلص العمق الاستراتيجي لإسرائيل، وستصبح إسرائيل على اثر ذلك عاجزة عن صد أي هجوم عربي، وستنقص لديها قوة الردع، وعليه فأن إسرائيل معنية بترتيبات أمنية تشمل مطالب أساسية أهمها: تجريد الدولة الفلسطينية من أنظمة السلاح الأساسية، مثل الدبابات، والطائرات، والمدفعية، والصواريخ، وتكون أسلحة القوات الفلسطينية خفيفة، أي أن جوهر القوات الفلسطينية (شرطة)، إضافة إلى أن إسرائيل ستحتفظ بمصادر المياه، وترى حل مشكلة اللاجئين بتوطينهم في بلدانهم، ولن يتم تفكيك المستوطنات حتى داخل حدود

الدولة الفلسطينية المفترضة، فيما يترك المجال مفتوحاً لإعادة رسم الحدود حتى بعد إنشاء الدولة الفلسطينية (مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999، 120).

وقد عبر البروفسور أرنون سوفير عن تصور الإسرائيليين للتهديد الديموغرافي في كتابه بعنوان:"إسرائيل ديمغرافيا 2000-2010: مخاطر وفرص"، حيث يرى في هذا الكتاب، أن اليهود الإسرائيليين سيكونون أقلية في الرقعة الجغرافية الممتدة من البحر المتوسط إلى نهر الأردن بحلول عام 2020م، وفي هذه السنة بالتحديد ستكون نسبة اليهود (42%) من السكان الذين سيبلغ عددهم ما يقارب (15) مليون نسمة، وبهذا المعنى يحذر من أن إسرائيل إذا فشلت في الانفصال عن الفلسطينيين، وإذا لم تتمكن من تحديد حدودها للحفاظ على أغلبية يهودية؛ فإنها سوف تختفي في غضون عقدين من الزمن. لهذا السبب، وبالرغم من وجود وجهات نظر مختلفة بين الإسرائيليين، حول كيفية التعامل مع هذه الحقائق الديمغرافية القائمة، فإن هناك غالبية إسرائيلية بدأت تتغير وتوافق على فكرة دولة فلسطينية مستقلة، وكما تشير مختلف الاستطلاعات التي أجراها معهد تامي شتايمنتس لأبحاث السلام، إلى أن هناك غالبية الثلثين من اليهود في إسرائيل يوافقون على فكرة حل الدولتين (المصالحة، 2005، 16).

وفي مفهوم الدولة الفلسطينية الذي تصوغه إسرائيل بمباركة أمريكية، يجد الأردن أن تشكيل هذه الدولة الاسمية، خطر على مصالحه العليا؛ لأن هذه الصيغة قابلة للانفجار، وهي تسوية هشة، والافتراض الأردني هنا أن الفلسطيني سيجد حلاً لمشاكله في الهجرة إلى الأردن؛ حرصاً على أمانه الشخصي والاقتصادي، وهو تطبيق صامت للوطن البديل بطريقة أكثر تهذيباً وأقل ضجيجاً؛ لأن إسرائيل فعلياً ليس لديها حل يمكن تقديمه لإنقاذ التسوية؛ ولذا فهي تسعى لتصدير أزمتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والديمغرافية للأردن على وجه التحديد؛ ولذا فإن الأردن على الدوام يعتبر له الحق في أن يكون شريكاً في مواصفات هذه التسوية _ إن حدثت بين الإسرائيليين والفلسطينيين _ ولعل الإشارة الموجودة في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بإشراكها في تسويات الحل النهائي تصب في هذا الاتجاه (أبو الهيجاء، 2006، 129).

وقد كان حرص السياسة الخارجية الأردنية على أهمية الإسراع في عملية السلام؛ لإيجاد حل للقضية الفلسطينية لا يقل أهمية، فالوقت عامل مهم، أمام أي مؤتمر دولي، أو أي تحرك أمريكي جديد، لأن المطلوب والمُلح في ظل الأوضاع الخطيرة بالمنطقة، هو الإسراع في إيجاد حلول لقضايا الحل النهائي، وبما يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة مع حل شامل لمشكلة اللاجئين والقدس.(العدوان،2007)

وقد وضع الملك عبدالله الثاني في خطابه أمام ممثّلي الشعب الأمريكي (الكونجرس) عام 2007م الرؤية العربية للسلام في المنطقة، معتبراً أنّ مبادرة السلام التي تبنّتها قمّة بيروت العربية عام 2002م، هي الأساس الأنجع لسلام عادل وشامل ودائم بين الدول العربية جميعاً وإسرائيل، مشيراً إلى أنّ مبادرة السلام العربية التي تضع مساراً للجانبين، تُحقِّق لإسرائيل معاهدة سلام شاملة وعلاقات طبيعية مع كل دولة عربية، وضمانات أمنية شاملة لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل، مقابل التوصُّل إلى تسوية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م، وقيام دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة وذات السيادة (عثمان، 2007).

وقد عبر الملك عبدالله الثاني عن الموقف الرسمي للأردن، حول خيار الكونفدرالية في تصرح صحفي: "سنستمر في دعم الأشقاء الفلسطينيين بمختلف الوسائل والسبل، بهدف وصول الشعب الفلسطيني إلى حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. كما نتطلع إلى قيام علاقات متميزة مع الدولة الفلسطينية المستقلة، تعبر عن واقع العلاقة المتميزة بين الشعبين الشقيقين وبإرادتهما الحرة، وخيار الكونفدرالية بالنسبة لنا هو صيغة وحدة بين دولتين مستقلتين استقلالاً تاماً، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون نتيجة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، يتفق بعدها الشعبان الشقيقان على صيغة تجمع بينهما" (الخزندار، 2000، 40).

وفي لقاء الملك عبدالله الثاني مع رئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون يوم الثلاثاء 2011/11/15م، أكد الملك على أهمية الدور البريطاني في دعم جهود السلام في الشرق الأوسط، وبما يقود إلى عودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لطاولة المفاوضات؛ لبحث جميع قضايا الوضع النهائي وصولاً لقيام الدولة

الفلسطينية المستقلة، على أساس حدود العام 1967م، والتي تعيش بأمن وسلام بجانب إسرائيل. وأكد أن حل الدولتين، الذي يشكل السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، هو أساس لأي تحرك مستقبلي لتحقيق السلام.(صحيفة الغد الأردنية،2011/11/16)

إن إنشاء دولة فلسطينية في حد ذاته لن يحقق الأمن القومي العربي، لكنه يحد من الآثار السلبية المترتبة على التهديد الرئيسي لهذا الأمن، مع بقاء التهديدات الأخرى على ما هي عليه، إلا أن عدم إنشاء الدولة الفلسطينية يؤدي إلى تفاقم وتكريس كافة مظاهر التهديد للأمن الوطني لعدد كبير من الدول العربية، وعلى رأسها الأردن، كما أن ذلك سوف يشكل تهديداً للأمن القومي العربي في جملته، نظراً لما ينتج عنه من تفاقم عدم الرضا الشعبي عن النظم السياسية العربية التي عجزت خلال ستين عاماً، من تحقيق انتصار عربي لصالح القضية الفلسطينية (المشاط، 2008، 36).

وفي حالة كانت الدولة الفلسطينية المفترضة غير متصلة الأراضي، والحدود غير نافذة(لا يستطيع الأشخاص التنقل بحرية)، والأمن غير متوفر، لا يكون للمواطن الفلسطيني ثقة للعيش في ظل القانون والحماية من العنف. لا يمكن تحقيق أي شرط من شروط نجاح الدولة، وهي الحاكمية الجيدة، ونمو الاقتصاد، والرفاهية الاجتماعية (الرنتاوي، 2005، 11).

3.4 أثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على الاستقرار في الأردن:

1.3.4 الآثار السياسية والأمنية:

لقد كان من الحتمي أن يفرض الصراع العربي- الإسرائيلي وجوده في السياسة الخارجية الأردنية، وبالتالي في ذهنية صانع القرار الأردني، فهذا الصراع يمثل محور السياسات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والسياسة الأردنية كجزء من السياسة القومية العربية، وبحكم ارتباطها الوثيق بالقضية الفلسطينية-صلب الصراع- فقد كان لزاماً عليه أن يتعامل مع هذا الصراع ومعطياته الكثيرة، التي فرضت ولا زالت تأثيراتها على الساحة الإقليمية العربية،

وفضلاً عن أن هذا الصراع صراعاً قومياً، فهو أيضاً يمثل صراعاً خاصاً بالنسبة للأردن الذي أُحتل جزء من أراضيه من قبل إسرائيل، وبالتالي أصبح من الضروري أن يتخذ موقفاً معادياً لإسرائيل، كرد فعل طبيعي لهذا العدوان الإسرائيلي على الأراضي الأردنية والعربية (قطيشات، 2008، 124).

كما إن للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية جانبين متداخلين ومترابطين، أولهما: يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين المقيمين على أرض فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية، ولقد حُدّدت السياسة الأردنية المتعلقة بهذا الجانب بدقة ووضوح، حينما أكد وفي أكثر من مناسبة، أن الدولة الأردنية تدعم الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية المحتلة دعماً كاملاً ومطلقاً، بدون أي قيد أو شرط، وأن هذا الدعم المطلق سيستمر إلى أن تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة، على تراب الوطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس العربية. وثانيهما: وهو الأهم وهو غير محدد، فيتعلق بمواطني الدولة الأردنية من أصل فلسطيني، وهنا يمكن القول أنه مع أهمية المحافظة على انتماء هؤلاء للشعب الفلسطيني، وأهمية المحافظة على هويتهم الوطنية الفلسطينية، إلى أن يتم تحقيق الحل الشامل الكامل العادل للقضية الفلسطينية، فيحفظ لهم حق العودة والتعويض كاملاً وغير منقوص (الخطيب، 2004، 93).

وفي حالة اندلاع أحداث في فلسطين وما يمكن أن يرافقها من تهجير للمواطنين الفلسطينيين إلى الأردن، يكون الأردن أمام احتمالين، الأول: إما أن يسمح للمهجرين بالدخول إلى أراضيه، وهذا ما تريده حكومة إسرائيل، ويضاعف بذلك من احتمالات عدم الاستقرار الداخلي اجتماعياً واقتصادياً، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وما يمكن أن يتطور إلى احتكاك مدمر على المدى القريب والبعيد بين شرائح المجتمع الأردني، والاحتمال الثاني: أن يغلق الجسور ليمنع إدخال المهجرين إلى أراضيه، ويخاطر بذلك بتأجيج مشاعر شريحة من الأردنيين قد تؤدي إلى الاحتكاك وعدم الاستقرار الأمني (الرفاعي، 1998، 13).

واستمرار القضية الفلسطينية دون حل، واستمرار القتل والدمار والعنف في فلسطين، هذا الأمر يزيد من الإحباط واليأس لدى المجتمع الأردني، وهو يؤثر حتماً

على الأمن الوطني ويشكل أهم التحديات أمامه، ولا يمكــن تــصور تــسوية وفقــاً لموازين القوى القائمة ستلبي المطالب الأردنية؛ وبالتالي سيكون لها الأثــر الكبيــر على مسيرة الحكم والوحدة الوطنية؛ مما ســيؤثر علــى اســتقرار الأردن وأمنــه (السرهيد،2008،43).

تلعب عوامل إقليمية ودولية دوراً ربما يكون أكثر تأثيراً على الواقع الداخلي والدور الإقليمي للأردن، حيث تزايدت حدة الاختلافات العربية، والتي يقــع الأردن في مركزها، كما يشار على وجه التحديد إلى ارتباط الأردن بمحور عربي، أطلــق عليه محور الاعتدال العربي، والذي يضم (مصر، الأردن، السعودية) والذي يعبــر عن الاعتدال في المواقف العربية تجاه قضايا المنطقة، وتتزعم مصر هذا التوجه بما تمتلكه من نفوذ سياسي على المستوى الإقليمي والدولي، ولكن عجز هذا المحور عن تقديم مشاريع قادرة على إصلاح الوضع العربي، ولو على مستوى القــضايا التــي تمس سيادة واستقرار النظام الإقليمي العربي، وعدم قدرته على الإسهام فــي حــل الخلاف الفلسطيني، أو تحقيق المطالب الوطنية للــشعب الفلــسطيني، و الاســتجابة المتسارعة والواسعة لأولويات السياسة الأمريكية، القائمة على محاصرة المقاومــة الفلسطينية وخاصة حركة حماس، إضافة إلى محاربة التوجهات الإسلامية المتطرفة منها وغير المتطرفة، وبالتالي العمل على تحجيم الإسلاميين كقوة سياسية واجتماعية كبيرة في الوطن العربي؛ بسبب كل ذلك فقد أدت هذه التطورات إلــى تغيــر أدوار دول هذا المحور المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي بــدأ يتــسبب بانعكاســات ملموسة على الاستقرار السياسي الذي تمتعت به على مدى العقد الماضي، ومن هنا فإن الأردن بدأ يتأثر بهذه الأحداث في الإقليم انطلاقا من هذا التحــول.(الطراونــة، 2007).

تقف إسرائيل والولايات المتحدة على رأس الأطراف، التي تــسعى لإعــادة تشكيل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، وذلك لحل مــشاكلهما الخاصة في كل من فلسطين والعراق، ويعتقد بأن منهج صناعة الرأي العام، واتخاذ القرار في المملكة الأردنية الهاشمية، ما زال حرجاً جداً فــي التعامــل مــع هــذه المؤثرات، نظراً لما يشكله خطأ الحسابات فيها من تداعيات إستراتيجية على مستقبل

المملكة، وقواها السياسية ونخبها المتنفذة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.ويعتبر الأردن أن القضية الفلسطينية هي القضية الجوهرية والمحورية في الشرق الأوسط، وأن حلها سيفضي بالتأكيد إلى حل جميع قضايا المنطقة (العراقية واللبنانية والصراع العربي الإسرائيلي)، وإن أي حل للقضية الفلسطينية لا يمكن أن يكون مقبولاً إلا إذا قائم على مبدأ الدولتين (الفلسطينية والإسرائيلية)، وأن تكون الدولة الفلسطينية قابلة للحياة، بحدود ثابتة وعاصمتها القدس (الحمد، 2004).

2.3.4 **الجانب الاقتصادي والاجتماعي:**

يُعدُّ الأردنيون من أصل فلسطيني – سواء أكانوا يعيشون في المخيمات أم يعيشون خارجها – مواطنين أردنيين يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة. فهم يحملون الجنسية الأردنية، ويمارسون حق الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية، ويتقلدون المناصب السياسية العليا. أما في سوريا ولبنان فهم يحملون وثيقة سفر، أو تصريح، ولا يحملون جوازات سفر، كما لا يحق لهم الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية (الصمادي، 2010).

وحقق الفلسطينيون منذ قدومهم إلى الأردن، وبعد قرار الوحدة بين الضفتين في عام 1950م، درجة ملحوظة من الاندماج في المجتمع الأردني اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، وكان لهم دور كبير في تطور الأردن اقتصادياً، وعمرانياً، وساعد على تحقيق هذه الدرجة من الاندماج، عدم وجود قوانين أو تشريعات تمنع من اندماج اللاجئين في المجتمع الأردني، وعدم وجود معيقات اجتماعية تعيق حريتهم في الحركة، والتنقل والعمل، والمشاركة السياسية. وساعد على ذلك أيضاً المهارات الفنية، والمالية والزراعية والعلمية التي يتمتعون بها، والتي مكّنتهم، وبسرعة، من إعادة تثبيت أنفسهم اقتصادياً، واجتماعياً في المدن والقرى الأردنية (تليلان، 2000، 96).

ويتمتع الأردنيون من أصل فلسطيني، بحقوق المواطنة كاملة في إطار من الديمقراطية وتكافؤ الفرص، دون أن ينتقص ذلك من حقهم المشروع في العودة والتعويض العادل. وقد أكد الملك عبدالله الثاني في كتاب التكليف السامي لحكومة

علي أبو الراغب، التي شكلت في شهر آذار عام 2000م على النهج الـديمقراطي، وضرورة الحفاظ على المسيرة الديمقراطية التي تـستلهم روح الدسـتور، وسـيادة القانون، وإن الاختلاف في الرأي حق مشروع ما دام لا يؤثر علـى أمـن الـوطن واستقراره، كما تؤكد السياسة الأردنية على أن الانتماء للأردن والالتـزام بـالأمن الوطني مسؤولية تقع على عاتق المواطنين جميعاً دون استثناء، ويؤكد الملـك فـي خطاباته ولقاءاته المستمرة مع المسئولين والمواطنين على أهميـة تعميـق الوحـدة الوطنية بين الأردنيين من شتى المنابت والأصول، وعلى عدم التعـرض لهـا، أو المساس بها (جريدة الدستور 3/14/ 2000).

وقد ازدادت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بشكل ملحوظ بعـد عـام 1948م؛ نتيجة للعديد من الأسباب، سواء المرتبطة بالسياسيات الإسرائيلية، أو مـا يشعر به الفلسطينيون من أمان واستقرار، وما تمنحهم الدولة من حقوق يفتقروا إليها في الدول الأخرى، ويستضيف الأردن النسبة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، حيث يصل عددهم إلى ما مجموعه 1.8 مليون لاجئ (حسب تقديرات وكالـة الغـوث)، فالأردن يستضيف 41% من مجموع اللاجئين الفلـسطينيين، و90% مـن مجمـوع النازحين.

وفيما يلي جدول بأعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن منـذ عـام 1950م وحتى عام 2008م.

الجدول رقم (1)

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن خلال الفترة (1950-2008)

السنة	عدد اللاجئين المسجلين في الأردن	نسبة التغير المئوي
1950	506.200	-
1955	502.135	%1-
1960	613.743	%22
1965	688.089	%12
1970	506.038	%26-
1975	625.857	%24
1980	716.372	%14
1985	799.724	%12
1990	929.097	%16
1995	1.288.197	%39
2000	1.570.192	%22
2005	1.795.326	%14
2008	1.930.703	%8

المصدر:(http://www.un.org/unrwa/Source: UNRWA)

وبالتالي كان الصراع العربي-الإسرائيلي، يمثل هاجس صانع القرار السياسي الأردني طوال العقود الخمسة الماضية، حيث تحول الصراع في الساحة المحلية الأردنية إلى معاناة يومية، حيث ألقى هذا الصراع بظلاله على كافة مناحي الحياة الأردنية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولم يترك للأردن مجال للتطور والتنمية، فلا تزال قطاعات واسعة من الوطن الأردني تعاني من نقص واضح في الخدمات الأساسية، وليس من الصعوبة ملاحظة الفروق المعشية والاجتماعية بين العاصمة عمان والمناطق الأخرى البعيدة عنها، ولا يزال الكثير من الأردنيين في مناطق مختلفة يعانون من نقص في المدارس، والمستشفيات، وخدمات المياه، والصرف الصحي، حتى اضطرت الحكومات الأردنية لمعالجة هذا التمايز بأساليب مختلفة، منها على سبيل المثال، تخصيص بعض المقاعد الجامعية للمناطق النائية أو

الأقل حظاً، وهذا اعتراف بنقص الخدمات والمستوى المعيشي في هــذه المنــاطق (قطيشات،2008، 98).

يزداد القلق في الأردن من ضعف الموارد المالية، وعــدم تحقيــق الــسلام للوعود الاقتصادية والآمال التي بنيت عليه، على الرغم من حرص إسرائيل علـــى التعامل مع الأردن والمنظمة معاً، وفــق مـــا تــسميه إســرائيل "مثلــث التــسوية الاقتصادي"، كما يخشى الأردن من أنه في حالة قيام الدولة الفلسطينية وتتوفر فيهـــا فرص الاستثمار، من أن يقوم فلسطينيو الشتات، وبخاصة فـــي دول الخلــيج مــن تحويل أموالهم إلى فلسطين، مما سيحرم الأردن من مصدر هـــام للعملـــة الــصعبة (أبوشنب، 1995، 155).

لقد لعبت العمالة الأردنية في دول الخليج، دوراً مهماً في تغذيـــة الاقتــصاد الأردني؛ نتيجة للتحويلات الخارجية، فمثلاً بلغت عام 1984م (475) مليــون دولار أي (1.5) مليار دولار أمريكي في ذلك الوقت، وقياساً على ذلك فأن حجم الخــسائر المتوقعة للاقتصاد الأردني في حالة انخفاض التحويلات الخارجية ستكون باهظـــة (الثبيتات، 2010، 168).

ومن المخاطر المتوقعة أن يواجهها الاقتصاد الأردني، العملـــة الفلــسطينية الجديدة، فالسلطة الفلسطينية لا يوجد لها عملة وطنية حالياً، ويتعامـــل المواطنـــون بالدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي، وعند قيام الدولة الفلسطينية المفترضة سيكون لها عملة وطنية، وهنا يأتي السؤال: هل يستطيع الاقتصاد الأردني استيعاب تحويـــل الفلسطينيين لما يوجد لديهم من الدينار الأردني؟ ستؤثر هذه العملية علـــى اســـتنفاذ احتياطيات الدولة من العملة الصعبة، كما ستؤدي إلى زيادة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الأردني أصلا.(القطاطشه،2010)

الخاتمة:

من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة توصلت في هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية: -

أولا: لا يمكن توقع تسوية وفقاً لموازين القوى القائمة تلبي المطالب الأردنية؛ وبالتالي سيكون لها الأثر الكبير على مسيرة الحكم والوحدة الوطنية؛ مما سيؤثر على استقرار الأردن وأمنه، وذلك بسبب مصدر الخلل الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو علاقة القوة غير المتكافئة بين العرب وإسرائيل، والدعم الكامل وغير المحدود لإسرائيل من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة على النظام العالمي والمتحكمة في العلاقات الدولية بشكل عام، وخاصة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وبداية مسيرة التسوية العربية الإسرائيلية عام 1991م، والتي لم تكن ناتجة عن حرب بين طرفي الصراع، والتدخل الدولي لإنهائه، وإنما رؤية الطرف المسيطر والمتحكم في الصراع، وهي إسرائيل وحليفتها الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، إن الظروف الدولية والإقليمية مناسبة لتعظيم مكاسب إسرائيل، وحل مشكلتها الرئيسة وهي أن تصبح دولة معترفا بها من قبل الفلسطينيين أولا ومن قبل الدول العربية ثانياً، وشرعية وجودها.

ثانياً: بدأت مسيرة التسوية عام 1991م في ظل ظروف دولية وإقليمية هي الأسوأ بالنسبة للعرب؛ فقد انهار الاتحاد السوفيتي الداعم للقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، وإن لم يكن بمستوى دعم الأخيرة لإسرائيل، وبداية تشكل نظام عالمي جديد أحادي القطبية، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وإقليما كان لحرب الخليج الثانية وما تركته من أثار مدمرة على العمل العربي المشترك، وتحطيم القوة العراقية التي كانت تشكل عامل توازن نسبي للقوة الإسرائيلية، وكذلك خروج مصر سابقاً من الصراع العربي الإسرائيلي (شكلياً) بتوقيعها معاهدة كامب ديفد، وتحييدها كعامل مؤثر في الصراع العربي الإسرائيلي، من هنا يتبين لنا أن قرار المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، والتفاوض مع إسرائيل على

السلام لم يكن نابعا من قناعة الدول العربية بذلك، وإنما هو نتيجة لضغوط دولية في ظل عجز عربي كامل عن مقاومة تلك الضغوط، إضافة إلى الخلافات والانقسامات الحادة بينها؛ نتيجة لتداعيات حرب الخليج الثانية، ويقودنا بالتالي إلى أن العوامل الخارجية مؤثرة في الصراع العربي لإسرائيل أكبر من أثر العوامل الداخلية.

ثالثاً: لن تكون هناك تسوية حقيقية وسلام شامل، ما لم يتبلور موقف شعبي لدى طرفي الصراع مؤيد للسلام، وهذا مستبعد حالياً نظراً لطبيعة الصراع القائم على تناقض ثقافي وحضاري وديني، من الصعب جداً التوفيق بينهما؛ فالانطباعات والصور المتكونة عند كل طرف عن الطرف الأخر بحاجة لسنوات طويلة (أجيال) لمحوها. ولن تأخذ الدولة الفلسطينية القادمة الموافقة على إعلانها دولة عضو في الأمم المتحدة، دون أن يكون هناك تنازل جوهري في أعقد ملفات الصراع، وهو ملف اللاجئين، فقد تعلن الدولة بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط الإسرائيلية والأمريكية، والتي تجعل منها دولة منزوعة السيادة ضمن السيطرة الإسرائيلية، وعدم عودة اللاجئين وحل قضيتهم ضمن الدول المستضيفة لهم، وخاصة الأردن؛ لذلك يجب تفعيل العمل العربي المشترك، فمن غير المعقول ترك المفاوض الفلسطيني بمواجهة التعنت الإسرائيلي والضغوط الدولية وخاصة الأمريكية، في مواضيع لا تخص الفلسطينيين وحدهم، مثل ملف اللاجئين والقدس، فيجب تشكيل لجنة من جميع الدول العربية التي لديها لاجئين فلسطينيين(وخاصة الأردن كونه يستضيف أكبر عدد من اللاجئين والنازحين) وتكون طرفا مباشرا في المفاوضات، التي يكون هدفها تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم (194) الخاص بملف اللاجئين. وفيما يخص مدينة القدس فيجب أن يكون للدول الإسلامية دور في المفاوضات؛ لما تشكله مدينة القدس من رمزية لدى جميع المسلمين.

رابعاً: جميع قضايا الوضع النهائي ذات تأثير مباشر على المصالح العليا للدولة الأردنية، وخاصة ملف اللاجئين، والتي تعدُّ عودتهم إلى فلسطين أمر غير ممكن التطبيق على ارض الواقع، في ظل تحكم إسرائيل في سير المفاوضات،

وما يمثله الخلل الديموغرافي من قلق لصانع القرار الإسرائيلي، فهي تعمل على تهجير الفلسطينيين، فكيف من الممكن أن تقبل بعودة من هم في الخارج؟ وما ممارساتها التي تجعل من حياة الفلسطينيين في غاية الصعوبة، تؤدي بالنتيجة إلى شعور الفلسطيني بأن أمنه الاجتماعي والاقتصادي هو خارج فلسطين، نستنتج من البند السابق أن ما يقلق الأردن على المستوى الشعبي والرسمي، هو أن مشروع الوطن البديل لم ينته من ذهنية صانع القرار الإسرائيلي بعد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، بل ويجند كافة طاقاته لتطبيقه على أرض الواقع. من هنا يجب على الدولة الأردنية أن تجند طاقاتها لعدم الالتفاف على قرار الأمم المتحدة رقم (194) الخاص بموضوع اللاجئين الفلسطينيين، وعدم تغييره أو تعديله لأنه يضمن عودة اللاجئين وتعويضهم، وكذلك تعويض الدول التي احتضنتهم، وأن لا تكون الحلول القادمة على حساب المصلحة العليا للدولة الأردنية، أو تفرض عليهم بدون مكاسب تعادل ما تحملته الدولة الأردنية في موضوع اللاجئين.

خامساً: يتبين لنا أن العلاقات الأردنية الفلسطينية على مستوى القيادات لم تكن مبنية على المصارحة والمكاشفة، وإنما توجد عدم ثقة متبادلة بين الطرفين، ومصدر قلق صانع القرار في الأردن هو أن المفاوض الفلسطيني الذي يتنازل عن الثوابت الفلسطينية لن تكون مصالح الآخرين أولوية بالنسبة إليه. وعلى هذا الأساس، فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفهم العلاقة الأردنية – الفلسطينية، أو أن تستغل أي حالة فيها من أي طرف وتحت أي ظرف، لتصبح مدخلاً للانتقاص من حقوق المواطنة وواجباتها، أو سبباً لإضعاف الدولة الأردنية من الداخل، وخلق الظروف التي تؤدي إلى تمرير المشروع الصهيوني لتحويل الأردن إلى بديل عن فلسطين، وبهذا المفهوم يصبح الالتزام بأمن الأردن الوطني والقومي، مسؤولية تقع على الجميع: أردنيين وفلسطينيين، رسمياً وشعبياً.

سادساً: العلاقة الأردنية مع حماس يجب تطويرها بما يخدم المصلحة الأردنية، فتوجد نقطة التقاء بين الطرفين تخدم مصلحتهما، وهي محور السياسة

الأردنية: أن لا يكون الأردن وطن بديل للفلسطينيين، والأردن معني من جهة أمنه الوطني بحقوق الشعب الفلسطيني، وأهمها حق العودة، وباستقرار الداخل الفلسطيني حتى يمنع انهياره وتدفقه باتجاه الأردن، وبتحييد نفسه عن الصراعات الفلسطينية الداخلية، وفي المقابل فإن حماس معنيّة أيضاً بعمق عربي وإسلامي.المصالح المشتركة بين حماس والأردن تتقاطع كثيراً عند مفاصل الأمن والاستقرار والديمغرافية ومواجهة تداعيات المشروع الصهيوني في المنطقة، والذي يهدف إلى جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، والأردن يتفق مع حماس في مواقف سياسية تتعلق برفض مشروع الوطن البديل، من هنا يجب أن تكون العلاقة مع حماس على درجة من التنسيق والتفاهم مع مراعاة الحركة لوضع الأردن الداخلي ضمن الضوابط التالية:

1- عدم الخلط التنظيمي بين حركة حماس كتنظيم فلسطيني يسيطر ويحكم جزءا من الأراضي الفلسطينية وهو قطاع غزة، وبين جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم أردني له حزبه السياسي الرسمي المعترف به (جبهة العمل الإسلامي).
2- عدم القيام بأي عمل أو نشاط تنظيمي في أوساط الشعب الأردني بكافة مكوناته وأصوله، رغم الاعتراف المؤكد بالشعبية التي تحضى بها حماس في أوساط الشعب الأردني، وهي بالمؤكد تفوق الشعبية التي تحضى بها السلطة الفلسطينية.

سابعاً: تعد القضية الفلسطينية من أهم العوامل الخارجية التي وضعت ضغوطاً كبيرة على السياسة الخارجية الأردنية، فساهمت كثيراً في زيادة اعتماد الأردن على المساعدات العسكرية والاقتصادية الخارجية، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى معقول من القوة العسكرية؛ لكونه أحد دول المواجهة الرئيسية لإسرائيل، ولبناء القوة العسكرية الضرورية، كان لا بد من توجيه جزء كبير من الموازنة لهذا الغرض، وذلك على حساب تطوير المشاريع الاقتصادية. وباستمرار الصراع العربي الإسرائيلي فسيبقى الاقتصاد الأردني وبغض النظر عن محاولات التطوير، يعاني من الاعتماد المتزايد على المساعدات

الأجنبية، ومن هنا فإن التوصل إلى حل سياسي عـــادل للقــضية الفلـــسطينية مقبول للشعب الفلسطيني ولدول المواجهة العربية، وسيوفر المنـــاخ الـــسياسي والاقتصادي المفضل والمناسب للأردن، وعلى الصعيد السياسي سيؤدي الحل إلى تقليل عدم رضى الفلسطينيين وإزالته تجاه النظام الـــسياسي فـــي الأردن، مؤدياً ذلك إلى زوال النزاعات المدنية الداخلية، وإلى زيادة الـــشرعية للنظـــام السياسي. وعلى الصعيد الاقتصادي فيؤدي الحـــل إلـــى تمكـــين الأردن مـــن التركيز على تطوير اقتصاده وتحسينه، بتوجيه معظم موازنته نحو ذلك بـــدلاً من الإنفاق العسكري، إضافة إلى ذلك فإن تطوير المشاريع الاقتصادية سيكون أقل عرضة لخطر الحروب وأهوالهـــا، والاعتنـــاء بالمـــشاريع الاقتـــصادية وتطويرها يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها؛ وبالتالي يؤدي إلى تقليص اعتماد الأردن على الدول الأخرى، وهذا بدوره يقلل من تأثير الدول الخارجية على الـــسياسة الخارجية الأردنية، كما أن التوصل إلى حل للـــصراع العربـــي الإســـرائيلي، سيقلل من فرص حدوث النزاعات الإقليمية بين الدول العربيـــة ويزيـــد مـــن تعاونها، ويؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للأردن.

المراجع

إبراش، إبراهيم (2004). مفهوم الدولة الفلسطينية النشأة والتطور. **مجلة السياسة الدولية**، العدد157.المجلد39، ص32-49.

أبو الهيجاء، إبراهيم (2006). العرب والدولة الفلسطينية...رؤى متباينة. **مجلة السياسة الدولية**، العدد163، ص 129-135.

أبو رمان، محمد (2011). التغيير في الأردن بين "الثنائية الديموغرافية" والممانعة الرسمية.**مجلة السياسة الدولية**، العدد ،186 متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/Media/File/

أبو رمان،عبدالله (2007). **خطاب اللحظات الصعبة**. صحيفة الرأي 2007/3/11.نقلاً عن الرابط التالي:http://alrai.com تمت زيارة الموقع 2011/10/20

أبو شنب،حسين(1995). **الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي(الرأي والرأي الآخر)**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.

أبو مطر، أحمد (2011). **العلاقة بين الأردن وحماس**. متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.elaph.com/Web/opinion/2011/10/6l تمت زيارة الموقع 20/11/25

أحمد، سيد أحمد (2003). خريطة الطريق إعادة صياغة السياسية الأمريكية في الشرق الوسط. **مجلة السياسة الدولية**، العدد151.المجلد38، ص132-137.

أحمد، عادل السيد (2009). القوة في العلاقات الدولية حرب غزة 2009 نموذجا. **مجلة السياسة الدولية**، العدد176.المجلد44، ص106-111.

الأحمري، أحمد (2007). "**مؤتمر أنابوليس** " متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.alasr.ws/index.cfm? تمت زيارة الموقع 2011/10/15

بابيه، إيلان (2007). الخط الأحمر: **الأكاديميون الإسرائيليون وحق العودة**. متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.badil.org تمت زيارة الموقع 2011/10/15

البخيت، معروف (2011). محاضرة بعنوان "**مستقبل القضية الفلسطينية في إقليم متحول**"،جريدة الرأي الأردنية،2011/5/4 العدد(14797)ص6.

براري، حسن (2009). **السلام المجزأ في الشرق الأوسط**. مؤسسة فريدريش ايبرت، عمّان.

البريزات، موسى (2000). **العلاقة الأردنية الفلسطينية إفلاس الفكرة الكونفدرالية**. ط1، الناشر: مركز الكتب الأردني، عمان.

البطاينة، زياد (2009). **الملك عبدالله في مقابلته مع هارتس الإسرائيلية**. متوفر عبر الموقع الإلكتروني: www.balqa.com/web تمت زيارة الموقع 2011/10/15

تليلان، أسامه عيسى (2000). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**. ط1، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عمان

توفكجي،غيده (2009). خطة العزل وجدار الفصل العنصري حول القدس. **مجلة المجلس الوطني الفلسطيني**،السنة الثالثة عشر،العدد 37، ص62-65.

الثبيتات،قاسم (2010). **اثر المتغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة 1989-1999م**. ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،عمان.

جاد، عماد (2004). إسرائيل واستغلال الانقسام الفلسطيني. **مجلة السياسة الدولية**، العدد169.المجلد42، ص137-141.

جريدة الدستور الأردنية الجمعة 2011/9/16 العدد: 15944 ص22

جريدة الرأي الأردنية الاربعاء 2011/5/4م العدد: 14797 ص6

جريدة الغد الأردنية، 2011/7/25، متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.alghad.com/..

جريدة الغد الأردنية، الأربعاء 2011/11/16 العدد (2622) ص: 6

جمعة، محمد (2007). الأزمة الفلسطينية الداخلية...إلى أين؟. **مجلة السياسة الدولية**، العدد169.المجلد42، ص134-137.

جمعة، محمد (2008). إشكالية الجغرافيا والديموغرافيا في إسرائيل. **مجلة السياسة الدولية**، العدد172.المجلد43، ص104-115.

جودة، ناصر (2010) **الاستيطان مرفوض وباطل**. جريدة الغد، 2010/10/19، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.alghad. تمت زيارة الموقع 2011/10/20

حتر، ناهض (2011). **حلقة نقاش نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان "سيناريوهات العلاقة بين حماس والأردن الفرص والتحديات** " متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.alquds.com/news/article تمت زيارة الموقع 20/11/25

حداد، ريمون (2000). **العلاقات الدولية**. ط1، دار الحقيقة،بيروت

حسن، طارق (2004). فك الارتباط أحادي الجانب ومستقبل عملية السلام. **مجلة السياسة الدولية**، العدد158.المجلد39، ص132-136.

حسين، خليل (1993). **المفاوضات العربية –الإسرائيلية من 1991/10/9 إلى 1992/12/19م (وقائع ووثائق)**. ط1،بيسان للنشر والتوزيع،بيروت.

حماد، جمال إبراهيم(2011). **المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية.... ماذا بعد انتهاء فترة تجميد الاستيطان**. متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.palissue.com/vb/palestine79/issue62612 تمت زيارة الموقع 2011/11/20.

حماد،مجدي وآخرون(2000). **نحو إستراتيجية خطة عمل للصراع العربي الصهيوني**. مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

الحمامي، وليد (2005). جدار الفصل الصهيوني العنصري انتهاكا لقواعد القانون الدولي. **مجلة المجلس الوطني الفلسطيني**، السنة العاشرة، العدد 29، ص64-71.

الحمد، جواد (1994). **عملية السلام في الشرق الأوسط**. مركز دراسات الشرق الأوسط،ط1،عمان.

الحمد، جواد (1997). **المدخل للقضية الفلسطينية**. مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان.

الحمد، جواد (2007). **نتائج وتداعيات مؤتمر أنابوليس حول السلام في الشرق الأوسط**. متوفر عبر الموقع الإلكتروني: 2007/http://www.mesc.com.jo/OurVision. تمت زيارة الموقع 2011/10/15

الحمد، جواد (2011). حلقة نقاش نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان "**سيناريوهات العلاقة بين حماس والأردن الفرص والتحديات** " متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.alquds.com/news/article تمت زيارة الموقع 20/11/25

حيدر، محمود (1994). الأمن بين إسرائيل والفلسطينيين،محنة الخوف من السلام. **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 29، 31-40.

الخزرجي، ثامر كامل(2009). **العلاقات الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**. ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان.

الخزندار، سامي(2000). **الكونفدرالية والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية**. ط1.المؤسسة العربية للدراسات والنشر،عمان.

خشيم، مصطفى عبد الله ابوالقاسم(2002). **مناهج وأساليب البحث السياسي**. ط1، الناشر: الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس.

الخطيب،عبدالله (2004). **التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية 2003، مكافحة الفقر والإسهام بالتنمية البشرية**. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

الدسوقي،أبو بكر(2009). تهويد القدس خطر إسرائيلي متصاعد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد176.المجلد 44، ص 148-153.

دوتيش، كارل (1982). **تحليل العلاقات الدولية**. ترجمة محمود نافع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

ربيع، محمد محمود(1987). **مناهج البحث في العلوم السياسية**. ط1، مكتبة الفلاح، الكويت.

الرفاعي، جمال عبد اللطيف(1998). حلقة نقاش بعنوان"**اثر الانهيار المحتمل لمسيرة التسوية السياسية على الأردن**. مركز الريادة للمعلومات والدراسات، عمان.

الرفوع،عاطف عودة (2004). **الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع (الصحافة نموذجا)**. ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.

الرنتاوي،عريب(2005). **فرص جديدة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، مركز القدس للدراسات الإستراتيجية، الملف الاستراتيجي**. السنة الثالثة، العدد الأول، عمان.

الزعاترة،ياسر(2004). **خارطة الطريق**، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net تمت زيارة الموقع 2011/10/15.

السرهيد،عارف محمد(2008). **الأمن الوطني الأردني وتحدياته الداخلية والخارجية**. طبع بدعم من وزارة الثقافة. عمان.

سعيد، حقي (2004). **مبادئ العلاقات الدولية**. ط1، دار العائل للنشر والتوزيع. عمان

سليم، محمد السيد (2008) دور العوامل الخارجية في الصراع العربي الإسرائيلي. **مجلة السياسة الدولية**، العدد172.المجلد 43، ص38-47

سليم، محمد السيد (2009). رؤية إستراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة. **مجلة السياسة الدولية**، العدد176.المجلد 44، ص72-83.

شاش، طاهر(1999). **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات**. دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت.

شبلي، محمد علي (2008).**السياسة الخارجية للدول الصغيرة (الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي 1979-1994**. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

الشرعة،علي وآخرون(2002). **عملية السلام في الشرق الأوسط،الدوافع والانعكاسات.** مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

شفيق، منير(1992). **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة.** ط1، الناشر للطباعة والنشر، عمان.

شفيق، منير(1994). **اتفاق أوسلو وتداعياته.** ط1، منشورات فلسطين المسلمة،لندن.

شلبي،السيد أمين(1994). رؤية يوهان هولست لاتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد116.المجلد، ص 157-161

الشناق،فاروق صيتان (2008). **القدس في السياسة الأردنية.** ط1، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس،عمان.

الشوا،سفيان (1994). **مستقبل السلام في الأراضي المقدسة.** ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان.

صالح،محمد محسن(2002). **سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، الطبعة الأولى. بيروت.

صويص، إيناس (2007). **الملك يدعو الإدارة الأمريكية لدعم المبادرة العربية وتحقيق حل الدولتين**، صحيفة الرأي 2007/3/6. متوفر عبر الموقع الإلكترونيhttp://alrai.com تمت زيارة الموقع 2011/10/20

الطراونة، غيث (2007). **الملك يضع أميركا أمام ثلاثية (السلام والشمولية والأمن).** صحيفة الرأي 8\3\2007. متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://alrai.com تمت زيارة الموقع 2011/10/20

العاص، طارق (1996). **دبلوماسية السلام الأردنية.** ط1،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان.

عباس،قاسم خضر(2000). **أزمة سلام الشرق الأوسط.** ط1، دار الأضواء للنشر والتوزيع،بيروت.

عباسي، جواد جلال (2011). **معاني الوطن البديل المختلفة**، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: /http://www.khaberni.com

عبد الرحمن، اسعد (1994). **العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي.**مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،نابلس.

عبد الرحمن، أسعد (1998). **الحال الفلسطيني بعد ثلاثين عاما من حزيران 1967.** منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان،عمان.

عبد العاطي، بدر (1992). إشكالية الحكم الذاتي الفلسطيني، القضايا الخلافية قبل"اتفاقية أوسلو". **مجلة السياسة الدولية**، العدد114، ص100-106.

عبدالحي، وليد (2011). الدولة الفلسطينية ومزايا العضوية في الأمم المتحدة، متوفر عبر الموقع الإلكتروني.http://www.aljazeera.net .

عبدالحي، وليد (2011). **الدولة الفلسطينية ومزايا العضوية في الأمم المتحدة،** متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.aljazeera.net تمت زيارة الموقع 2011/11/25

عبدالكريم، قيس (2001). **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة.** دار الشروق للنشر، ط1، بيروت.

عثمان، زياد (1995). تجميد اتفاق واي ريفر يطلق العنان للخيارات الفلسطينية المؤجلة. **مجلة السياسة الفلسطينية**، السنة السادسة،العدد52، ص54-61.

عثمان، ماهر (2007). **خطاب فصيح... وانحياز مستمر.** صحيفة الحياة اللندنية 2007/3/9 متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.daralhayat.com

العدوان، طاهر (2007). **مناخ العمل العربي الجديد.. "هجوم السلام".** صحيفة العرب اليوم 2007/3/11. متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.alarabalyawm.net/pages.php?pdf2=1 تمت زيارة الموقع 2011/10/20.

العدوان، هلا (2009). **عبد الله الثاني كرس الأردن دولة وسطية ونموذجاً في الاعتدال**، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.jordan-son. تمت زيارة الموقع 2011/10/20

عليان،ربحي مصطفى وغنيم، عثمان محمد (2000). **مناهج وأساليب البحث العلمي،النظرية والتطبيق.** ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان.

العناني، خليل (2011). التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186 متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/Media/File/

غالي، بطرس بطرس(2008). بين جذور الصراع ومستقبل السلام. **مجلة السياسة الدولية**، العدد172.المجلد43، ص8-15.

الفانك،فهد (1995). استطلاع للرأي حول العلاقة الأردنية الفلسطينية، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 31، العدد121. ص 148-152.

الفرا،"محمد علي" عمر (2001). **السلام الخادع من مؤتمر مدريد إلى انتفاضة الأقصى 1991-2000.** ط1، مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان.

فهيم، فائق (2011). **قضية المستوطنات**، 2011/2/1، متوفر عبر الموقع الإلكتروني:http://www.aleqt.com تمت زيارة الموقع 20/11/25

القرعي،احمد يوسف (2003). مبادرة قمة بيروت والعد التنازلي لقمة المنامة. **مجلة السياسة الدولية**، العدد151.المجلد38، ص112-115.

القطاطشه، محمد حمد (2010). محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير لمادة علاقات اقتصادية دولية،جامعة مؤتة الفصل الأول 2010.

قطيشات، ياسر نايف (2009). **العلاقات السياسية الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي"من أيدلوجيا القومية إلى النزعة القطرية ".** (1952-2004) ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،عمان.

اللجنة الإعلامية الأردنية (1994). **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل.** مؤلف رقم 18، الطبعة الثانية، عمان.

ماكوفسكي، ديفيد (2006). **خطة أولمرت أحادية الجانب "تقييم أولي"** ترجمة ساجي خليل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

المجالي، عبدالحميد مسلم (2009). **القدس في مفاوضات السلام ثلاثون عاما من التجاذبات 1979-2009.** الناشر: وزارة الثقافة.عمان

مجلة السياسة الدولية(1993). مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط(ملف وثائقي)،1992 العدد107، ص104-141.

مجلة المجلس الوطني الفلسطيني(2011). الذكرى 62 لصدور قرار الأمم المتحدة رقم 194القاضي بوجوب عودة اللاجئين، السنة السادسة عشر، العـدد 42، ص60-75.

المحاسنة، محمد يحيـى (2008). **الأردن والفلـسطينيون العلاقـة فـي بعـدها الداخلي.المقاربة غير المستحيلة**. ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،.

مركـز الدراسـات الإسـتراتيجية(2004). الأردن وفلـسطين ثنائيـة الوحـدة والانفصال،**مجلة استراتيجيا الأردن**،العدد الأول.

مركز دراسات الشرق الأوسط (1999). **توجهات إسرائيل السياسية تجاه الـشرق الأوسط في عهد بارك**. العددان (8 ،9)، عمان.

المصالحة، محمد (2005). **الدبلوماسية التفاوضية في التجربـة الأردنيـة " مـن واشنطن إلى وادي عربة**". مركز الدراسات البرلمانية (داميا). عمان

المصري، هاني (2011). "**لا تقبلها يا أبو مازن** ". متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.palissue.com/vb/palestine79/issue62612 تمـت زيـارة الموقع 2011/11/20

المعايطة، سميح (1993).**في التسوية السياسية للصراع العربي الـصهيوني**،ط1، دار البشر للنشر والتوزيع،عمان.

المعايطة، سميح (2002). **فلسطين عبء لا يحلم به العهد الأردني الجديد**. متـوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.islamonline.net.

مقلد، إسماعيل صبري(1982). **نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة**. ط1، الكويت.

الموسوعة الفلسطينية(1984). المجلد الثاني، الطبعة الأولـى، هيئـة الموسـوعة الفلسطينية. دمشق.

نوفل، احمد، (1999). اتجاهات العلاقات الأردنية الفلسطينية فـي ضـوء اتفاقيـة التسوية مع إسرائيل، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 136. ص50-57.

نوفل، ممدوح(1995). **قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقة الكاملة "طبخة أوسلو**". ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

هويدي،أمين حامد (1983). **الصراع العربي الإســـرائيلي بـــين الـــردع التقليـــدي والردع النووي**. مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت

هيكل، محمد حسنين(2002). **المفاوضات السرية بين العــرب وإســـرائيل، ســـلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها**. دار الشروق، القاهرة، ط6.

وثائق أردنية (1994). **معركة السلام المسار الأردني الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن**، دائرة المطبوعات والنشر،عمان.

وثائق مفاوضات السلام (1994). **مجلة الدراسات الفلـــسطينية**. العـــدد956، ص 10-43.

وزارة الخارجية الأردنية (2004). قضايا أساسية في السياسة الخارجية: الأردن وعملية السلام، متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://www.mfa.gov.jo/a.

ياسين، عبد القادر(1995). **غزة أريحا المأزق والخـــلاص**.ط1،الجمـــع والـــصف الالكتروني،الجيزة، القاهرة.

المعلومات الشخصية

الاسم: حمد عقايل عواد الكرازنه.

الكلية: العلوم الاجتماعية.

التخصص: العلاقات الدولية.

السنة: 2011م.

رقم الهاتف: 00962775692944

0096264400029

البريد الإلكتروني: hamad011@yahoo.com